المراصد الحضرية كآلية لإدارة التنمية العمرانية للمدن

إعداد

م. مدحت فتحي سرور

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستير العلوم

في

الهندسة المعمارية

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الجيزة – جمهورية مصر العربية

٢٠١٦م

المراصد الحضرية كآلية لإدارة التنمية العمرانية للمدن

إعداد

م. مدحت فتحي سرور

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستير العلوم

في

الهندسة المعمارية

تحت إشراف

أ.د/ طارق عبد اللطيف أبو العطا

أستاذ التخطيط العمراني والإقليمي

قسم العمارة – كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الجيزة – جمهورية مصر العربية

٢٠١٦م

المراصد الحضرية كآلية لإدارة التنمية العمرانية للمدن

إعداد

م. مدحت فتحي سرور

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستير العلوم

في

الهندسة المعمارية

يعتمد من لجنة الممتحنين:

الأستاذ الدكتور/ طارق عبد اللطيف أبو العطا **(المشرف الرئيسي)**

الأستاذ الدكتور/ سوسن السيد يعقوب بكر **(ممتحن داخلي)**

الأستاذ الدكتور/ مهند محمد محمد حسنين العجمي **(ممتحن خارجي)**

(كلية الهندسة – جامعة المنيا)

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الجيزة – جمهورية مصر العربية

٢٠١٦م

مهنـــــــــدس: مدحت فتحي سرور محمد فهمي

تاريـخ الميـلاد: ٢٨ /١١/١٩٦٧م

الجنسيـــــــة: مصري

تاريخ التسجيل: ٢٠١٠م

تـــاريخ المنـــح: ٢٠١٦م

القســـــــــم: الهندسة المعمارية

الدرجـــــــــة: ماجستير العلوم

المشرفـــــون :

أ.د طارق عبد اللطيف أبو العطا

الممتحنـــــون:

أ.د مهند محمد محمد حسنين العجمي (ممتحن خارجي)

(كلية الهندسة – جامعة المنيا)

أ.د سوسن السيد يعقوب بكر (ممتحن داخلي)

أ.د طارق عبد اللطيف أبو العطا (المشرف الرئيسي)

عنـــوان الرسالـة :

"المراصد الحضرية كآلية لإدارة التنمية العمرانية للمدن"

الكلمات الدالة : المراصد الحضرية – إدارة – التنمية العمرانية– المدن.

ملخـــص البحـــث :

أصبحت المراصد الحضرية أداة تسمح بمراقبة المدن من خلال المؤشرات لقياس مدى التقدم الذي تم تحقيقه خلال فترة زمنية محددة، ويسهل أيضاً إجراء المقارنات فيما بين المدن على المستوى الوطني والإقليمي. والهدف من هذا البحث هو مراجعة تجارب المراصد الحضرية وتقييم مواطن القوة والضعف بها ويحاول أيضاً أن يحدد كيفية استخدامها كآلية لإدارة التنمية العمرانية ودعم متخذ القرار، والمجتمع في صناعة القرارات.

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى {وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}[هود:٨٨].

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير

لسعادة الأستاذ الدكتور/ طارق عبد اللطيف أبو العطا

الذي لن تفيه أى كلمات حقه فلولا دعمه المستمر ما تم هذا العمل

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة

سعادة الأستاذ الدكتور/ سوسن بكر و سعادة الأستاذ الدكتور/ مهند العجمي

على كل الجهد الذي بذلوه لإنجاز هذا العمل

الإهداء

إلى من جعلوا حياتهم شموعاً لتضيئ لنا الطريق

لمن كادوا بعلمهم أن يصبحوا أنبياء

إلى من أثروا فينا ورحلوا وتركونا لنكمل الطريق

إلى والدي رحمهما الله

لكل شيءٍ إذا ما تم نقصانُ فلا يغر بطيب العيش إنسانُ

هي الأمورُ كما شاهدتها دولٌ من سره زمن ساءتهُ أزمانُ

وهذه الدار لا تُبقي على أحدٍ ولا يدوم على حالٍ لها شانُ[١]

[١] الشاعر أبو الطيب الرُندى – عاش أبو الطيب في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، وعاصر الفتن والاضطرابات التي حدثت من الداخل والخارج في بلاد الأندلس وشهد سقوط معظم القواعد الأندلسية في يد الأسبان ولد سنة (٦٠٤هـ)، كان حافظا للحديث، فقيها، من أشهر أدباء الأندلس.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير..... ب
الإهداء..... ت
المقدمة والإطار العام للبحث..... ص
ملخص البحث..... ف
الباب الأول: الإطار النظري للدراسة..... ١
المقدمة وملخص الباب الأول..... ١
تعريفات..... ٤
١-١ الفصل الأول: المراصد الحضرية..... ٧
١-١-١ تعريف المرصد الحضري ٧
١-١-٢ نشأة المراصد الحضرية ٨
١-١-٣ أهداف المرصد الحضري ٩
١-١-٤ أهمية المراصد الحضرية ١٠
١-١-٥ مهام المرصد الحضري ١١
١-١-٦ الجهات المساهمة في المراصد الحضرية ١٢
١-١-٧ مستويات المراصد الحضرية..... ١٣
١-١-٧-١ المرصد الحضري العالمي Global Urban Observatory(GUO)..... ١٣
١-١-٧-٢ المرصد الحضري الإقليمي Regional Urban Observatory (RUO)..... ١٥
١-١-٧-٣ المرصد الحضري الوطني National Urban Observatory (NUOs) ١٦
١-١-٧-٤ المرصد الحضري المحلي Local Urban Observatory (LUOs)..... ١٧
١-٢ الفصل الثاني: المؤشرات الحضرية..... ٢١
١-٢-١ المؤشرات الحضرية ٢١
١-٢-٢ منهجية اختيار المؤشرات ٢١
١-٢-٢-١ الفئات المستخدمة للمؤشرات الحضرية ٢١
١-٢-٢-٢ معايير اختيار المؤشرات الحضرية..... ٢٢
١-٢-٣ الإطار النظري للمؤشرات الحضرية..... ٢٢
١-٢-٣-١ مكونات إطار المؤشرات الحضرية ٢٣
١-٣ الفصل الثالث: التجارب العالمية في المراصد الحضرية ٣٢
١-٣-١ المرصد الحضري العالمي (GUO) ٣٢

١-١-٣-١ نشأة المرصد الحضري العالمي ٣٢
١-١-٣-٢ مهام المرصد الحضري العالمي ٣٢
١-١-٣-٣ إنجازات المرصد الحضري العالمي ٣٣
١-١-٣-٤ تقييم تجربة المرصد الحضري العالمي ٣٥

١-٣-٢ المرصد الحضري الاقليمي لمدينة فانكوفر – كندا ٣٦
١-٢-٣-١ سبب إختيار تجربة المرصد الحضري لمدينة فانكوفر ٣٦
١-٢-٣-٢ نشأة المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر ٣٦
١-٢-٣-٣ مهام المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر ٣٧
١-٣=٢-٤ أهم إنجازات المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر ٣٨

١-٣-٣ التجربة الإيطالية (جنوا – Genoa) ٤٦
١-٣-٣-١ أسباب اختيار تجربة الرصد الحضري لميدنة جنوا ٤٦
١-٣-٣-٢ استخدام المؤشرات ٤٦
١-٣-٣-٣ تعريف المؤشرات البيئية ٤٧
١-٣-٣-٤ قياس المؤشرات البيئية وكيفية تقييمها ٤٧
١-٣-٣-٥ تقييم تجربة الرصد الحضري البيئي لمدينة جنوا الإيطالية ٥٢

١-٣-٤ المرصد الحضري الأرجنتيني ٥٣
١-٣-٤-١ أسباب اختيار تجربة المرصد الحضري الأرجنتيني ٥٣
١-٣-٤-٢ نشأة المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني ٥٣
١-٣-٤-٣ مهام المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني ٥٣
١-٣-٤-٤ إنجازات المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني ٥٣
١-٣-٤-٥ تقييم تجربة المرصد الحضري الأرجنتيني ٥٣

١-٣-٥ تجربة استخدام المؤشرات الحضرية لمدينة روزاريو – الأرجنتين ٥٥
١-٣-٥-١ نشأة الرصد الحضري بمدينة روزاريو – الأرجنتين ٥٥
١-٣-٥-٢ مهام الرصد الحضري بمدينة روزاريو – الارجنتين ٥٥
١-٣-٥-٣ إنجازات الرصد الحضري بمدينة روزاريو – الأرجنتين ٥٥
١-٣-٥-٤ تقييم تجربة استخدام المؤشرات الحضرية لمدينة روزاريو – الأرجنتين ٥٩

١-٣-٦ المرصد الحضري الياباني (JUO) ٦٠
١-٣-٦-١ نشأة المرصد الحضري الياباني ٦٠
١-٣-٦-٢ مهام المرصد الحضري الياباني ٦٠
١-٣-٦-٣ إنجازات المرصد الحضري الياباني ٦٠
١-٣-٦-٤ نظرة عامة على نظام اليابان للتخطيط العمراني ٦١

١-٣-٧ تجربة المرصد الحضري الياباني لضاحية كانساي الكبرى ٦٢
١-٣-٧-١ الموقع ٦٢

١-٣-٧-٢ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٦٣
١-٣-٧-٣ القوى العاملة ٦٣
١-٣-٧-٤ معدل الإيجارات السنوي للأراضي والمكاتب الإدارية ٦٤
١-٣-٧-٥ النقل ٦٤
١-٣-٧-٦ خريطة التنمية الحضرية لمدينة كانساي الكبرى ٦٦
١-٣-٧-٧ تقييم تجربة استخدام المؤشرات الحضرية لمدينة كانساى – اليابان ٦٧
١-٤ الفصل الرابع : التجارب العربية في المراصد الحضرية ٦٩
١-٤-١ التجربة المغربية ٦٩
١-٤-١-١ نشأة تجربة سياسة التنمية الحضرية بالمغرب ٦٩
١-٤-١-٢ المدن محرك للتنمية الاقتصادية ٦٩
١-٤-١-٣ المدينة تحقق الأهداف الاجتماعية ٧٠
١-٤-١-٤ تحديات تواجه إدارة التنمية في المدن ٧٠
١-٤-١-٥ إدارة المدن الحضرية ٧٠
١-٤-١-٦ وضع إستراتجية وطنية لتنمية المدن الحضرية ٧٠
١-٤-١-٧ إنجازات تجربة التنمية الحضرية المغربية ٧١
١-٤-٢ المرصد الحضري الوطني السعودي ٧٢
١-٤-٢-١ نشأة المرصد الحضري السعودي ٧٢
١-٤-٢-٢ مهام المرصد الحضري السعودي ٧٢
١-٤-٢-٣ إنجازات المرصد الحضري السعودي ٧٣
١-٤-٣ المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى ٧٣
١-٤-٣-١ نشأة المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة ٧٣
١-٤-٣-٢ مهام المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة ٧٤
١-٤-٣-٣ إنجازات المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة ٧٥
١-٤-٣-٤ تحليل جزئي للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تم إنتاجها ٧٧
١-٤-٣-٥ القضايا ذات الأولوية (المشاكل والتداعيات وتحديد أولي للسياسات) ٧٨
١-٤-٣-٦ تقييم تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى ٨٠
١-٤-٤ المرصد الحضري الوطني المصري ٨١
١-٤-٤-١ تعريف المرصد الحضري الوطني المصري ٨١
١-٤-٤-٢ إنشاء المرصد الحضري الوطني المصري ٨١
١-٤-٤-٣ أهداف المرصد الحضري الوطني المصري ٨٢
١-٤-٤-٤ مهام المرصد الحضري الوطني المصري ٨٣
١-٤-٤-٥ الهيكل التنظيمي للمرصد الحضري الوطني المصري ٨٣
١-٤-٤-٦ مراحل العمل بالمرصد الحضري المصري ٨٤

١-٤-٤-٧ إنجازات المرصد الحضري المصري ٨٤
١-٤-٥ المرصد الحضري المحلي لمدينة القاهرة ٩٦
١-٤-٥-١ نشأة المرصد الحضري المحلي لمدينة القاهرة..... ٩٦
١-٤-٥-٢ الملامح الرئيسية لإقليم القاهرة الكبرى..... ٩٦
١-٤-٥-٣ الملامح العامة لمدينة القاهرة ٩٨
١-٤-٥-٤ التقسيم الإداري لمدينة القاهرة..... ٩٨
١-٤-٥-٥ مؤشرات المرصد الحضري لمدينة القاهرة..... ١٠٠
١-٤-٥-٦ المؤشرات المتعلقة بالاسكان على مستوى مناطق القاهرة الكبرى ١١١
١-٤-٥-٧ مؤشرات المرصد الحضري المحلي لمدينة القاهرة طبقا لتقسيم المناطق ١١٩
١-٤-٥-٨ مواطن القوة والضعف في المرصد الحضري الوطني المصري..... ١٢٨
١-٥ الفصل الخامس: تقييم تجارب المراصد الحضرية..... ١٣٤
١-٥-١ إنجازات المراصد الحضرية ١٣٤
١-١-٥-١ المرصد الحضري العالمي..... ١٣٤
١-١-٥-٢ المراصد الحضرية الوطنية ١٣٤
١-١-٥-٣ المراصد الحضرية المحلية ١٣٥
١-٥-٢ المشاكل التي تواجه المراصد الحضرية ١٣٥
١-٥-٣ الدروس المستفادة من التجارب لاستدامة المراصد الحضرية ١٣٥
١-٦ الفصل السادس: إدارة التنمية العمرانية ١٦٤
١-٦-١ مفهوم إدارة التنمية العمرانية ١٦٤
١-٦-٢ خصائص إدارة التنمية العمرانية ١٦٤
١-٦-٣ عناصر إدارة التنمية العمرانية ١٦٦
١-٦-٤ العناصر الخدمية لإدارة التنمية العمرانية..... ١٦٧
١-٦-٥ العناصر الوظيفية لإدارة التنمية العمرانية ١٦٨
١-٦-٦ ضوابط المضمون لإدارة التنمية العمرانية ١٧٠
١-٦-٧ أوجه القصور في إدارة التنمية العمرانية ١٧٣
١-٦-٨ تطوير إدارة التنمية العمرانية ١٧٤
خلاصة الباب الأول ١٧٦
الباب الثاني: الخلاصة العامة والتوصيات..... ١٧٨
مقدمة..... ١٧٨
١-٧ الفصل السابع: الخلاصة العامة ١٨٠

١-٧-١ الدروس المستفادة من التجارب العالمية والعربية ١٨٠
١-٨ الفصل الثامن: التوصيات..... ١٨١
١-٨-١ المواصفات الضرورية للمراصد الحضرية ١٨١
١-٨-١-١ توطين المراصد الحضرية ١٨١
١-٨-١-٢ استقلالية المراصد الحضرية ١٨١
١-٨-١-٣ الهيكل التنظيمي للمراصد الحضرية..... ١٨١
١-٨-٢ مهام المراصد الحضرية المقترحة..... ١٨١
المراجع ١٨٤
المراجع الأجنبية..... ١٨٤
المراجع العربية..... ١٨٤
Internet webs ١٨٦
Abstract..... i

فهرس الأشكال

الشكل **الصفحة**

شكل رقم (١) توزيع المراصد الحضرية حسب المنطقة وجهة المساهمة..... ١٢

شكل رقم (٢) توزيع المراصد الحضرية بالعالم عام ٢٠٠٦م..... ١٣

شكل رقم (٣) محاور إطار المؤشرات الحضرية..... ٢٧

شكل رقم (٤) تطور جمع المؤشرات الحضرية بموئل الأمم المتحدة (UN-HABITAT) ٣٣

شكل رقم (٥) العلاقات المتبادلة التي يوفرها نظام المعلومات الحضرية (Urban Info)..... ٣٤

شكل رقم (٦) مقارنة التغيرات التي طرأت على متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية (كند، كولومبيا، فانكوفر) خلال الفترة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ ..... ٣٩

شكل رقم (٧) مقارنة التغيرات التي طرأت على متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية (تورنتو، مونتريال، فانكوفر) خلال الفترة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩..... ٤٠

شكل رقم (٨) التوزيع النسبي لنوعية مياه الشرب المستخدمة..... ٤١

شكل رقم (٩) التوزيع النسبي لنوعية مياه الشرب المستخدمة..... ٤١

شكل رقم (١٠) مقارنة تغير إجمالي السكان وكمية المخلفات الصلبة المنتجة ومعدل تدويرها الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٨م..... ٤٢

شكل رقم (١١) مقارنة معدل نصيب الفرد من المخلفات الصلبة ومعدل تدويرها..... ٤٢

شكل رقم (١٢) التوزيع النسبي لمصادر انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري..... ٤٣

شكل رقم (١٣) توزيع مواقع المحميات الطبيعية والمناطق الترفيهية بفانكوفر..... ٤٣

شكل رقم (١٤) مقدار الزيادة الصافية في المساكن خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠م..... ٤٤

شكل رقم (١٥) مقارنة النمو الحضري بمساحة المناطق الخضراء..... ٤٤

شكل رقم (١٦) مقدار التغير في منسوب سطح البحر الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٩ بالسم..... ٤٥

شكل رقم (١٧) توزيع مستوى منسوب سطح البحر على ساحل منطقة فانكوفر ٤٥

شكل رقم (١٨) مقارنة مقدار التغير في منسوب سطح البحر بين أهم مدن كولومبيا البريطانية ٤٦

شكل رقم (١٩) تدرج هرم المعلومات..... ٤٧

شكل رقم (٢٠) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا) ٤٩
شكل رقم (٢١) توزيع مناطق التلوث الصوتي..... ٥١
شكل رقم (٢٢) توزيع نسب التلوث الصوتي..... ٥٢
شكل رقم (٢٣) مدى تحقيق أهداف الألفية وفق تقرير المرصد الحضري الارجنتيني..... ٥٤
شكل رقم (٢٤) تقييم مدى تحقيق أهداف المليونية –المرصد الحضري الأرجنتيني ٢٠١٠ ..... ٥٤
شكل رقم (٢٥) مؤشرات جودة الحياة بمدينة روزاريو..... ٥٧
شكل رقم (٢٦) توزيع فرص الوصول لمراكز الخدمات الاجتماعية والصحية..... ٥٧
شكل رقم (٢٧) الأحياء المكتظة بالسكان مقارنة بمساحة المجاورات..... ٥٨
شكل رقم (٢٨) أولويات المناطق العشوائية..... ٥٩
شكل رقم (٢٩) موقع كانساي الكبرى من اليابان ٦٢
شكل رقم (٣٠) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٩م) ٦٣
شكل رقم (٣١) أعداد الخريجين السنوي من جامعات كانساي الكبرى (٢٠٠٠م)..... ٦٣
شكل رقم (٣٢) معدل الإيجارات السنوي للأراضي والمكاتب الإدارية ٦٤
شكل رقم (٣٣) المطارات والموانئ بمدينة كانساي الكبرى..... ٦٥
شكل رقم (٣٤) الوقت المستغرق بالساعات بين أوساكا وباقي المدن اليابانية ٦٥
شكل رقم (٣٥) الوقت المستغرق للوصول من وإلى كافة أرجاء مدينة كانساي الكبرى ٦٦
شكل رقم (٣٦) خريطة التنمية الحضرية لمدينة كانساي الكبرى..... ٦٧
شكل رقم (٣٧) مقارنة تطور سكان الحضر إلى الريف بالمغرب ٦٩
شكل رقم (٣٨) التوجهات الإستراتيجية للتنمية الحضرية المقترحة ٧١
شكل رقم (٣٩) الآليات المقترحة لتنفيذ الاستراتيجية الحضرية المقترحة بالمغرب..... ٧٢
شكل رقم (٤٠) البناء المؤسسي للمرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى..... ٧٤
شكل رقم (٤١) العلاقة بين الشركاء في إنشاء المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى ٧٤
شكل رقم (٤٢) منهجية تصميم قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى . ٧٦

شكل رقم (٤٣) نمط توزيع الخدمات المقترح بالمدينة المنورة ٨٠
شكل رقم (٤٤) الهيكل المؤسسي للمرصد الحضري الوطني المصري ٨٢
شكل رقم (٤٥) خطة عمل المرصد خلال الفترة من (٢٠٠٥ –٢٠٢٢م) ٨٤
شكل رقم (٤٦) الواجهة الرئيسية للموقع الإلكتروني للمرصد الحضري الوطني المصري ٨٥
شكل رقم (٤٧) انجازات خطة العمل قصيرة المدى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م) ٨٥
شكل رقم (٤٨) التقسيم الإداري لمدينة القاهرة ٩٩
شكل رقم (٤٩) الكثافة السكانية طبقاً للعمر ١٠٢
شكل رقم (٥٠) مقارنة عدد المدارس طبقاً للمراحل ١٠٢
شكل رقم (٥١) توزيع خدمات الاتصالات على مستوى المناطق ١٠٢
شكل رقم (٥٢) المتوسط السنوي لتركيز ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين ١٠٣
شكل رقم (٥٣) التمويل المقدر لمخطط إدارة المخلفات الصلبة..... ١٠٤
شكل رقم (٥٤) قيمة الأرض على مستوى الأحياء..... ١٠٨
شكل رقم (٥٥) استعمالات الأراضي بالمنطقة الشرقية بالقاهرة..... ١١٢
شكل رقم (٥٦) استعمالات الأراضي بالمنطقة الشمالية بالقاهرة ١١٥
شكل رقم (٥٧) استعمالات الأراضي بالمنطقة الغربية والجنوبية بالقاهرة..... ١١٧
شكل رقم (٥٨) عناصر إدارة التنمية العمرانية..... ١٦٦

فهرس الجداول

الجدول **الصفحة**

جدول رقم (١) الإطار العام للمؤشرات الحضرية ٢٨

جدول رقم (٢) متوسط أسعار إعادة بيع المسكن– ضاحية مترو فانكوفر بالدولار ومقارنتها بكندا وكولومبيا ٣٩

جدول رقم (٣) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)..... ٤٨

جدول رقم (٤) الأوزان النسبية للتقييم ٤٨

جدول رقم (٥) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)..... ٤٨

جدول رقم (٦) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)..... ٤٨

جدول رقم (٧) الأوزان النسبية للمؤشرات..... ٤٩

جدول رقم (٨) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)..... ٤٩

جدول رقم (٩) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)..... ٥٠

جدول رقم (١٠) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا) ٥٠

جدول رقم (١١) مصفوفة حساب مؤشرات الأحياء بالمدينة ٥٦

جدول رقم (١٢) الفجوات بين المناطق الأحسن حالاً والأسوء حالاً باستخدام المؤشرات الحضرية الخمسة الأساسية..... ٥٨

جدول رقم (١٣) توزيع حجم السكان بمدينة كانسي الكبرى بالمقارنة بالمساحات الحضرية ٦٢

جدول رقم (١٤) قائمة المؤشرات الحضرية وفق تصور المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى..... ٧٦

جدول رقم (١٥) القضايا ومعايير الاختيار..... ٧٨

جدول رقم (١٦) المتوسط السنوي لتركيز الرصاص موزعاً على الأحياء ١٠٣

جدول رقم (١٧) مؤشرات الاسكان : السكان– المساحة – الكثافة..... ١٠٤

جدول رقم (١٨) مقارنة قيمة الأرض والحيازة بين مناطق القاهرة الكبرى..... ١٠٥

جدول رقم (١٩) تصنيف السكان طبقاً للدخل على مستوى الأحياء..... ١٠٦

جدول رقم (٢٠) قيمة الأرض والمبنى موزعاً على الأحياء (جنيه/م٢)..... ١٠٧
جدول رقم (٢١) التوزيع النسبي للحيازة على مستوى الأحياء..... ١٠٩
جدول رقم (٢٢) التوزيع النسبي للمساكن المتصلة بالمرافق على مستوى الأحياء..... ١١٠
جدول رقم (٢٣) توزيع مؤشرات البنية الاساسية على مستوى المناطق..... ١١١
جدول رقم (٢٤) تقييم تجربة المرصد الحضري العالمي..... ١٣٧
جدول رقم (٢٥) تقييم التجارب العالمية..... ١٤٠
جدول رقم (٢٦) تقييم اتجارب العربية..... ١٥٢

المقدمة والإطار العام للبحث

المقدمة والإطار العام للبحث

المقدمة

أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن والعدد يتزايد في كل مكان حيث تعاني المدن أزمة حادة تحول بينها وبين تطوير السياسات السليمة وتوفير الخدمات التي تشتد حاجة السكان إليها وتكمن الأزمة الحقيقية في مدى توافر المعلومات الدقيقة والمفيدة التي تفتقر إلى المعلومات التفصيلية عن ديناميكيات السكان والاقتصاد والثقافة والبيئة في هذه المدن، وكثير من المخططين وصناع القرار يعملون في بيئة من عدم اليقين، بالإضافة إلى عدم تخصيص التمويل المطلوب لحل القضايا العاجلة والملحة بدلاً من الاستثمار في التغيير التدريجي على المدى الطويل[٢].

فالمعلومات هى المعرفة، والمعرفة هي المفتاح لأي تنمية، والتي من خلالها يمكن صياغة الاستراتيجيات. والاستراتيجية هى أمر حاسم لأي مدينة أو بلد لأنه يجعل هناك رؤية لكى تكون المدينة أكثر ملائمة لمتطلبات السكان. فمن المهم أن يكون هناك آلية لتطوير وجمع البيانات عن المؤشرات ذات الصلة محليا، وذلك لتزويد المواطنين وصناع القرار بالمعلومات اللازمة التي يحتاجونها لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب، مما يتطلب بذل جهود متضافرة لإضفاء الطابع المؤسسي على نظم رصد التنمية الحضرية[٣].

وكنتيجة لظهور المشاكل الناجمة عن التحضر مما أدى إلى اهتمام المجتمع الدولي بمواجهتها قبل تفاقمها بشكل لا تستطيع البشرية مواجهته، لذلك طلب قرار لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام ١٩٩١م (الموئل الأول) بإعداد مجموعة مؤشرات كمية لمساعدة حكومات العالم في متابعة مدى التقدم في تطبيق الاستراتيجية العالمية للمأوى، وتطورت هذه المؤشرات من مؤشرات تتعلق بالإسكان إلى مجموعة المؤشرات الحضرية التي تم التوصل لها بحلول عام ١٩٩٦م (الموئل الثاني)، ثم تطورت لتشمل مجموعة أكثر من المؤشرات بحلول عام ١٩٩٩م لتشمل حساب دليل التنمية البشرية وفاعلية المجتمع المدني.

ومنذ ذلك الحين تبلورت فكرة المراصد الحضرية والتي من شأنها مراقبة عملية التحضر والتي بدأ يقودها المرصد الحضري العالمي والذي استقر في الهابيتات باعتباره الجهة المهتمة بهذا الشأن على المستوى العالمي، وبدأ المرصد الحضري الوطني المصري نشاطه عقب قرار وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية عام ١٩٩٩م بتأسيسه على أن تتولى الهيئة العامة للتخطيط العمراني مسئولية الإشراف على المرصد بهدف إعداد المؤشرات الحضرية على المستويين الوطني والمحلي.

---

[2] United Nations Human Settlements Programme, Website: http://www.unhabitat.org, (2015) "A Guide to Setting up an Urban Observatory".
[3] Ibid.

ونظرا لانفصال السلطات التنفيذية المحلية، والمجالس المحلية المنتخبة عن منظومة الهيئة العامة للتخطيط العمراني من الناحية الإدارية مما يجعل في كثير من الأحيان قرارات الهيئة غير ملزمة وتقترب من كونها قرارات استشارية بالإضافة إلى أن الاستراتيجيات والخطط العمرانية تكون مركزية ولا يوجد ترابط بينها وبين الواقع، لذلك كان من الضروري إعادة النظر في دور المرصد الحضري الوطني المصري وهل يقوم بالدورالمتفق عليه عالمياً وفق منظومة المؤشرات الحضرية التي تم وضعها بواسطة المرصد الحضري العالمي، وهل يوجد له حاليا دور فعال في إدارة المدن، وهل يمكن أن يمثل الآلية لإدارة المدن.

١ – إشكالية البحث

تواجه إدارة التنمية العمرانية في المدن المصرية تحديات كبيرة في مواجهة الطلب المتزايد على النمو الحضري بالمدن نتيجة الهجرة المستمرة من القرى إلى المدن بحثاً عن فرص العمل والخدمات الرئيسية وينتج عن هذه الهجرة العديد من المشاكل العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويقتصر دور إدارة التنمية العمرانية على تنفيذ مهام متابعة تنفيذ المخططات السكنية وتراخيص البناء والهدم، وتقوم جهات أخرى بإعداد الاستراتيجيات العمرانية والبيئية وتحويلها إلى المستويات التخطيطية المختلفة دون زيادة مستوى المشاركة بين جهات التنمية المختلفة (الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني)، وتقتصر الدراسات التخطيطية على البعد المكاني متجاهلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمدن، وعلى الجانب الآخر هناك جهود متواضعة في مجال الرصد الحضري لا تتواكب مع سرعة التنمية بالمدن خاصة المدن الكبرى.

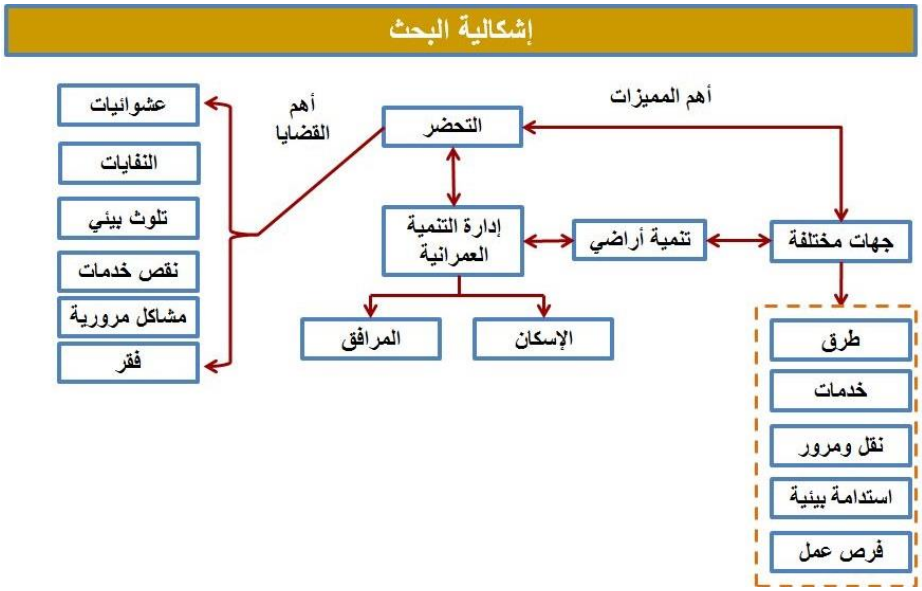

٢ – أهمية البحث

وتبرز أهمية البحث في زيادة الطلب على المؤشرات الحضرية التي تعكس مدى التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات العمرانية ومدى تكاملها مع النواحي الإجتماعية والاقتصادية، وتلك المؤشرات

تحتاج إلى جهاز مؤسسي يتصل اتصال مباشر بمتخذ القرار من جانب، ويرتبط بالجهات ذات العلاقة والتي تعتبر المصدر الرئيس للمعلومات بشكل مباشر، بالإضافة إلى المستفيدين من هذه الخطط حتى تكتمل العملية التخطيطة.

٣- أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في التالي:

١- استعراض تجارب المراصد الحضرية العالمية والعربية.

٢- تحديد حجم الاستفادة من المراصد الحضرية في إدارة المدن.

٣- الوصول إلى توصيات من شأنها رفع كفاءة المراصد الحضرية كآلية لإدارة المدن.

٤- دراسة تفعيل الدور التنفيذي لإداراة التنمية العمرانية بالمدن في ظل نظام الإدارة المحلية بإستخدام المراصد الحضرية كأداة تنفيذية لإدارتها.

ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة المراصد الحضرية من حيث نشأتها، وأهميتها، ومهامها، وأهدافها، ومستوياتها، ودراسة المؤشرات الحضرية من حيث منهجية إختيارها، والإطار النظري للمؤشرات الحضرية، ومحاور إطار المؤشرات الحضرية، ودراسة التجارب العالمية والعربية للمراصد الحضرية وتقييمها وتحديد أوجه الاستفادة المتوقعة منها، ودراسة إدارة التنمية العمرانية من حيث الخصائص، والعناصر الخدمية، وضوابط المضمون.

٤- فروض الدراسة

أصبحت المراصد الحضرية أداة جيدة يمكن الاستعانة بها لرصد وقياس معدلات التحضر للمدن من خلال قياس المؤشرات الحضرية لمساعدة متخذي القرار بالتنبؤ بالمشاكل قبل حدوثها، والاستعانة بها في وضع تصورات واضحة للمشاكل الحالية والمتشابكة في كافة قطاعات التنمية.

٥- منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم المرصد الحضري الوطني المصري بوصف الدور الذي يقوم به حالياً و تحليل هذا الدور وفق منظومة الرصد الحضري العالمي.

وبناءا على ذلك تم تقسيم الدراسة كالتالي:

أولاً: تم مراجعة الأدبيات واستعراض التجارب العالمية والعربية وتقييمها من خلال النقاط التالية:

١- المراصد الحضرية.

٢- المؤشرات الحضرية.

٣- التجارب العالمية.

٤- التجارب العربية.

٥- تقييم تجارب المراصد الحضرية العالمية والعربية.

٦- إدارة التنمية العمرانية.

ثانياً: الخلاصة والتوصيات

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تجارب المراصد الحضرية تتفاوت فيما بينها غي الدعم المالي والمؤسسي ومدى تاثيرها في صنع القرار، وأن المرصد الوطني المصري يعتبر من المراصد الحضرية الرائدة في مجال الرصد الحضري وأنه يقوم بالعديد من الدراسات العمرانية سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي لمدن عواصم الأقاليم التسعة التي يشرف عليها ويساهم في إعداد الاستراتيجية العمرانية ويشارك في فعاليات وملتقيات المراصد الحضرية عالميا وإقليميا.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة توفير الدعم المالي للمراصد الحضرية مع وجود شكل مؤسسي أكثر فاعلية لتفعيل دور المؤشرات الحضرية المتفق عليها دولياً بشكل متكامل، وأهمية تفعيل دور المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص في إعداد الاستراتيجية العمرانية وتوفير المؤشرات الحضرية اللازمة لمتخذي القرار نحو إدارة حضرية جيدة للتنمية العمرانية بالمدن.

ملخص البحث

ملخص البحث

يتجه العالم إلى التحضر في ظل النمو السكاني الهائل الذي لم تشهده البشرية من قبل، وبالتغيرات التي حدثت في أنشطة السكان نتيجة هذا التحضر لذلك يتوقع الباحثون في الشأن الحضري أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيصبح ٧٠% من السكان يعيشون في الحضر.

وكنتيجة للتحضر وانتقال السكان من الأنشطة البدائية (الزراعة والرعى والصيد) إلى ثورة المدينة الحضرية من ازدهار عالم الصناعة والتكنولوجيا والاتصالات ظهرت أنشطة جديدة لم تكن موجودة من قبل. أدى ذلك إلى الهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدن مما تسبب في ظهور الإسكان اللارسمي (العشوائي) على الحدود الهامشية للمدن وبدأت تظهر مشاكل اجتماعية متمثلة في الفقر واللامساواة بين الجنسين وتشغيل الأطفال والزواج المبكر للإناث، ومن جهة أخرى تفاقمت بالمدن مشاكل المرور التي تسبب فيها عدم استيعاب شبكة الطرق لهذا الكم الهائل من الحركة اليومية والمستمرة طوال اليوم، وكنتيجة للامتداد الرأسي لقلة الأراضي وارتفاع أسعارها بالمدن بدأت تظهر مشاكل المياه والصرف الصحي والكهرباء والتخلص من المخلفات المنزلية.

أدت الظروف السابقة إلى اهتمام المجتمع الدولي بمواجهتها قبل تفاقم المشكلات بشكل لا تستطيع البشرية مواجهته، لذلك طلب قرار لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام ١٩٩١م (الموئل الأول) بإعداد مجموعة مؤشرات كمية لمساعدة حكومات العالم في متابعة مدى التقدم في تطبيق الاستراتيجية العالمية للمأوى، وتطورت هذه المؤشرات من مؤشرات تتعلق بالإسكان إلى مجموعة المؤشرات الحضرية التي تم التوصل لها بحلول عام ١٩٩٦م (الموئل الثاني)، ثم تطورت لتشمل مجموعة أكثر من المؤشرات بحلول عام ١٩٩٩م لتشمل حساب دليل التنمية البشرية وفاعلية المجتمع المدني.

ومنذ ذلك الحين تبلورت فكرة المراصد الحضرية والتي من شأنها مراقبة عملية التحضر والتي بدأ يقودها المرصد الحضري العالمي والذي استقر في الهابيتات باعتباره الجهة المنوطة بهذه المهام على المستوى العالمي، وبدأ المرصد الحضري الوطني المصري نشاطه عقب قرار وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية عام ١٩٩٩م بتأسيسه على أن تتولى الهيئة العامة للتخطيط العمراني مسئولية الإشراف على المرصد بهدف إعداد المؤشرات الحضرية على المستويين الوطني والمحلي.

يعتبر الهدف الرئيس لهذا البحث هو استعراض التجارب العالمية والعربية في المراصد الحضرية وتقييمها، وتحديد حجم الاستفادة منها في إدارة التنمية العمرانية، والوصول إلى توصيات من شأنها التعرف على كيفية الاستفادة من المراصد الحضرية كآلية لإدارة المدن. ولتحقيق هذا الهدف تمت الدراسة كما يلي:

الباب الأول: الإطار النظري للدراسة ويتضمن ستة فصول:

الفصل الأول: المراصد الحضرية

تناول الفصل الأول تعريف المراصد الحضرية ونشأتها، ومراحل تطورها، وتحديد أهدافها المتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات حضرية وتسهيل مشاركة المجتمعات في عملية التنمية ودعم عمليات صنع اتخاذ القرار، وتمثلت أهمية المراصد الحضرية في إيجاد مؤسسة منهجية مستحدثة للتخطيط الحضري، تلا ذلك التعريف بمهامها، وتحديد مستوياتها، وتحديد العلاقات المتبادلة بين المستويات المختلفة للمراصد فيما بينها.

الفصل الثاني: المؤشرات الحضرية

تناول الفصل الثاني تعريف المؤشرات الحضرية ومنهجية اختيارها، ثم تناول الإطار النظري للمؤشرات الحضرية وتقسيمها إلى أربعة اقسام رئيسية والتي على أساسها تم تحديد مكونات إطار المؤشرات الحضرية.

الفصل الثالث: التجارب العالمية في المراصد الحضرية

تضمن الفصل الثالث استعراض التجارب العالمية بداية بالمرصد الحضري العالمي باعتباره التجربة الرائدة، المرصد الحضري بمدينة فانكوفر – كندا، تجربة الرصد الحضري لمدينة جنوا – إيطاليا، المرصد الحضري الأرجنتيني – مدينة روزاريو، المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى.

الفصل الرابع: التجارب العربية في المراصد الحضرية

تناول الفصل الرابع استعراض التجارب العربية حيث تم استعراض التجربة المغربية، المرصد الحضري السعودي – الميدنة المنورة الكبرى، المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة، حيث تم التعرف على أهم مخرجات المرصد الحضري المصري والمتمثلة في القضايا الحضرية ذات الأولوية (الإسكان، الخدمات، المرافق).

الفصل الخامس: تقييم تجارب المراصد الحضرية

تناول الفصل الخامس تقييم تجارب المراصد الحضرية من خلال المحاور الرئيسية التي تمثل أهداف إنشاء المراصد ومهام عملها الرئيسية، وأهم القضايا التي تناولتها كل تجربة وتقييم حجم المشاركة المجتمعية ومساهمة المراصد في دعم متخذ القرار.

الفصل السادس: إدارة التنمية العمرانية

تناول الفصل السادس مفهوم إدارة التنمية العمرانية، وخصائصها، ومدى ارتباطها بمستويات الإدارية بالدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني كما تم شرح عناصر إدارة التنمية العمرانية، وتمثلت العناصر الوظيفية لإدارة التنمية العمرانية في ستة عناصر رئيسية هي:التخطيط، والتنظيم، وملائمة القوى العاملة، والتوجيه، والتنسيق، والرقابة.

الباب الثاني: الخلاصة العامة والتوصيات ويشمل فصلان:

الفصل السابع:الخلاصة العامة

ويشمل الفصل السابع الدروس المستفادة من التجارب العالمية والعربية، و تحديد الفئات المستفيدة من المراصد الحضرية.

الفصل الثامن: التوصيات والتي تمثلت في توضيح المواصفات المطلوب توفيرها لتحقق المراصد الحضرية الهدف المرجو منها.

وتم استخلاص المهام الرئيسية للمراصد الحضرية لتستطيع تحقيق الأهداف المطلوبة منها وفق المعايير العالمية للمراصد الحضرية والمتمثلة في إصدار تقرير بالمؤشرات الحضرية كل سنتين وبشكل دوري يتناول أهم المؤشرات الحضرية التي يتم من خلالها المقارنات المطلوبة عالمياً، وتدعيم الموقع الالكتروني ليشمل نوافذ متعددة تضم كافة المؤشرات الحضرية بشكل مبسط يسهل التعامل معه من المستفيدين، وتفعيل دور المراصد الحضرية المحلية، والتركيز على المؤشرات الحضرية التي تعكس القضايا ذات الخصوصية على المستوى الوطني، توفير الدعم المالي والمؤسسي حتى يمكن للمراصد الحضرية متابعة مدى التقدم الذي يتم تحقيقه بصدد المؤشرات الحضرية لدعم متخذي القرار.

الباب الأول: الإطار النظري للدراسة

الباب الأول: الإطار النظري للدراسة

المقدمة وملخص الباب الأول

أصبحت الاستفادة من المراصد الحضرية من خلال استخراج المؤشرات الحضرية ضرورة في ظل التحضر المتنامي للمدن خاصة المدن الكبرى التي تحتاج لتضافر الجهود للحد من المشاكل المتفاقمة للاستفادة من المظاهر الجيدة للتحضر. ويتكون الباب الأول:الإطار النظري للدراسة من أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول:المراصد الحضرية حيث تناول تعريف المرصد الحضري ونشأة المراصد الحضرية منذ بدايتها عام ١٩٦٩م ومراحل تطور المراصد الحضرية منذ بداية استخلاص المؤشرات المتعلقة بالإسكان، تلا ذلك تحديد أهداف المراصد الحضرية المتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات حضرية وتسهيل مشاركة المجتمعات والمساهمين في عملية التنمية ودعم عمليات صنع اتخاذ القرار، وتمثلت أهمية المراصد الحضرية في إيجاد مؤسسة منهجية مستحدثة للتخطيط الحضري تأخذ في الاعتبار العوامل التي تشكل مدن القرن الواحد والعشرين.

تلا ذلك التعريف بمهام المرصد الحضري والمتمثلة في تشخيص ورصد الأوضاع والوتائر والأنماط الحضرية، وتزويد صناع القرار بالمؤشرات الحضرية وتيسير عملية المشاركة بين القطاع الخاص والمجتمعات المدنية، وتحديد ماهية الجهات التي تساهم في المراصد الحضرية بشكل مباشر، وأخيرا تم تحديد مستويات المراصد الحضرية بداية من المرصد الحضري العالمي ثم المرصد الحضري الإقليمي، فالمراصد الحضرية الوطنية وصولاً إلى مستوى المراصد الحضرية للمدن وتم تحديد العلاقات المتبادلة بين المستويات المختلفة للمراصد فيما بينها.

وتناول الفصل الثاني:المؤشرات الحضرية تعريف المؤشرات الحضرية ومنهجية اختيار هذه المؤشرات بناءاً على الفئات المستهدفة لها ومعايير اختيار المؤشرات الحضرية بحيث تكون ذات صلة مباشرة بالمساحات الحضرية وسهلة الفهم ويمكن قياسها وتحديثها بشكل دوري ثم تناول الإطار النظري للمؤشرات الحضرية وتقسيمها إلى أربعة اقسام رئيسية: مؤشرات دافعة، ومؤشرات الوضع الراهن، ومؤشرات الاستجابة، ومؤشرات الأداء والتي على أساسها تم تحديد مكونات إطار المؤشرات الحضرية التي ارتكزت على الحزم الأساسية السبع للمؤشرات الواردة بإطار المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري العالمي والتي تحتوي على واحد وخمسون مؤشر.

وتناول الفصل الثالث: التجارب العالمية في المراصد الحضرية المرصد الحضري العالمي باعتباره التجربة الرائدة في مجال الرصد الحضري، ثم التجربة الكندية والمتمثلة في المرصد الحضري "بمدينة فانكوفر" والتي تعتبر من أوائل المدن التي اتخذت المرصد الحضري وسيلة لتحليل الحالة

الحضرية بالمدينة، والتي برز من خلالها رصد المؤشرات الحضرية المتعلقة بالإسكان، والتعليم، والمرافق، النفايات الصلبة.

تلا ذلك تجربة الرصد الحضري "لمدينة جنوا" الإيطالية والتي تم فيها التركيز على جانبين وهما مجال رصد الضوضاء الناتج عنه الحالة الحضرية "لمدينة جنوا" الإيطالية وتحديد مستويات الضوضاء في الليل والنهار ومقارنتها بالمعايير المسموح بها ورصدها مكانياً على مستوى المدينة.

تلا ذلك تجربة المرصد الحضري الأرجنتيني والمتمثلة في تجربة "مدينة روزاريو" والتي تعتبر ثالث اكبر مدن الأرجنتين حيث تم تناول دور التجربة في رصد أحوال الفقر بالمدينة خلال الفترة ما بين ٢٠٠١- ٢٠٠٣م، وتم تحديد أسباب تلك الظاهرة في تزايد الهجرة من المناطق الريفية الى مدينة روزايو مما نشأعنه انتشار المناطق العشوائية، وارتكزت التجربة على تفعيل مبدأ التشاركية بين المجتمعات المدنية في مراقبة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالقضاء على الفقر وتطوير المناطق العشوائية.

تلا ذلك التجربة اليابانية حيث طور المرصد الحضري الياباني مجموعة من المؤشرات تغطي مجالات بناء القدرات وموارد الطاقة والنقل المستدام والحكم المحلي الحضري، وتم استعراض تجربة "مدينة كانساى" والتي تعتبر ثاني أكبر المدن بعد طوكيو حيث تم دمج الثلاث مدن الرئيسية المحيطة بها وتناول المرصد الحضري عدة محاور والمتمثلة في رصد القوى العاملة من حيث حجم الخريجين طبقا لاختصاصاتهم لمراقبة مدى حاجة سوق العمل لتلك الاختصاصات وتناول أيضا معدلات الإيجارات السنوي للأراضي والمكاتب الإدارية ورصد شبكة النقل وكفاءتها وتقييم الأسعار المتعلقة بتقديم الخدمة.

وتناول الفصل الرابع: التجارب العربية في المراصد الحضرية حيث تناول التجربة المغربية واستعرض أهم المحاور التي تعرضت لها التجربة المغربية حيث اهتمت بوضع استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية ضمن الأولويات الوطنية والتركيز على الشراكة بين وزارة الإسكان باعتبارها محور التنمية الحضرية، ووزراة الداخلية باعتبارها السلطة التنفيذية مع وجود المشاركة المجتمعية والمتمثلة في ممثلي المحليات، والتركيز على ضرورة الاهتمام بالمدن التي تمثل محرك التنمية الاقتصادية والحث على الالتزام بمسار استدامة التنمية الحضرية ووضع سياسات قطاعية حضرية لتفادي المشاكل الحضرية وتمثلت أهم الإنجازات في بعض المشاريع الحيوية منها على سبيل المثال مشروع المخطط الأزرق للسياحة، ورؤية ٢٠١٥ للانتعاش التجاري وتوفير الخدمات.

تلا ذلك تناول تجربة المرصد الحضري الوطني السعودي والمرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى باعتباره من التجارب العربية الرائدة في مجال المرصد الحضري وشرح نشأة المرصد وأهم المهام

التي يقوم بها وأسباب نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة منه وعوامل استمراريته والدور الذي يقوم به في تطوير المؤشرات الحضرية وتناوله لأهم القضايا الحضرية المؤثرة بالمدينة المنورة الكبرى والمتمثلة في قضية الخدمات والعشوائيات.

تلا ذلك التجربة المصرية والمتمثلة في المرصد الحضري الوطني المصري حيث تم التعرف فيه على مفهوم المرصد الحضري الوطني المصري والإطار المؤسسي للمرصد كونه إدارة عامة ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للتخطيط العمراني، وتمثلت أهداف المرصد الحضري الوطني المصري في إنشاء شبكة متكاملة مع المراصد الحضرية المحلية وإنتاج التقارير الدورية التي تعكس حالة العمران المصري.

تلا ذلك استعراض تجربة المرصد الحضري المحلي لمدينة القاهرة باعتبارها مركز الثقل الحضري بالجمهورية والعاصمة الإدارية، ثم التعرف على مواطن القوة والضعف في المرصد الحضري الوطني

وتناول الفصل الخامس: تقييم تجارب المراصد الحضرية وتحديد أهم إنجازاتها وأهم المعوقات والسلبيات بها للاستفادة بها كنماذج فعلية لتجربة الرصد الحضري وكيف استطاعت أن تفي بالتزامها اتجاه متخذي القرار والمجتمعات التي تشارك في تنميتها حضرياً.

وتناول الفصل السادس: إدارة التنمية العمرانية مفهومها، وخصائصها، ومدى ارتباطها بمستويات الإدارية بالدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني كما تم شرح عناصر إدارة التنمية العمرانية وتقسيمها إلى عنصرين أساسيين هما: العناصر الخدمية والتي تشمل الخدمات المباشرة: المتعلقة بتلك الخدمات التي تؤديها إدارة التنمية العمرانية بواسطة أجهزتها الإدارية والفنية وخدمات غير مباشرة: والمتمثلة في تهيئة المواقع أو الإشراف عليها والمتعلقة بخدمة المجتمع كالأماكن الترفيهية والنوادي وغيرها وتمثلت العناصر الوظيفية لإدارة التنمية العمرانية في ستة عناصر رئيسية هي:التخطيط، والتنظيم، وملائمة القوى العاملة، والتوجيه، والتنسيق، والرقابة.

تم تلا ذلك تناول ضوابط المضمون لإدارة التنمية العمرانية والتي تمثلت في ملائمة أهداف تنمية المجتمع ومواكبتها والاعتماد على الإجراءات المنطقية والتكاملية وتوضيح خصائص كل مرحلة وضرورة ان تتصف بالمرونة والاستجابة للمتغيرات ومشاركة المجتمع في التشاور حول الخطط وضرورة استخدام مؤشرات دقيقة لقياس مدى التقدم في تحقيق الاهداف.

تعريفات

- **التحضر**

التحضر من الناحية اللغوية مشتق من كلمة لاتينية (Urbs) والتي تعني المدينة، ويعد المهندس الأسباني (Idefons Cerda) أول من استعمل كلمة (Urbanization) لعلم تخطيط المدن، ويعرف حسب النشاط المهني حيث بدأ التحضر مع الثورة الصناعية، عندما انتقل العمال نحو مراكز التصنيع في المدن للحصول على وظائف في المصانع حيث تضائلت فرص العمل الزراعية[٤].

- **التجمعات الحضرية**

هى المناطق السكنية بالمدن ذات الكثافة السكانية العالية والتي تشمل الضواحي والمناطق السكنية المستقرة بشكل مستمر، ويوجد تعريف آخر مماثل للأمم المتحدة بأنها تلك التجمعات التي تضم مدينة أو بلدة مناسبة وضواحي هامشية أو منطقة استقر السكان بالقرب من حدودها[٥].

- **المدينة**

من الناحية اللغوية فإن كلمة مدينة ترجع في الأصل إلى كلمة " دين" ذات الأصل السامي" كما أن"الديان" يقصد بها في اللغة الآرامية والعبرية "القاضي". ومن خلال التفسير القرآني اتضح أن المواضع التي أطلق عليها لفظ "مدينة" كان عليها حكام وملوك وفيها الصيغة القضائية والدينية والإدارية والسياسية[٦].وبالاستناد إلى الوظيفة فإن المدينة هي عبارة عن تجمع سكاني يحتوي على أهم الوظائف العمرانية[٧].

وفي ضوء الاصطلاحات القانونية فإن المدينة هي تجمع عمراني ما يطلق عليه اسم مدينة بقرار إداري يصدر عن سلطة عليا[٨].

أما علماء الاجتماع الحضري فيعرفون المدينة على أساس حجم السكان فالمدينة هى التي تضم ٢٠ألف نسمة فأكثر، وذلك تمييزاً لها عن التجمعات الريفية[٩].

ويعد تعريف "سوروكين وزمرمان" أكثر وضوحا لأنهم جمعوا ثمانية خصائص تختلف بها المدن عن القرى وهي: المهنة، البيئة ،عدد السكان، كثافة السكان ، تجانس أو لا تجانس السكان، نظام النقل، الأعراف الاجتماعية، أنماط الاتصالات[١٠].

---

[4] http://www.businessdictionary.com/definition/urbanization.html#ixzz3YFlNoSd8

[5] United Nations, 1998, "Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses", New York, USA.

[٦] محمد عبد الستار عثمان، ١٩٨٨م، "المدينة الاسلامية"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ص ١٥-١٦.

[٧] خلف الله بوجمعة، ٢٠٠٥م، "العمران والمدينة"، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص ٩ – ١١.

[٨] هاله منصور، "موضوعات في علم الاجتماع الحضري"، ص ص ٦٤-٦٥.

[٩] فتيحة الطويل، ٢٠٠٥م، "السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية"، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية جامعة بسكرة، الجزائر، ص ٣.

[10] Saidouni Maouria,"element d'introduction à l'urbanisme, Histoir, Méthod, Reglement, Alger": Édition casbah.P.11.

- **التنمية المستدامة**

عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م التنمية المستدامة على أنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنه"[١١]. كما عرفها تقرير "Brundtland" عام ١٩٨٧م بأنها " تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية الحاجات للأجيال القادمة"[١٢].

- **التنمية العمرانية المستدامة**

إدارة عملية التنمية العمرانية بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لتلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على فرص الأجيال القادمة[١٣].

- **الرصد**

هو عملية مستمرة تهدف إلى تزويد المعنيين بمؤشرات عن تقدم التنفيذ للوصول إلى المخرجات والنتائج النهائية[١٤].

- **المؤشرات الحضرية**

هي مقاييس لتزويدنا بمعلومات حول الاتجاهات الماضية والحالية ومساعدة المخططين ومتخذي القرار في اتخاذ القرارات التي تؤثر على النتائج المستقبلية الناتجة من التفاعلات بين العوامل الاجتماعية، البيئية والاقتصادية التي تُؤَثر على المنطقة أَو المجتمع، فالمؤشرات هى مقاييس للمجتمع مثل مؤشر داو جونز الصناعي فهو يشير إلى اتجاه سوق الأسهم من خلال تتبع مجموعة صغيرة من الأسهم، كذلك المؤشرات تمثل المجتمع كله من خلال عدد قليل من العوامل وغالبا ما يتم اختيارها لتشمل كل النواحي الاجتماعية[١٥].

---

[١١] موسشيت، ف.دوجلاس، ترجمة بهاء شاهين، ٢٠٠٠م، "مبادئ التنمية المستدامة"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية – مصر، ص١٧.

[12] Harlem Brundtland, 1987, " Our Common Future", Report of the World Commission on Environment and Development, Oslo, Norway.

[١٣] قانون البناء رقم١١٩، ٢٠٠٨م، "مادة (٢) ، الفصل الأول، الباب الأول"، مصر.

[١٤] نبال إدلبي، ٢٠٠٨م، "المؤشرات والبيانات الإحصائية المستجيبة للنوع الاجتماعي"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، بيروت، لبنان، ص١.

[15] Rhonda Phillips, 2003 "Community Indicators", American planning Association, report no.517, Washington, USA.

الفصل الأول: المراصد الحضرية

١-١ الفصل الأول: المراصد الحضرية

١-١-١ تعريف المرصد الحضري

يتم استخدام كلمة "المرصد" للإشارة إلى مجموعة واسعة من الهياكل المختلفة. قد تختلف هذه الهياكل في حجمها، وطريقة عملها، والأشياء ذات الأهمية والمخرجات. ولكنهم جميعا متشابهون في شئ واحد رئيسي وهو طبيعة عملها وهو "الملاحظة"[١٦].

ويعرف المرصد الحضري بأنه "عبارة عن شبكة من أصحاب المصلحة المسؤولة عن إنتاج وتحليل ونشر البيانات في مجموعة ذات مغزى من المؤشرات التي تعكس تحديد أولويات القضايا في مجال التنمية الحضرية المستدامة. وتستخدم مصادر البيانات والمعلومات التي تنتجها الشبكات المحلية لدعم عملية صنع القرار وصياغة سياسات مستنيرة. لذلك فالمرصد الحضري هو النقطة المحورية لرصد التجمعات الحضرية على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي"[١٧].

ويعرف طبقاً لتعريف المرصد الحضري الفلبيني (PUO) بأنه "نقطة اتصال لرصد التجمعات الحضرية على المستوى المحلي أو الوطني".

فهو "نظام منهجي لإدارة البيانات وجمع وتوحيد وتحليل واستخدام ونشر الإحصاءات الحضرية، يتم إنشاؤه على مستوى المدينة لدعم مخططي المدن وصناع القرار لتحليل المعلومات وتحسين أساليب التخطيط وصنع السياسات على مبدأ أن معرفة أفضل تؤدي إلى مدن أفضل"[١٨].

ويعرف المرصد الحضري وفق مفهوم شركة (ESRI) بأنه "آلية تفاعلية تتيح فرصة المقارنة بين خرائط لمعلومات العديد من المدن حول العالم، وكل ذلك من مكان واحد". فهي تهدف لجعل البيانات في العالم مفهومة ومفيدة على حد سواء"[١٩].

ويعتبر المرصد الحضري أداة جيدة في متناول صناع القرار حيث "يمكنه عن طريق المؤشرات التي ينتجها معرفة مدى التحسن أو التدهور في أحوال المدينة بشكل دوري، والمقارنة سواء على مدى الزمن أو بين المدينة والمدن الأخرى التي تمر بنفس مرحلة التنمية أو ذات نفس العدد من السكان"[٢٠].

وما تفعله المراصد هو "الملاحظة، وأفادة الباحثون في بعض الموضوعات والقضايا ذات الطبيعة الخاصة". هذه الأعمال ليست جديدة حيث تقوم بها الجهات الحكومية كالتعداد وجمع الإحصاءات منذ عقود ولعل بعضها منذ قرون[٢١].

---

[16] Jihad Farah, 2012 "Typology Of Urban Observatories".p.1

[17] UN-HABITAT, 2010, www.unhabitat.org.

[18] Philippine Urban Observatory, 2010 "Philippine Urban Observatory Kicks Off With City Workshops"

[19] http://www.urbanobservatory.org/

[٢٠] علي عبد المجيد، ٢٠١٣م، "تبذة عن المراصد الحضرية"، ورشة العمل الإقليمية التدريبية (المراصد الحضرية)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، صفحة ٣.

[21] Jihad Farah, 2012 "Typology Of Urban Observatories".p.1

١-١-٢ نشأة المراصد الحضرية

أُنشأ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٦٩م للعناية بمسار عملية التحضر المتصاعدة عالمياً، وفي عام ١٩٧٦م انعقد المؤتمر العالمي للمستوطنات البشرية بفانكوفر (الموئل الأول)، وبعد ثلاثة عشر عاماً (١٩٨٩م) وبدعم من البنك الدولي قام المركز بإعداد برنامج مؤشرات قطاع المأوى لتفعيل أجندة الموئل الأول ليمكن الجهات الحكومية ذات الصلة من إدارة قطاع الإسكان وتوفير المؤشرات المتصلة بالطلب والعرض لسوق الإسكان بهدف تمكين القطاع الخاص من مقابلة احتياجات الإسكان بالمدن.طلب قرار لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم ٩/١٣ في ٨ مايو ١٩٩١م من المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إكمال تصميم وإعداد مجموعة مؤشرات كمية ذات الصلة بإعداد السياسات التي يجري العمل فيها بواسطة البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمساعدة الحكومات لمتابعة التقدم في تطبيق الاستراتيجية العالمية للمأوى، كما طلب نفس القرار من الحكومات توفير المتطلبات الفنية والمالية لجمع وتجديد المؤشرات والمعلومات لقطاع الإسكان[٢٢].

نوهت الفقرة رقم (٢١) من كتيب برنامج مؤشرات قطاع الإسكان الذي أنتجه البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أهمية ربط سياسة قطاع الإسكان بعملية تخطيط الحكومات الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضحت الفقرة (٢٣) ببرنامج مؤشرات قطاع الإسكان أن الإطار المشار إليه لجمع وتحليل المعلومات سيقود إلى استخلاص مؤشرات شاملة لقياس أداء قطاع الإسكان[٢٣].

وخلال عملية التحضير للموئل الثاني عملية تطور لمفهوم "مؤشرات قطاع الإسكان" إلى مفهوم أشمل وهو "المؤشرات الحضرية" لتضم إلى مؤشرات قطاع الإسكان، قطاع النقل وقطاع البنية التحتية للمرافق، وقطاع البيئة وقطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقطاع المحليات وقطاع آخر يعطي خلفية عامة تحتوي على مؤشرات قطاع السكان وصفات المجتمع الأساسية، وهنالك حزمة مؤشرات حضرية أساسية بدأت بنحو ٤٦ مؤشرا أعدتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كجزء من تقاريرها الدولية للموئل الثاني في اسطنبول ١٩٩٦م، وبحلول عام ١٩٩٩م طورت تلك المجموعة لتصبح ٥١ مؤشرا لتشمل حساب دليل التنمية البشرية وفاعلية المجتمع المدني، هذا وقد فشلت معظم المدن بالعالم انتاج مجموعة "٤٦ مؤشراً"، كما اتضح في تقارير الدول المقدمة لمؤتمر اسطنبول ١٩٩٦م وبالتالي تم اختصارها لنحو ٢٣ مؤشرا كمياً و٩ مؤشرات نوعية للتحضير لاسطنبول (٢٠٠١م).

---

[٢٢] أحمد طه صغير، ٢٠١٢م، "مفاهيم وتجارب المراصد الحضرية"، ورشة عمل حول المراصد الحضرية ونظم المؤشرات الحضرية، عرض مرئي، القنيطرة، المغرب.

[٢٣] وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠٠٥م، "المرصد الحضري للمدينة المنورة"،المملكة العربية السعودية.

وبجانب المجموعة الأساسية تم إعداد قائمة شاملة للمؤشرات تضمنت ١٢٤ مؤشراً، هذا وقد أوصى المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتطوير مؤشرات حضرية بكل دولة ومجتمع محلي لتعكس خصوصياته[٢٤]. وتضمنت الوثيقة العالمية لأجندة الموئل الثاني في الفقرات ٥١، ٥٢ ومن الفقرة ٢٣٩ إلى ٢٤١ الدعوة إلى تعهد جميع الحكومات بمتابعة تقدم الانجاز والأداء والقيام بعمليات التقييم لخطة عمل الحكومات الهادفة لتوفير المأوى للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر عن طريق بلورة المؤشرات لحضرية وأفضل الممارسات كأدوات لابد منها لترقية إعداد ومتابعة وتنفيذ وتقييم دائرة سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والبلديات والمحليات.[٢٥]

١-١-٣ أهداف المرصد الحضري

تتمثل أهداف المراصد الحضرية في ثلاثة أهداف رئيسية وهى:

الهدف الأول: إنشاء قاعدة بيانات حضرية وتوزيع المعلومات من خلال تنسيق مختلف القطاعات والشركاء داخل المدينة والبلد.

فالمعلومات لها دوراً حيوياً في تحقيق الوعى العام بالقضايا الحضرية، وفي تحسين مصداقية صانعي القرارات، كما المعلومات المحدثة والموثقة على دفع عملية الحوار، مما يسهل عملية تمكين السلطات المحلية وأصحاب المصالح إلى تحديد أوجه القصور والمشاكل التي تواجهها مختلف قطاعات المجتمع الحضري بهدف تطوير الاستراتيجيات لتحسين الاوضاع القائمة.

الهدف الثاني: تسهيل مشاركة المجتمعات والمساهمين من الجهات الخاصة والعامة في عملية التنمية لمناطقهم وذلك من خلال إعداد بيانات حضرية على مستوى مناسب.

حيث تطرح المراصد الحضرية إمكانية إيجاد المزيد من تدفق المعلومات بين شركاء التنمية بما يؤهل لدمج المعلومات المتعددة وتيسير الوصول إليها على نطاق واسع، كما يسعى نهج المشاركة إلى تلبية احتياجات كافة الشركاء لتحقيق عملية تشاركية في جمع وإدارة واستخدام المؤشرات الحضرية.

الهدف الثالث: دعم عمليات صنع القرار وتعزيز الحكم داخل النطاق الحضري عن طريق نشر المعلومات المحلية القائمة على المعارف.

---

[٢٤] أحمد طه صغير، ٢٠١٢م، "مفاهيم وتجارب المراصد الحضرية"، ورشة عمل حول المراصد الحضرية ونظم المؤشرات الحضرية، عرض مرئي، القنيطرة، المغرب..

[٢٥] وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠٠٥م، "المرصد الحضري للمدينة المنورة"،المملكة العربية السعودية.

إن المرصد الحضري لا يعد مستودعاً لصياغة السياسات أو مركزاً للبحوث الاكاديمية ولكنه يمثل هيئة لتنسيق المعلومات وصنع القرارات لإفادة عمليات التخطيط الحضري وتحديد الموارد والتنمية، وتستخدم المراصد الحضرية حول العالم المعلومات التي جمعتها لدعم عمليات صنع القرار[٢٦].

١-١-٤ أهمية المراصد الحضرية

قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتقييم عملية التخطيط الحضري للمدن في تقريره (التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، تخطيط المدن المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٠٩م)، كآلية للتعامل مع التحديات غير المسبوقة التي تواجه عملية التحضر في القرن الواحد والعشرين وكمنهج لضمان استدامة التنمية الحضرية، واتضح من خلال عملية التقييم الشاملة لنظم عملية تخطيط المدن منذ مائة عام وحتى اليوم أن الوسائل المتبعة في نظم تخطيط المدن لم تتغير إلا قليلاً، وحتى التغيير الهامشي الذي حدث نُفِذ بتركيبة مؤسسية بالدول النامية تقاوم الحداثة، مما جعل نتاج الممارسة التخطيطية مساهماً أكثر في تعقيد المشاكل الحضرية بدلاً من توظيفه ليكون إنسانياً ومحافظاً على البيئة، وتوصل التقرير إلى "أهمية البحث عن إيجاد مؤسسية ومنهجية مستحدثة للتخطيط الحضري، وأن يأخذ في الاعتبار العوامل التي تشكل مدن القرن الواحد والعشرين" والمتمثلة في التالي:

- التحديات البيئية للتغير المناخي.
- التحديات الناتجة من تغييرات الوتائر وخصائص وديناميكيات السكان ذات المعدلات المرتفعة بالحضر.
- التحديات الاقتصادية والمخاطر المحيطة بمستقبل قيادة آليات السوق كآلية لاستقرار النمو الاقتصادي وتحقيق مجتمع الرفاهية.
- ازدياد نصيب الأنشطة غير الرسمية بالقطاع الحضري.
- ارتفاع تحديات البعد الاجتماعي على الساحة الجغرافية للمدن مما نتج عنه تعقيد العلاقات الاجتماعية المكانية خاصة مع ظهور درجات التفاوت وعدم الإنصاف في الفرص بالحيز المكاني الحضري مما تولدت معه ما يعرف بعملية تقطيب المدن (Devided Cities) أثرياء وفقراء، متعلمين وأميين، وسوق رسمي وآخر هامشي، مساكن فاخرة بجانب العشوائيات، كما اتضح من دراسة بعنوان "التحضر وتحدي الأحياء الفقيرة" للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . عام ٢٠٠٨م أن معدلات نمو العشوائيات والأحياء الفقيرة أعلى من معدلات النمو الحضري بالدول العربية[٢٧].

---

[٢٦] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠٠٦، "دليل إنشاء المرصد الحضري"، النسخة العربية، نيروبي، كينيا.

[٢٧] التقرير الفني الثاني – المرصد الحضري الوطني – المملكة العربية السعودية ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

١-١-٥ مهام المرصد الحضري

تعتبر المهمة الرئيسية للمرصد الحضري هي تبويب البيانات والمعلومات ذات الصلة من الجهات ذات العلاقة لحساب المؤشرات ومن ثم تحليلها ودراستها لتوضيح مكامن القوة ومواضع الضعف والفرص المتاحة والتهديدات المحتملة للوضع الجغرافي المعين، وذلك لدعم عملية إعداد السياسات والخطط والبرامج للتنمية الحضرية.وتتلخص المهام الأساسية للمراصد الحضرية في النقاط التالية[٢٨]:

- تشخيص ورصد الأوضاع و الوتائر والأنماط الحضرية.
- تزويد صناع القرار في شئون التنمية الحضرية بالمؤشرات.
- تشجيع وتيسير عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بواسطة طرق مؤسسية مستدامة لتنظيم اجتماعات ولقاءات وحلقات نقاش متعددة.
- إعداد إطار لمؤشرات التنمية الحضرية يعكس القضايا الأساسية لعملية التحضر بأي مستوى ويؤدي إلى تشخيص الوضع الحضري الراهن ومساره، وأن يكون هذا الإطار قابل للتحديث لتحليل المؤشرات حسب المتغيرات المستجدة ويمَكن من المقارنة بين أوضاع المدن بالقطر والإقليم والمستوى العالمي.
- القيام بالتحليل المقارن فيما بين المستوي العالمي والوطني والمناطق والمدن للوصول إلى تحقيق التنمية المتوازنة، وإعداد الدراسات والتقارير الدورية للوضع الحضري.
- إنشاء نظم متابعة ومراقبة حضرية مستدامة لمساندة عمليات التخطيط والإدارة المحلية، وربط البيانات بالسياسات، والعمل كإنذار مبكر لمخاطر ومهددات التنمية الحضرية.
- نقل وتوطين أفضل الممارسات عن طريق التواصل بشبكة المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنيروبي والمراصد الحضرية الإقليمية والوطنية والمحلية بالعالم.
- التنسيق والربط بين المراصد المحلية بشبكة عن طريق الانترنت.
- القيام بحملات توعية تعليمية وإعلامية مستمرة بكل الوسائل المتاحة بهدف زيادة تغطية ورفع كفاءة الشركاء.

---

[٢٨] وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المملكة العربية السعودية.

١-١-٦ الجهات المساهمة في المراصد الحضرية

وتتكون المراصد الحضرية من مجموعة من المساهمين المحليين يتم التنسيق فيما بينهم بواسطة مكتب حكومة البلدية او مراكز البحوث في الجامعات والمنظمات المجتمعية أو الهيئات الخاصة. كما يمكن أن تعمل العديد من المراصد الحضرية المحلية ذات الأهداف المختلفة بصورة متزامنة داخل المدينة، ويمكن لتلك التي تهتم بجوانب مماثلة في اجزاء مختلفة من المدينة ان ترتبط لتحقيق التعاون المشترك وتبادل المعلومات، فبدلاً من تكرار الجهود ينصح المرصد الحضري العالمي بأن تشترك المجموعات ذات الاهتمامات المختلفة أن تتكامل في المدينة الواحدة في مرصد واحد. ويمكن للعديد من البلديات أو الأحياء في المدينة أن تعمل على تنسيق جهودها لتطوير المؤشرات والبيانات الحضرية، فمدينة "كورتيبا" بالبرازيل تتكون من (٢٢) بلدية منها (١٢) بلدية تعمل في مرصد واحد بقيادة الغرفة الصناعية بالمدينة ومركز البحوث البيئية في الجامعة. ونجد المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر الكبرى – كندا يعمل على جهود الاستدامة البيئية والاجتماعية في (٢١) بلدية في إقليم مقاطعة فانكوفر الكبرى، ويتم إدارته بواسطة إدارة الجامعة بدعم من الحكومة المحلية. وفي المكسيك تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتنسيق عمل نحو ٣٠ مرصد حضري محلي وتقوم بإعداد مؤشرات حول العديد من القضايا المتعلقة بالفقر الحضري[٢٩]. ويوضح الشكل رقم (١) توزيع المراصد الحضرية حسب المنطقة وجهة المساهمة.

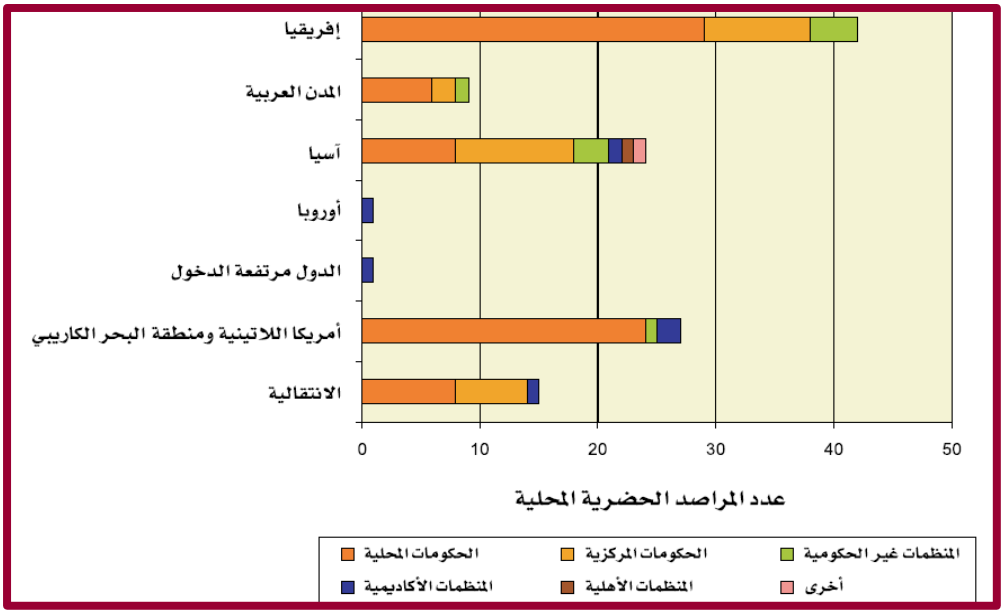

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠٠٦، "دليل إنشاء المرصد الحضري"، النسخة العربية، نيروبي، كينيا.

شكل رقم (١) توزيع المراصد الحضرية حسب المنطقة وجهة المساهمة

[٢٩] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠٠٦، "دليل إنشاء المرصد الحضري"، النسخة العربية، نيروبي، كينيا.

١-١-٧ مستويات المراصد الحضرية

تتدرج تحت شبكة المراصد الحضرية عدة مستويات، حيث يوجد في المستوى الأعلى المرصد الحضري العالمي، يلي ذلك المراصد الإقليمية، ثم بعد ذلك تكون المراصد الحضرية الوطنية، وفي المستوى الذي يليها المراصد الحضرية المحلية بالمناطق أو المدن، وآخر مستوى في شبكة المراصد الحضرية هو المراصد الحضرية الفرعية بالمحافظات والبلديات، و يختلف تعريف المرصد الحضري طبقاً لمستوى عملية الرصد الحضري المطلوبة (مرصد حضري عالمي (GUO) – مرصد حضري إقليمي (RUO) – مرصد حضري وطني (NUOs) – مرصد حضري محلي(LUOs).

ويبلغ عدد المراصد المحلية بالعالم وفق إحصائيات عام ٢٠٠٦م نحو ١١٩ مرصد حضري محلي، كما هو موضح بالشكل رقم (٢) توزيع المراصد الحضرية بالعالم عام ٢٠٠٦م [٣٠].

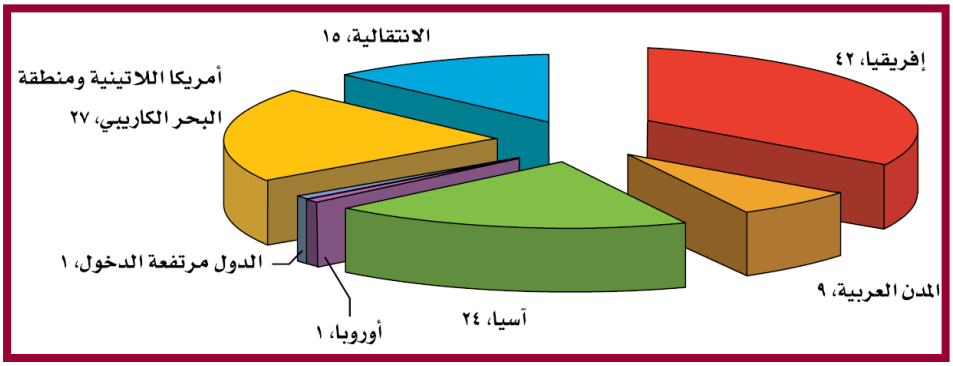

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠٠٦، "دليل إنشاء المرصد الحضري"، النسخة العربية، نيروبي، كينيا.

شكل رقم (٢) توزيع المراصد الحضرية بالعالم عام ٢٠٠٦م

١-١-٧-١ المرصد الحضري العالمي Global Urban Observatory(GUO)

يعرف المرصد الحضري العالمي (Global Urban Observatory) بأنه شبكة لتعزيز سياسات التنمية الحضرية المستدامة لتكون أكثر استجابة لاحتياجات السكان الماسة والمتنامية[٣١]، وقد تأسس بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من أجل المساعدة على تطبيق أجندة الموئل وأجندة العمل المحلية للقرن الواحد والعشرين اللذان يهدفان إلى تحسين أوضاع البيئة المعيشية في الحضر.طلبت لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورتها الخامسة عشرة من المدير التنفيذي لمركز (الموئل)، في القرار ٦/١٥، إنشاء المرصد الحضري العالمي لإعداد التقييم الدولي ومقارنة مدى التقدم في تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل والتركيز على توفير المعلومات عن اتجاهات المستوطنات البشرية، والظروف في جميع أنحاء العالم.

---

[٣٠] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠٠٦، "دليل إنشاء المرصد الحضري"، النسخة العربية، نيروبي، كينيا.

[٣١] وزارة الشئون البلدية والقروية،٢٠١١م، "تجهيز مركز البيانات والمعلومات"، المملكة العربية السعودية، صفحة ٢٨.

ويؤكد المرصد الحضري العالمي على ضرورة مواجهة التحديات المتلاحقة التي نشأت عن التطور الحضري للتجمعات العمرانية، وذلك لأن معظم المدن في الدول النامية تعاني بشكل خطير أزمة نقص المعلومات التي تحدد المشاكل لتحقيق التنمية المرجوة من السياسات الحضرية، كما أنهم ليس لديهم آليات للتقييم المستمر ولا المنهجي لمشاكل الحضر ولا أقل تقدير من السياسات والبرامج لمعالجة هذه المشاكل في الواقع العملي.

١-٧-١-١ أهداف المرصد الحضري العالمي

وتتلخص أهداف المرصد الحضري العالمي في النقاط التالية[٣٢]:

- تحسين السياسات الحضرية، استنادًا إلى تعزيز قدرة جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها في وضع سياسات وخطط حضرية.
- دعم السياسات الحضرية وصنع اتخاذ القرار التنموي.
- تحسين الإدارة الحضرية والتنمية الحضرية.
- مساعدة الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز قدرتها على جمع وتحليل وإدارة استخدام معلومات التنمية الحضرية.

١-٧-١-٢ مهام المرصد الحضري العالمي

إن نظام شبكة المرصد الحضري العالمي هو عملية مستمرة لبناء نظام معلومات عالمي لدفع عملية بناء القدرات لمساعدة المستويات الوطنية والمحلية على تطبيق أجندة الموئل وأجندة العمل المحلية للقرن الواحد والعشرين وتتمثل مهام المرصد الحضري العالمي في التالي:

- تحسين نظم جمع وإدارة وتحليل واستخدام معلومات المؤشرات الحضرية في إعداد سياسات التنمية الحضرية بطريقة فاعلة بالمستويات المختلفة.
- المساعدة في بناء قدرات المستويات الوطنية والمحلية لجمع وإدارة واستخدام المعلومات الحضرية في إعداد السياسات بالتركيز على استخدام المؤشرات الحضرية وأفضل الممارسات.
- توفير المعلومات ومناهج التحليل لكل الأطراف المتقاسمة لعملية ثمار التنمية الحضرية والمتعرضة لمخاطرها بهدف توسيع المشاركة وزيادة كفاءتها وفعاليتها في اتخاذ القرار.
- تبادل المعلومات والخبرات عن طريق استخدام أحدث تقنية وبنية تحتية للمعلومات.
- تعزيز استخدام المعلومات والمؤشرات الحضرية لصياغة السياسات التخطيطية والإدارة الحضرية من خلال عملية تشاركية.
- تجميع ونشر نتائج أنشطة الرصد العالمية وعلى مستوى المدن، ونشر الممارسات الجيدة في مجال استخدام المعلومات بجميع أنحاء العالم في المناطق الحضرية[٣٣].

---

[٣٢] د/علي عبد المجيد، ٢٠١٣م، "نبذة عن المراصد الحضرية"، ورشة العمل الإقليمية التدريبية (المراصد الحضرية)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. صفحة ١٢.

- تحسين الحاجة الملحة لقاعدة المعلومات الحضرية في جميع أنحاء العالم من خلال مساعدة الحكومات والسلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في تطوير وتطبيق المؤشرات الحضرية الموجهة نحو السياسات من خلال الاحصاءات المعلومات الحضرية الأخرى.
- مراقبة مدى التقدم العالمي في تنفيذ جدول أعمال الموئل، ورصد وتقييم الظروف والاتجاهات الحضرية العالمية.
- تطوير شبكة متكاملة من المراصد الحضرية الوطنية والمحلية[٣٤].

١-١-٧-٢ المرصد الحضري الإقليمي Regional Urban Observatory (RUO)

تعتبر المراصد الحضرية الإقليمية أداوت هامة لربط المراصد الحضرية الوطنية لمجموعة أقطار متشابهة عن طريق شبكة اتصالات فيما بينها. ويعرف المرصد الحضري الإقليمي بأنه "قاعدة معلومات خاصة تعمل على رصد الأوضاع والأشكال الحضرية وتغذية صناعة القرار في شئون التنمية الحضرية بالمعلومات على المستوى الإقليمي (مجموعة من الدول مثل المرصد الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

ويمثل المرصد الحضري الإقليمي جهازاً استشارياً لمعدي سياسة التنمية الحضرية الإقليمية المنوط به عمليات الرصد والمتابعة والتقييم[٣٥].

ويعتبر المرصد الإقليمي (RUOs) هو الدعم الفني من المرصد الحضري العالمي (GUO)على المستوى الإقليمي لدعم المستويات الأقل في المراصد الحضرية (LUOs) و(NUOs)[٣٦].

١-٧-٢-١ أهداف المرصد الحضري الإقليمي

- بناء القدرات بالمراصد الوطنية لدول الإقليم.
- توجيه السياسات باستخدام الدراسات المتقدمة القائمة على المعرفة.
- التركيز على السياسات والخطط الحضرية على مستوى الإقليم.
- جمع وتحليل المؤشرات والمعلومات ذات الصلة بوضع السياسات الحضرية على مستوى الإقليم وتنمية المعارف المتصلة بها، بالإضافة على إنتاج تقرير حالة المدن بالإقليم كل عامين.
- دعم الهيئات المحلية والوطنية في توحيد المؤشرات والبيانات والمعلومات لتعزيز آلية تخطيط السياسات المحلية وتحقيق الانسجام الإقليمي (من خلال تحليل الفجوات).

---

[33] UN-HABITAT, 2010, www.unhabitat.org.

[34] http://www.fukuoka.unhabitat.org/programmes/detail04_09_en.html.

[٣٥] د/علي عبد المجيد، ٢٠١٣م، "نبذة عن المراصد الحضرية"، ورشة العمل الإقليمية التدريبية (المراصد الحضرية)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. صفحة ٩

[36] UN-HABITAT, 2010, www.unhabitat.org.

١-٧-٢-٢ مهام المرصد الحضري الإقليمي

وتتمثل مهام المرصد الحضري الإقليمي فيما يلي[٣٧]:

- تحسين السياسات الحضرية، استنادًا إلى تعزيز قدرة جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها في وضع سياسات وخطط حضرية.
- تطوير السياسات الحضرية والإسكانية، وتضمينها للأبعاد الاجتماعية المتكاملة.
- صياغة خطط عمل حضرية وطنية ومحلية وتنفيذها وتقويمها على ضوء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية الناشئة في الإقليم.
- دعم السياسات الحضرية وصنع واتخاذ القرار التنموي وطنيا ومحليا واستخدام التكنولوجي الرقمية لهذا الغرض وإتاحتها للجميع .
- تحسين أداء الإدارة الحضرية وتمكين وبناء قدرات السلطات المحلية ودعمها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وتعزيز الشراكات بين متخذي وصانعي القرار والفئات المستهدفة.
- رصد وتقويم اهداف الحملة الاقليمية لضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة.
- رصد وتقويم الاهداف الإنمائية للألفية على المستويين الوطني والمحلي وتحديدا الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية، والغاية الحادية عشر: تحسين المستويات المعيشية لقاطني العشوائيات، والهدف الثامن: اقامة شراكة عالمية من اجل التنمية، الغاية الثالثة عشر: التزام بالحكم الرشيد والتنمية والتصدي للفقر.

١-١-٧-٣ المرصد الحضري الوطني National Urban Observatory (NUOs)

- المرصد الحضري الوطني هو: "إنشاء نظام للمعلومات وبناء القدرات من خلال شبكة وطنية وعالمية للمستوطنات البشرية"، والذي من شأنه أن يساعد على تنفيذ جدول أعمال الموئل وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين على الصعيدين الوطني والمحلي[٣٨].
- ويعرف بأنه" شبكة محلية تجمع أصحاب المصالح المشتركة والتي تعد مسئولة عن تجميع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بمجموعة من المؤشرات الهادفة والتي تعكس القضاية المجتمعية ذات الأولوية في التنمية المستدامة"[٣٩].
- ويعرف المرصد الحضري الوطني طبقاً لتعريف المعهد العربي لإنماء المدن بأنه:"جهاز مستقل ومتخصص يعمل بمشاركة القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، لينتج

---

[٣٧] د/علي عبد المجيد، ٢٠١٣م، "نبذة عن المراصد الحضرية"، ورشة العمل الإقليمية التدريبية (المراصد الحضرية)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. صفحة ١٠

[38] Giri Institute of Development Studies, 2004, "Regional Workshop on National Urban Observatory", Lucknow, India.

[٣٩] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠٠٦، "دليل إنشاء المرصد الحضري"، النسخة العربية، نيروبي، كينيا.

إطارا للمؤشرات يعبر عن اهتمامات هذه القطاعات في مسار عملية تنمية المدن الحضرية ويساعد في تحديد أولوياتها"[٤٠].

- ويعرف طبقاً للمرصد الحضري الياباني بأنه "جزء من شبكة المراصد الحضرية الوطنية العالمية التي بدأها الموئل"[٤١].

١-٧-٣-١ أهداف المرصد الحضري الوطني

- مساعدة الحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدني.
- جمع وإدارة وتحليل واستخدام المعلومات في صياغة السياسات الحضرية بطريقة أكثر فعالية لفهم عمل المدن مثل النظم الاجتماعية والاقتصادية لتوجيه التخطيط الوطني والمحلي بشكل فعال[٤٢].

١-٧-٣-٢ مهام المرصد الحضري الوطني

- استخدام البيانات وموارد المعلومات التي يتم جمعها بواسطة الشبكة المحلية لدعم عملية صناعة القرار، وصياغة سياسات واعية، ولذا يعد المرصد الحضري نقطة مركزية للمراقبة الحضرية على المستوى المحلي أو الوطني[٤٣].
- إنشاء شبكة بين المراصد المحلية وتسهيل مهامها ويساعد في بناء قدرات المراصد المحلية والمقارنة بين المناطق الحضرية لاستنباط سياسات تحقق توازن التنمية بالمناطق، ويعمل على جمع المؤشرات الحضرية الوطنية من أجل إعداد وتطوير السياسة الحضرية الوطنية، إضافة إلى إنتاج تقرير حالة المدن بالوطن المعني كل عامين.

وتهتم المراصد الحضرية الوطنية بتنسيق وتوطيد جمع البيانات على المستوى الوطني باستخدام نتائج لصنع السياسات المرتكزة على الأدلة حيث يمكنهم إما تنسيق أنشطة المراصد الحضرية المحلية في البلد أو إنتاج موارد البيانات والمعلومات الخاصة بها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي.

ويشجع المرصد الحضري العالمي إنشاء (NUOs) لرصد الاتجاهات والظروف الوطنية و توجيه السياسة على المستوى الوطني وصنع القرار.

١-١-٧-٤ المرصد الحضري المحلي Local Urban Observatory (LUOs)

يعتبر المرصد الحضري المحلي لأى مدينة نقطة الإرتكاز لوضع سياسات وخطط تنميتها لقيامه بالتنسيق والتعاون بين واضعي السياسات والخبراء وممثلي الشركاء على المستوى المحلي، وهذا

---

[40] http://www.araburban.com/index.php?page_id=175&site_id=3
[41] http://www.gdrc.org/uem/observatory/index.html
[٤٢]برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠٠٦، "دليل إنشاء المرصد الحضري"، النسخة العربية، نيروبي، كينيا.
[43]Giri Institute of Development Studies, 2004, "Regional Workshop on National Urban Observatory", Lucknow, India.

المستوى هو الأهم لأنه يرتبط بحياة السكان مباشرة وهو أقصر ظل إداري لمعالجة القضايا الملحة واحتياجات المواطنين المباشرة[٤٤].

- ويعرف طبقاً لتعريف المرصد الحضري المحلي بمدينة الرياض – المملكة العربية السعودية بأنه:"مركز متخصص" يأخذ شكل إدارة متخصصة فنية تنشأ في صلب الهيكل التنظيمي لإدارة المدينة.
- ويعرف طبقاً لتعريف المرصد الحضري المحلي بمدينة جدة – المملكة العربية السعودية بأنه:"مركز متخصص لجمع وإدارة ومقارنة وتحليل ومعالجة بيانات عمرانية واجتماعية وبيئية وإقتصادية ومؤسساتية عن أحوال ووتائر التحضر [٤٥].

١-٧-٤-١ أهداف المرصد الحضري المحلي

- إنتاج وإدارة وتحليل البيانات عن أداء المدينة وفقاً للمؤشرات الحضرية الرئيسية والقضايا الموضوعية الأخرى ذات الصلة بصنع القرار على المستوى المحلي ومقارنتها بالمؤشرات الحضرية بمستوياتها المختلفة.
- إشراك صانعي السياسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في الحوار.
- تجميع المعلومات عن الأولويات والمشاكل المحلية لتعزيز آلية السياسات التخطيطية.
- تشجيع استجابة السياسات وفقا للفجوات والأولويات التخطيطية[٤٦].

١-٧-٤-٢ مهام المرصد الحضري المحلي[٤٧]

- تحديد الظروف والاتجاهات والأولويات المحلية من خلال البحث و التشاور بمشاركة السلطات المحلية والمجالس البلدية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- وضع وتطوير مجموعة مؤشرات ذات خصوصية محلية للتقييم الكمي والنوعي للمدينة ومجتمعاتها وخدماتها والبنية الأساسية على مستوى المدن وتطويرها دورياً، وإجراء التقويم اللازم لها لصالح السلطات المحلية والشركاء المحليين.
- استخدام قواعد البيانات الرقمية وإدارة وتحليل المعلومات والبيانات الحضرية بهدف بناء قدرة محلية ذاتية للتوصل إلى إدارة حضرية جيدة على أسس علمية ومنتظمة يكون لها مساهمة جادة في عملية صياغة السياسة الحضرية على المستوى المحلي وإنشاء موقع محلي على الانترنت.
- رصد العلاقة التبادلية بين المدينة وريفها في استراتيجيات تنمية المدن.

---

[٤٤] وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المملكة العربية السعودية.

[45] http://juo.jeddah.gov.sa/content/default.asp

[46] UN-HABITAT- 2010 www.unhabitat.org.

[٤٧] وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المملكة العربية السعودية.

- تفعيل خطة العمل الوطنية على مستوى الأقاليم والمحليات.
- تبادل المعرفة الواقعية والمنهجية وتعميم ونشر أفضل الممارسات.
- دعم المراصد الحضرية المحلية والفرعية الناشئة عن طريق التدريب وتبادل الخبرات .
- التعاون مع المرصد الحضري الوطني الذي يربط فيما بينها.

١-٧-٤-٣ تعريف وصفي للمراصد الحضرية (المرصد الحضري المحلي)

بعد جمع كمية كبيرة من البيانات على مختلف المستويات للتخطيط والإدارة الحضرية فإنها لا تزال غير منسقة وغالبا ما زائدة عن الحاجة لدعم اتخاذ القرار، كما أنها ليست متوفرة في إطار تجميعي شامل، وبالتالي صنع السياسات الحضرية على أساس الروابط بين مختلف القطاعات مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية وما إلى ذلك غير متاح. ومن ناحية أخرى، لا ترتبط أنشطة التخطيط التي تنطوي على قواعد البيانات والقرارات المكانية مع البيانات القطاعية والجهات الإدارية المعنية.وبناء على ما سبق يقترح انشاء بنك للمعلومات الحضرية الوطنية (NUDBI) داخل كل دولة ومدينة التخطيط، والتي من شأنها تطوير قاعدة البيانات الحضرية على مستوى المدينة بشكل عام وعلى وجه الخصوص في المدن في إطار مخطط.إن التركيز على قاعدة البيانات يكون في المقام الأول لمعالجة وظائف التخطيط والإدارة الحضرية في ، والتي سيتم جمعها من قبل وزارتي التخطيط على مستوى الدولة والمنطقة[٤٨].

[48]Giri Institute of Development Studies, 2004, "Regional Workshop on National Urban Observatory", Lucknow, India.

الفصل الثاني: المؤشرات الحضرية

١-٢ الفصل الثاني: المؤشرات الحضرية

١-٢-١ المؤشرات الحضرية

تعد المؤشرات الحضرية أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمستقرات الحضرية بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية المستدامة. ومؤشرات التنمية تخدم العديد من الأغراض، فهي تقيس وتتابع معدل الإنجاز في تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية بمدينة أو إقليم ما، والمؤشرات تمثل الجانب التحليلي في التخطيط ولذلك فإن مصداقيتها وثباتها يمثلان أمرا حيويا عند اختيارها كأدوات تخطيطية. ويعرف المؤشر بأنه الأداة الأساسية لقياس مدى التقدم المطلوب، وذلك باستخدام تعريف متفق عليه من جانب محدد عن الحالة الحضرية، ويجب أن تكون المؤشرات سهلة في القياس والتفسير[٤٩].

١-٢-٢ منهجية اختيار المؤشرات

يعتبر تحديد المستهدَفين من مستخدمي البيانات والمؤشرات طبقاً لأهداف كل مجموعة من المستفيدين فعلى سبيل المثال محللي البيانات الإحصائيين والعلماء يأتي اهتمامهم بالبيانات والمؤشرات الدقيقة لبناء النماذج الإحصائية، وتهتم الدوائر الحكومية بالإحصاءات التي يعدون بها تقاريرهم السنوية. هذا وصانعي السياسات يكون اهتمامهم بمؤشرات توضح وتلخص الوضع الراهن وتحدد السلبيات والايجابيات وتسهل عملية تحديد أهداف السياسات ومعايير التقييم وآليات المعالجة، ويهتم القطاع الخاص بمؤشرات السوق وفرص الاستثمار، في حين يكمن اهتمام المجتمع المدني في مؤشرات سهلة الفهم تتعلق بموضوعات تستحوذ على اهتماماتهم.

١-٢-٢-١ الفئات المستخدمة للمؤشرات الحضرية[٥٠]

- **السكان:** يتعامل السكان عادة مع المؤشرات من خلال وسائل الإعلام حيث يرونها كمقياس لمدى تقدم المجتمع ولمدى النجاح في تحقيق السياسات الحكومية.
- **الحكومات والبرلمانيون:**تمثل المؤشرات مهمة للحكومات في مجال وضع أهداف التنمية الحضرية وتطوير السياسات الإستراتيجية، وقياس مدى التقدم في تحقيق تلك الأهداف.
- **إدارة المدن ومجالس البلديات:**يتم استعمال المؤشرات من قبل القائمين على إدارة المدن والهيئات المحلية في وضع الأولويات للاحتياجات بما يتفق مع الاستراتيجية الحضرية.
- **القطاع الخاص:**يحتاج القطاع الخاص لأغراض الاستثمار إلى معلومات محدثة عن الظروف الاقتصادية، وعن أداء الحكومات وعن الاختلاف بين العرض والطلب.

---

[49]United Nations Human Settlements Programme -2009"A Guide to Setting up an Urban Observatory"P.5

[٥٠] وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المملكة العربية السعودية.

- **مؤسسات المجتمع المدني:** تستطيع مؤسسات المجتمع المدني من خلال تلك المؤشرات مراقبة أداء الحكومة والتأكد من تحقيق السياسات لأهدافها ووصولها إلى الفئات المستهدفة.
- **الوكالات الدولية ووكالات المعونة الخارجية:** تستعمل الوكالات الدولية ووكالات المعونة الخارجية المؤشرات كأداة رئيسية في قياس مدى نجاح البرامج والمشاريع التي يتم تمويلها.

١-٢-٢-٢ معايير اختيار المؤشرات الحضرية

تمثل معايير اختيار مجموعة المؤشرات التي تحقق الأهداف المطلوبة التالي:

- **ذات صلة مباشرة بسياسات التنمية الحضرية:** لابد للمؤشرات أن تكون ذات صلة مباشرة بالسياسة الحضرية والتي على رأسها سياسة الإسكان وتوفير المأوى اللائق للسكان.
- **الشموليـــة:** إن حزمة المؤشرات المختارة لابد أن تعطي صورة مباشرة وعامة وشاملة عن الحيز المكاني وخصائصه الحضرية وأن تكون مفهومة بواسطة جميع الشركاء.
- **سهولـة الفهم:** إن المؤشرات البسيطة والمفهومة بدون مساعدة متخصصين وخبراء هي الأكثر شيوعاً والأكثر منفعة واستخدامها أكثر حضوراً وأكثر فائدة.
- **اقتصادية وموقوتة دورياً:** يجب أن تكون عملية جمع المؤشرات الحضرية قليلة التكلفة المادية وأن يكون جمعها منتظماً دورياً حسب فترة توقع تغيير معدلاتها.
- **قابلة للقيـاس:** يجب أن تكون المؤشرات قادرة على قياس الشأن المعني، وأن تكون قيمتها معروفة ومحددة في المدى الذي تعبر عنه.
- **مستقلة:** كل مؤشر في إطار المؤشرات يجب أن يقيس ناتج أو حالة بعينها.
- **تفصيل المؤشرات التجميعية:** يجب أن يتم تفصيل المؤشرات التجميعية إلى مناطق وإلى شرائح اجتماعية ديموغرافية معينة (مثلاً متوسط دخل الفرد في العام بالقطر أو المدينة).

١-٢-٣ الإطار النظري للمؤشرات الحضرية

ويهدف هذا الإطار إلى تنظيم المعلومات المتاحة وتحديد الفجوة المعلوماتية، كما يساعد في فهم العلاقات التبادلية بين مكونات وقطاعات التنمية، ولعل من أفضل الأطر التحليلية التي استخدمت لتحديد وتطوير وفهم المؤشرات،هي التي استخدمت نموذج (القوة الدافعة Driving Force– الوضع الراهن State – الاستجابة Response). ويساعد هذا الإطار في تحديد وتطوير مؤشرات الرصد الحضري التي نحن بصددها حيث يتفاعل هذا النموذج مع مهام الرصد الحضري من تحديد مشاكل المدن والمساهمة في إعداد السياسات والبرامج وكذلك في قياس مدى نجاح تلك السياسات باستخدام مؤشرات الأداء، ويتكون هذا النموذج من أربع حزم من المؤشرات هي:

- **مؤشرات دافعة:** تتعلق بالسلوكيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسكانية والإنسانية وعلاقاتها التبادلية مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.

- **مؤشرات الوضع الراهن:** تقيس الحالة الكمية والنوعية للتنمية الحضرية.
- **مؤشرات الاستجابة:** تتعلق بالسياسات والبرامج وآليات تغيير وتطوير الوضع الحالي مثل التغيير في القوانين وتركيبة الحوافز الاقتصادية التي تعين في إعداد السياسات.
- **مؤشرات الأداء:** وهي مؤشرات لقياس مدى مطابقة وفعالية تنفيذ السياسات والبرامج لتحقيق أهداف التنمية الحضرية بالحيز المكاني المعين[٥١].

١-٢-٣-١ مكونات إطار المؤشرات الحضرية

حددت الأسرة الدولية المكونات التالية لتكون ضمن إطار المؤشرات لأي مرصد حضري:

- الحزم الأساسية السبع للمؤشرات الواردة بإطار المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري العالمي والتي تحتوي على ٥١ مؤشراً.
- مؤشرات المنظومة الحضرية ومدى تفاعلها بالتنمية الشاملة.
- التنافسية العالمية[٥٢]: حيث أصبح جلياً في عصر العولمة اعتماد التنمية الشاملة لأي قطر بالعالم على مقدرة المدن التنافسية، إذ أصبحت المدن تمسك بزمام العمل التنموي الوطني فهي صانعة الثروات ومحور الخدمات ومرتكز اتخاذ القرار وتحتضن أغلب سكان العالم.

ويوضح تقرير دليل ترتيب تنافسية المواقع الحضرية العالمي لعام ٢٠١٣-٢٠١٤م Global Competitiveness Ranking Index ترتيب الخمسمائة مدينة الأولى بالعالم. ويعرف دليل التنافسية بقياس مقدرة وسعة المدينة على إيجاد ثروة أكثر بطرق أسرع وأفضل من المدن الأخرى بالعالم، وتقاس بإثنى عشر دليل كالتالي:

- المؤسسات (Institutions).
- البنية التحتية (Infrastructure).
- بيئة الاقتصاد الكلي (Macroeconomic environment).
- الصحة والتعليم الأساسي (Health and primary education).
- التعليم الجامعي والتدريب (Higher education and training).
- تأثير سوق المنتجات (Goods market efficiency).
- كفاءة سوق العمل (Labor market efficiency).
- تطوير سوق المال (Financial market development).
- التطور التقني (Technological readiness).
- حجم السوق (Market size).

---

[٥١] المصدر السابق.

[52] World Economic Forum, 2014,"The Global Competitiveness Report", Geneva, Switzerland.

- تطور بيئة الأعمال (Business sophistication).
- الابتكار (Innovation).

- أهداف الألفية الإنمائية الثالثة

تضمنت قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠م كنتيجة مباشرة إقرار إعلان الألفية، وفي ذلك الإعلان تم الاتفاق على التوجهات المستهدفة والمؤشرات المقابلة لها، وهي المعروفة حاليا بأهداف التنمية للألفية الجديدة والمتمثلة في التالي[٥٣]:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).
- مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب(الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى.
- ضمان الاستدامة البيئية.
- تطوير شراكة عالمية للتنمية.

- دليل التنمية البشرية

يعتمد حساب مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة متغيرات هي:العمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة المتعلمين، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويهدف دليل التنمية البشرية إلى التالي:

- الارتقاء بجودة حياة الناس.
- مشاركة الناس في هذا الارتقاء.

- القضايا ذات الخصوصية

أُتفق أن يكون لكل دولة أو مجتمع محلي مؤشرات تعبر عن القضايا ذات الخصوصية، ويجب أن يتضمنها إطار المؤشرات، والتي تتمثل فيما تتمتع به دولة أو منطقة ما بمورد معين أو تكون هناك أهمية نسبية لقطاع ما في الناتج المحلي الإجمالي.

- مؤشرات الدخل المحلي:

- جملة دخل المحلية.
- جملة الإيرادات المحلية مقابل الشخص الواحد سنوياً.
- نسبة دخل الضرائب المحلية.
- نسبة دخل المحلية من رسوم استخدام الخدمات.

---

[٥٣] وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المملكة العربية السعودية.

- نسبة دخل المحلية من إيجار ممتلكاتها.
- نسبة دخل المحلية من تحويلات الدعم المركزي.
- نسبة دخل المحلية من الاقتراض.
- نسبة دخل المحلية من إيرادات أخرى.
- تقسيم الدخل الكلي للمحلية حسب القطاعات الاقتصادية بالمحلية، زراعي، صناعي، تجاري، خدمي، والقطاع الهامشي.
- نسبة متأخرات الضرائب من جملة الضرائب المقدرة للسنة الماضية (مؤشر كفاءة).
- نسبة جملة المنصرف من الدخل بالمحلية (مؤشرة كفاءة).

- مؤشرات المنصرفات المحلية:

- جملة منصرفات المحلية السنوية.
- قيمة ونسبة الصرف على كل خدمة توفرها المحلية مباشرة.
- قيمة ونسبة الصرف على كل خدمة توفرها المحلية بشراكة مع جهات أخرى.
- جملة الصرف الاستثماري ونسبته من جملة المنصرفات.
- المنصرف الاستثماري مقابل الشخص الواحد.
- جملة المنصرفات الجارية بالمحلية ونسبتها من جملة المنصرفات.
- نسبة دفعيات الأجور والمرتبات من جملة المنصرفات المحلية.
- عدد العاملين بالمحلية من كل ألف نسمة.
- نسبة التعاقدات المتكررة سنوياً من جملة منصرف المحلية.
- نسبة خدمة الديون من جملة منصرفات المحلية.
- العجز أو الفائض في ميزانية المحلية السنوية.

طور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مؤشرات الأداء المالي بالبلديات والمحليات فوالتي تضمنها التقرير الصادر عام ٢٠٠٨م تم تحديد ثلاثة أهداف أساسية تمثلت في خمسة وعشرين مؤشر مالي (كمي، ونوعي) [٥٤]:

- إدارة الموارد (الإدارة المالية، توزيع الموارد وكفاءة وفعالية العمليات) واحتوت على المؤشرات التالية:

- متوسط عجز/ فائض الميزانية للثلاث سنوات الأخيرة.
- نسبة الديون من جملة دخل المحلية.
- نسبة المنصرف على الصيانة والاستثمار من المقدر له بالميزانية.

[54] UN Habitats, 2008, "Developing Financial Performances (n) ichors for Municipalities", Draft Report, V2.

- مدى تطبيق خطة المحلية خلال ٣-٥ سنوات.
- حصول أفقر (٢٠%) من سكان المحلية على منافع لا تقل قيمتها ٢٠% من ميزانية المحلية.
- خلال الثلاث سنوات الأخيرة هناك سنة واحدة كان المنصرف الحقيقي بفارق أكثر من(١٠%) من المرصود.
- متوسط الانحراف لأهم عشرة بنود بالميزانية، كان اقل من(١٠%) في سنتين من الثلاث سنوات الأخيرة مع إبعاد العون الخارجي وفوائد القروض.

- استخدام الموارد العامة (الشفافية، المحاسبة وتخفيض معدلات الفقر) وتحتوي على المؤشرات التالية:

- نشر ميزانية المحلية قبل بداية السنة المالية في سنتين خلال السنوات الثلاث الماضية.
- نشر تقرير المراجع القانوني لحسابات الميزانية لسنتين خلال الثلاث سنوات الماضية.
- إصدار تقرير سنوي يصف إنجازات الميزانية وانحرافاتها الضارة.
- إصدار تقارير ربع سنوية تحدد المنصرفات ذات الصلة بتخفيض معدلات الفقر تتضمن مثلا الصرف الفعلي على مدارس الأساس والصحة الأولية والمياه.

- نسبة الصرف من الميزانية السنوية على:

- وحدات الصحة الأولية.
- مدارس الأساس.
- توفير المياه والصرف الصحي.

الضرائب المحلية تصاعدية وتقاس بقسمة الضرائب المحصلة من أغنى(٢٠%) من السكان على الضرائب المحصلة من أفقر(٢٠%) من السكان.

إدارة مخاطر التزوير المالية (إطار تحكم مالي، الالتزام بالأنظمة المالية والمراقبة) ويحتوي على المؤشرات التالية:

- مراجعة المجلس المحلي للمخاطر المالية سنوياً واستحداث وسائل لإدارتها.
- عدم وجود نتائج خطيرة بتقرير المراجع العام.
- حسابات المحلية بالبنوك تُساوَي شهرياً وتصفى حساباتها الموقوفة والمتجاوزة سنوياً.
- لم يتضمن تقرير المراجع القانوني أي مخالفات كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية.
- عدم وجود تغطية كافية بوسائل الإعلام على المخالفات المالية في السنة الماضية.
- نشر تقارير المراجع القانوني لحسابات ميزانية المحلية على الجمهور عند صدورها وناقشها مجلس المحلية في السنة الماضية.
- عرض اجتماعات مجلس المحلية مباشرة للجمهور بواسطة أجهزة الإعلام على الأقل كل ثلاثة أشهر وتتم مناقشتها على الهواء، مع توزيع التقارير المالية على النقابات والموظفين ومؤسسات

المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويوضح الشكل رقم (٣) محاور إطار المؤشرات الحضرية، الجدول رقم (١) الإطار العام للمؤشرات الحضرية [٥٥].

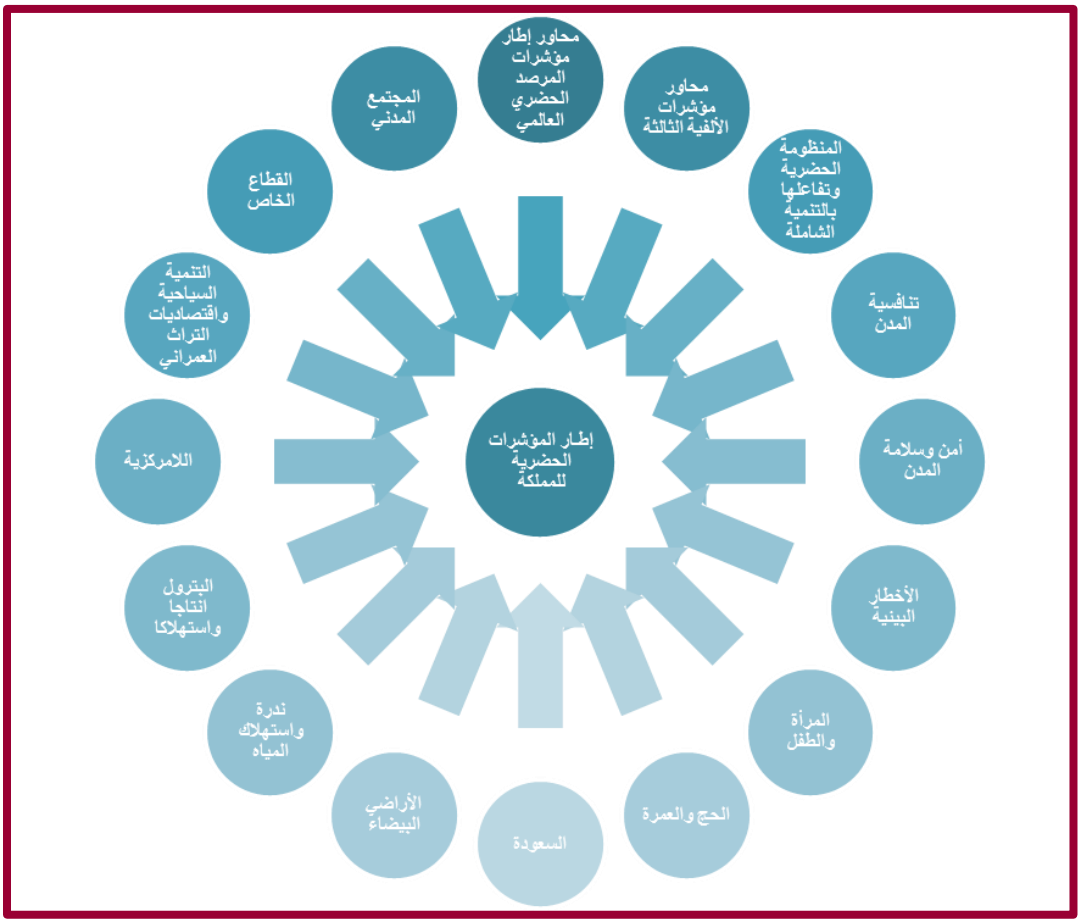

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المملكة العربية السعودية

شكل رقم (٣) محاور إطار المؤشرات الحضرية

[٥٥] وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (١) الإطار العام للمؤشرات الحضرية

مسلسل	المؤشر
١	نسب استعمالات الأراضي
٢	حجم سكان الدولة حسب النوع/العمر/الكثافة شخص/كم
٣	نسبة الزيادة السنوية للسكان أو المعدل السنوي لنمو السكان
٤	نسبة عدد الأسر التي تعولها امرأة
٥	متوسط حجم الأسرة
٦	معدل التكوين الأسرى
٧	فئات توزيع الدخل
٨	نصيب الفرد من الناتج المحلى بالأسعار الثابتة
٩	نسبة نوع حيازة المسكن
١٠	نسبة توزيع إجمالي الحيازة
١١	نسبة مساحة الأراضي الفضاء المخططة وغير المخططة من إجمالي مساحة الحيز العمراني للمدن
١٢	نسبة مساحة الأراضي الفضاء داخل المدن الرئيسية من إجمالي مساحة تلك المدن
١٣	دليل تنافسية المدن
١٤	مؤشر المنظومة الحضرية وتفاعلها بالتنمية البشرية (حجم سكان المدن الرئيسية)
١٥	نسبة الأسر الفقيرة
١٦	معدل البطالة (ذ/ث)
١٧	نسبة العمالة غير الرسمية
١٨	عدد أسرة المستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة
١٩	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (ذ/ث)
٢٠	توقع الحياة عند الميلاد(ذ/ث)
٢١	معدلات الأمية للناضجين ١٥ سنة فأكثر (ذ/ث)
٢٢	معدل الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي (ذ/ث)
٢٣	كثافة الفصل الدراسي طالب/فصل
٢٤	معدل الجريمة لكل ١٠٠٠ من السكان
٢٥	نسبة العمالة إلى إجمالي قوة العمل
٢٦	نسبة العمالة بالقطاع الخاص إلى إجمالي العمالة
٢٧	متوسط استهلاك الفرد من الوقود بأنواعه
٢٨	متوسط سعر لتر الوقود بأنواعه
٢٩	معدل الإنفاق الحكومي على صحة الأطفال من الإنفاق العام على الصحة
٣٠	معدل الأطفال ٣–٥ سنوات الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي
٣١	الأمتار المربعة في المنتزهات لكل ١٠٠٠ طفل (الأطفال اقل من ١٨ سنة)

مسلسل	المؤشر
٣٢	نسبة إشغال الفنادق
٣٣	معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي(١٥ سنة فأكثر)
٣٤	متوسط العمر عند الزواج للإناث
٣٥	معدل الطلاق
٣٦	نسبة الجمعيات الأهلية التطوعية الاجتماعية المعنية بالنساء من جملة المنظمات الأهلية
٣٧	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
٣٨	مؤشر تصنيف الدول وفقا لأنشطة الأعمال
٣٩	نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف السادس
٤٠	نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالمي
٤١	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)
٤٢	نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر
٤٣	معدل الوفيات النفاسية في كل مائة ألف ولادة حية
٤٤	نسبة الولادات تحت إشراف عمالة صحية ماهرة
٤٥	انتشار فيروس نقص المناعة البشري المكتسب لكل ١٠٠٠٠٠ فرد
٤٦	معدلات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عنها(لكل ١٠٠٠٠٠ فرد)
٤٧	نسبة حالات الدرن الرئوي التي يتم اكتشافها وعلاجها من خلال نظام (DOTS)
٤٨	نسبة المنازل الموصلة بالمرافق
٤٩	نسبة اتاحة الحصول على المياه النقية
٥٠	متوسط استهلاك الفرد من المياه
٥١	السعر الوسيط للمياه
٥٢	نسب الاستثمار في مفردات البنية التحتية
٥٣	نصيب المواطن من مياه الشرب باللتر للفرد في اليوم
٥٤	تكلفة مياه الشرب (١٠٠ لتر بالأسعار السائدة)
٥٥	نسبة استهلاك الفرد للمياه المحلاة من جملة الاستهلاك للفرد
٥٦	نسبة الفاقد السنوي من المياه
٥٧	نسب نوع وسيلة الوصول للعمل
٥٨	متوسط زمن رحلة العمل اليومي(ذهابا وإياباً) بالدقيقة
٥٩	معدل ملكية السيارات لكل ألف نسمة
٦٠	أطوال الطرق الإسفلتية (كم)
٦١	إجمالي الركاب المغادرين/القادمين من المطارات
٦٢	إجمالي الشحن الداخل/ الخارج من المطارات والموانئ
٦٣	نسبة مياه الصرف المعالجة
٦٤	إنتاج الفرد من النفايات الصلبة (طن/سنة)

مسلسل	المؤشر
٦٥	نسب وسائل التخلص من النفايات الصلبة
٦٦	نسبة المنازل التي تتمتع بجمع منتظم للقمامة
٦٧	نسبة المنازل المهدمة /الآيلة للسقوط (خلال السنوات الخمس/العشر الماضية)
٦٨	متوسط تآكل الأراضي الزراعية في الخمس سنوات الماضية
٦٩	إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (طن من فلوريدات الكربون الكلورية)
٧٠	أطوال شبكات تصريف السيول(كم)
٧١	حجم خسائر آخر سيول حدثت بالأسعار السائدة
٧٢	نسبة مخصصات الميزانية العامة لمشروعات درء أخطار السيول إلى إجمالي المشروعات
٧٣	نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي قياسا بالمساحة السطحية
٧٤	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في السنة
٧٥	نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري في السنة
٧٦	نسبة خدمات الديون من جملة المنصرفات
٧٧	نسبة العاملين بالمحليات من إجمالي السكان
٧٨	نسبة الأجور والرواتب من إجمالي المنصرفات
٧٩	نسبة المنصرف من تعاقدات المحليات من جملة المنصرف
٨٠	عدد المنظمات التطوعية غير الحكومية لكل ١٠٠ ألف من السكان
٨١	مستوى الحكم الذي يوفر الخدمات
٨٢	مستوى التحكم في القرارات المحلية
٨٣	نسبة التمثيل النسائي بالمجالس المحلية
٨٤	رضا المواطنين على الخدمات الحكومية
٨٥	نسبة المنتخبين من الأشخاص في المجالس المحلية
٨٦	معدل سعر المنزل بالأسعار السائدة للدخل الأسري
٨٧	معدل إيجار المنزل بالأسعار السائدة للدخل السنوي
٨٨	نسبة المناطق العشوائية الى اجمالي مساحة المدن
٨٩	سعر المتر المربع في الأراضي المخططة الملاصقة للأراضي غير المخططة
٩٠	سعر المتر المربع في الأراضي غير المخططة
٩١	نصيب الفرد من مساحة المنزل (م٢/ فرد)
٩٢	نسبة المباني الثابتة(ذات البنية القوية/إجمالي المباني)
٩٣	نسبة المنازل التي تستوفي الشروط الرسمية(المخططة/إجمالي المباني)
٩٤	معدل إنتاج الوحدات السكنية لكل ألف من السكان
٩٥	نسبة المساكن الحاصلة على قروض عقارية من إجمالي المساكن سنوياً

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المملكة العربية السعودية

الفصل الثالث: التجارب العالمية في المراصد الحضرية

١-٣ الفصل الثالث: التجارب العالمية في المراصد الحضرية

١-٣-١ المرصد الحضري العالمي (GUO)

تضمن جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) اسطنبول – تركيا ١٩٩٦م مجموعة من المؤشرات شملت جوانب محددة من المأوى والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، والإدارة البيئية، والتنمية الاقتصادية والحكم، وذلك بهدف رصد عالمي للسياسة الواعية، ولذلك يعتبر المرصد الحضري العالمي التجربة الرائدة والنموذج الأمثل لتجربة المراصد الحضرية.

١-٣-١-١ نشأة المرصد الحضري العالمي

تطور برنامج المؤشرات الحضرية عام ١٩٩٣م من أجل التركيز على مجموعة أكبر من القضايا الحضرية، فأنتج البرنامج قاعدة المعلومات الرئيسية عام ١٩٩٦م، و عرضت في مؤتمر الموئل الثاني مما ساعد على تحديد الاتجاهات الإقليمية في القضايا الحضرية الرئيسية (نتيجة لمؤتمر الموئل الثاني ١٩٩٦م)، وقد طلبت الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل مواصلة برنامج موئل الأمم المتحدة عملية رصد الأوضاع الحضرية في جميع أنحاء العالم.

أنشأ الهابيتات (UN-HABITAT) في عام ١٩٩٧م المرصد الحضري العالمي (GUO) للمساعدة على إيجاد حل علمي لأزمة المعلومات الحضرية من حيث تكلفة الحصول عليها وذلك من أجل "معلومات أفضل لمدن أفضل"، بدأ المرصد الحضري العالمي شراكة مع السلطات المحلية الوطنية في بلدان مختارة لتطوير نظام جمع المعلومات في المناطق الحضرية ليتوائم الإطار المحلي مع المعلومات العالمية حتى يسهل عملية قياس المؤشرات الحضرية فيما بينها.

ومع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في عام ٢٠٠٠م، وكنتيجة لجهود المرصد الحضري العالمي أعلن الهابيتات (UN-HABITAT) عن التقدم المحرز للدول الأعضاء نحو الهدف السابع: (تحسين أحوال سكان الأحياء الفقيرة) ، بحلول عام ٢٠٢٠م، والاتجاه إلى تحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة[٥٦].

١-٣-١-٢ مهام المرصد الحضري العالمي

- يعتبر إنتاج المؤشرات الحضرية هى المهمة الأساسية لقياس مدى التقدم المحرز وذلك باستخدام التعريفات المتفق عليها سلفاً لوصف الحالة الحضرية، فالمؤشرات الحضرية تحدد المعلومات المطلوب جمعها لكى تسهل عملية قياسها وتفسيرها، ولابد أن تتصف هذه المعلومات بالموثوقية، ويعتبر موئل الأمم المتحدة (UN-HABITAT) المنظمة الرائدة في

[56] United Nations Human Settlements Programme, 2009,"A Guide to Setting up an Urban Observatory", P.4.

جمع المؤشرات الحضرية حيث بدأ برنامج مؤشرات الإسكان في عام ١٩٩١م، مع التركيز على مراقبة أداء قطاع الإسكان.

- ألزمت الدول الأعضاء نفسها بضرورة رصد الأوضاع الحضرية، وإعداد تقرير دوري عن اتجاهات الأوضاع الحضرية بشكل منتظم، وإعداد قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية العالمية والاستمرار في معالجة القضايا الرئيسية في جدول أعمال الموئل، مع التركيز بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف رقم ١١ (تحسين مستويات سكان العشوائيات)[٥٧].
- تحديث قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية العالمية (GUID) سنويا منذ عام ٢٠٠٣م للوصول إلى عملية أكثر استدامة لجمع البيانات.
- تعزيز قدرات الدول على إنتاج مؤشرات حضرية أكثر اتساقا واستمرارية على أساس بيانات التعداد السكاني والمسح الأسري الخاص بكل دولة، ويوضح الشكل رقم (٤) تطور جمع المؤشرات الحضرية بموئل الأمم المتحدة (UN-HABITAT).

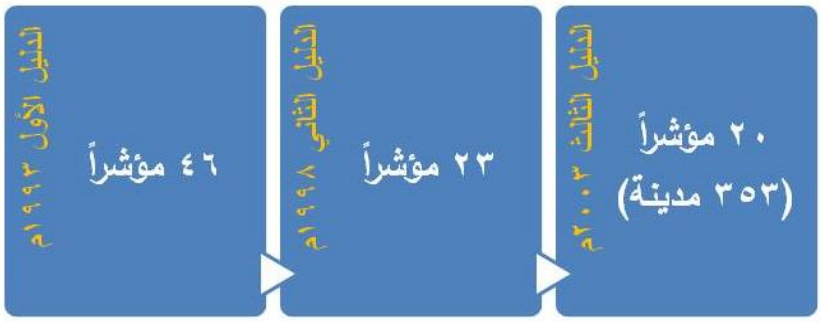

شكل رقم (٤) تطور جمع المؤشرات الحضرية بموئل الأمم المتحدة (UN-HABITAT)

١-٣-١-٣ إنجازات المرصد الحضري العالمي

أ- برنامج (Urban Info)

- أنشأ المرصد الحضري العالمي عام ٢٠٠٤م قاعدة بيانات مشتركة بين دول العالم والمتمثلة في برنامج (Urban Info) والذي يسمح للمرصد الحضري العالمي بعملية تنظيم جمع البيانات المستمر وحفظها وإعداد التقارير الدورية فهي تعتبر قاعدة بيانات عملية تؤسس لبيئة ديناميكية يمكن من خلالها إنتاج مجموعة متنوعة من المخرجات والمعلومات والتي يمكن الاستفادة بها من قبل المخططين وصناع القرار في المناطق الحضرية، فالمعلومات الحضرية المتوفرة بالبرنامج تمثل قاعدة معلومات منهجية تسمح للمستخدم استرجاع سريع وسهل وإضافة المعلومات بصورة سهلة الاستخدام، حيث يتم تخزين المعلومات الجغرافية والكمية للمؤشرات

[57] United Nations Human Settlements Programme, 2009,"A Guide to Setting up an Urban Observatory", P.5

المختارة من قبل المستخدم، ثم يتم تحليل المعلومات وفقا لمعايير محددة ويتم إظهارها وفق عروض تقديمية وتقارير تحليلية تتضمن جداول ورسوم بيانية وخرائط تحليلية.

- يتوافق برنامج (Urban Info) مع معظم أنظمة قواعد البيانات ذات العلاقة بالمراصد الحضرية التي تعتمد على هذه الأداة للاستفادة من المعلومات الإحصائية العالمية المتوفرة على البرنامج التي تم جمعها وتحليلها من قبل المرصد الحضري العالمي من خلال مجموعة متنوعة من أدوات العرض مثل الجداول والرسوم البيانية والخرائط حيث يمكن أن تساعد هذه المعلومات المراصد الحضرية بكافة مستوياتها بربط المؤشرات الحضرية بعضها ببعض وإجراء المقارنات بين المؤشرات في المدن والمدن الأخرى في جميع أنحاء العالم[٥٨].ويوضح الشكل رقم (٥) العلاقات المتبادلة والمخرجات التي يوفرها نظام المعلومات الحضرية (Urban Info).

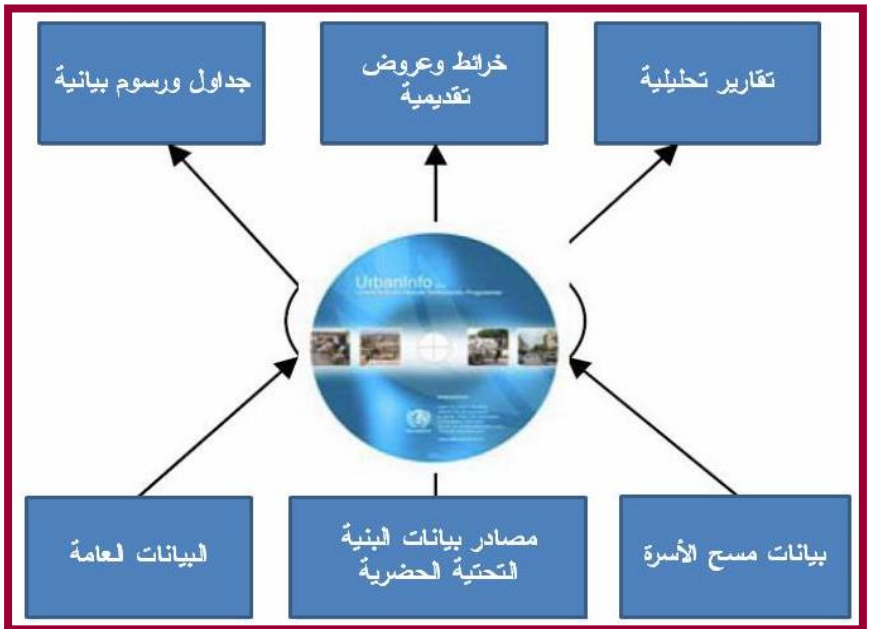

شكل رقم (٥) العلاقات المتبادلة والمخرجات التي يوفرها نظام المعلومات الحضرية (Urban Info)

- تضمنت النسخة الأولى من (Urban Info)، التي نشرت في عام ٢٠٠٦م العديد من المؤشرات الحضرية، مثل (الاسكان، السكان، الاتصالات، الطاقة، الاقتصاد، التعليم، الصحة ،إلخ....). ويوفر الإصدار الثاني من (Urban Info) معلومات محدثة حول هذه المؤشرات وأضاف العديد من المؤشرات الجديدة مثل (الكوارث الطبيعية، ومعدلات الجريمة، والهجرة، والتفاوت في الدخل والنقل، إلخ ....).
- تم إعداد وإطلاق الإصدار الثاني من (Urban Info) بواسطة موئل الأمم المتحدة (UN-HABITAT) بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف (UNICEF) ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG)، بدعم مالي من البنك الدولي وشركاء آخرين.

[58] United Nations Human Settlements Programme, 2009,"A Guide to Setting up an Urban Observatory", P.6

- ويدعم موئل الأمم المتحدة (UN-HABITAT) السلطات المحلية والوطنية لاستخدام البيانات المكانية والاجتماعية والاقتصادية لإنتاج المعلومات الحيوية لدعم اتخاذ القرار في المدن. وذلك بواسطة استخدام التكنولوجيا الجغرافية المكانية لتحسين الإدارة الحضرية والتخطيط في مدن البلدان النامية والانتقالية، بدأ البرنامج بمجموعة مكونة من١٠٠٠ مدينة باستخدام برنامج "GIS" في شراكة مع ESRI، الذي ينطوي على توزيع حزمة برمجيات نظم المعلومات الجغرافية مع برنامج التدريب على الانترنت لسلطات المدينة في البلدان النامية[٥٩].

ب-تقديم الدعم لإنشاء المراصد الحضرية

تتمثل فاعلية التنمية الحضرية المستدامة من خلال التعاون الفعال بين شركاء التنمية أصحاب المصالح المختلفة والمتنوعة لضمان تقاسم الموارد ووضع خطط ذات منفعة متبادلة للعمل، لذلك يرغب الشركاء المحليين بإنشاء المرصد الحضري لمجموعة متنوعة من الأسباب التي تساهم في الاستدامة العمرانية الشاملة وتتمثل في التالي:

- اعتماد تجميع البيانات الحضرية وتبويبها على أساس التنسيق بين القطاعات المختلفة وشركاء التنمية داخل المدينة أو الدولة الواحدة.
- تسهيل مشاركة المجتمعات المحلية وأصحاب المصالح العامة والخاصة في عملية التنمية في مناطقهم الحضرية من خلال إنتاج المؤشرات الحضرية وفق المستوى المطلوب.
- تدعيم عمليات صنع القرار وتعزيز الحكم داخل المناطق الحضرية من خلال إنتاج المؤشرات الحضرية على أساس المعرفة المحلية[٦٠].

١-٣-١-٤ تقييم تجربة المرصد الحضري العالمي

أ- مميزات المرصد الحضري العالمي

- حقق المرصد الحضري العالمي أقصى استفادة من برنامج مؤشرات الاسكان الذي انتجه الموئل الأول والثاني وتحويلها إلى شكل اكثر مرونة وشمولية لرصد حالة المدن الحضرية من كافة النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية ووضع الأسس العلمية لاختيار المؤشرات الحضرية وكيفية حسابها وأوجه المقارنة المطلوب تحقيقها فيما بينها حتى يتسنى إصدار التقارير السنوية المطلوبة عن حالة المدن الحضرية.
- إطلاق برنامج (Urban Info) والذي تم من خلاله إيجاد قاعدة معلومات جغرافية تربط بين كافة مدن العالم المشتركة في أعمال الرصد الحضري والذي ساهم بشكل فعال في سرعة الوصول للمعلومات وتغذيتها من جانب الدول الاعضاء بشكل دوري.

---

[٥٩] المصدر السابق

[٦٠] المصدر السابق

- ساهم المرصد الحضري العالمي في تدعيم إنشاء المراصد الحضرية المحلية والإقليمية وتقديم الدعم الفني المطلوب للنهوض بتلك المراصد الحضرية.

ب-أهم مشاكل المرصد الحضري العالمي

- عدم استجابة العديد من مدن العالم لبرنامج المؤشرات الحضرية إما لظروف مادية أو ظروف سياسية تحول دون نشر المعلومات المطلوبة للرصد الحضري، مما أدى إلى عدم اكتمال منظومة الرصد الحضري المطلوبة.

١-٣-٢ المرصد الحضري الاقليمي لمدينة فانكوفر – كندا

١-٣-٢-١ سبب إختيار تجربة المرصد الحضري لمدينة فانكوفر

تمثل تجربة المرصد الحضري بمدينة فانكوفر إحدى أهم التجارب الرائدة في مجال الرصد الحضري فالمرصد الحضري يعد من أوائل المراصد الحضرية الفاعلة التي بدأت عملها فور إعلان بدء تفعيل المراصد الحضرية بالعالم كما أنه إندرج تحت برنامج أكاديمي بالجامعة مما فتح المجال أمامه للحصول على كم هائل من المعلومات وتوافر الخبرات الأكاديمية في كل التخصصات التي يحتاج إليها المرصد في حساب المؤشرات الحضرية، كما أن المرصد تمتع باستقلالية عن الجهاز التنفيذي للدولة مما أعطاه مرونة في إعداد الدراسات الحضرية، كما أن انفصال ميزانية المرصد عن الجامعة واعتماده على مصادر دخل نتيجة الاستشارات الفنية التي يقوم به وفرت الدعم الكافي لاستدامة المرصد في إصدار التقارير الدورية.

١-٣-٢-٢ نشأة المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر

تأسس المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر (RVu) في نوفمبرعام ٢٠٠٤م، وهو امتداد لبرنامج الدراسات الحضرية (SFU- Urban Studies Program) ومقره جامعة سايمون فريزر-فانكوفر (Simon Fraser University-Vancouver) ويقوم بخدمة المجتمع الحضري بإقليم فانكوفر، كجزء من كولومبيا البريطانية بدولة كندا من أجل قياس مدى التقدم المحرز في عمليات الاستدامة المتعلقة بالتنمية الحضرية بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية للمجتمع العالمي عن الحالة الحضرية، كما يهدف إلى بناء القدرات الإقليمية لقياس ورصد المؤشرات الحرجة لتوجيه متخذ القرار لوضع الحلول الملائمة والعاجلة لهذه المؤشرات. وكانت البداية الفعلية للمرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر في يونيو ٢٠٠٦م وذلك برعايته لمؤتمر "منتدى مدن العالم" والذي كان تحت رعاية موئل الأمم المتحدة، والحكومة الكندية[٦١].

[61] Meg Holden, Clare Mochrie, 2006, “our view” of the region", The Regional Vancouver Urban Observatory (RVu) Vancouver, Canada.

ويعتبر المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر (RVu) أول مرصد حضري تم إنشاؤه كجزء من شبكة المرصد الحضري العالمي (GUO) والذي يشرف عليه موئل الأمم المتحدة (UN-Habitat) على أساس أن "معلومات أفضل تبني مدن أفضل" (Better information builds cities better) وذلك بهدف تقديم نموذجاً جديداً لقياس ورصد التطور الحضري نحو الاستدامة[٦٢].

١-٣-٢-٣ مهام المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر

أ- تقييم ودعم المؤشرات الحضرية نحو استدامة حضرية

يعتبر نظام المؤشرات سمة أساسية من سمات تقديم أدلة لا لبس فيه على اتجاهات التحضر ومظاهره في المدينة، ويجري استخدام المؤشرات كمصادر لدليل موضوعي لإظهار الحقائق التي توجد في المدن، ومن المهم بذل أي جهد لمواجهة التحديات التي تواجهها المناطق الحضرية وينبغي توجيه الأدلة الحقيقية والمؤشرات الحضرية لكى تعتبر أداة مفيدة لهذا الموضوع.

ب-تشجيع المجتمعات على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار

ضرورة تدعيم المشاركة الفعالة – للمجتمعات في مواجهة المشاكل الحضرية، وهذا يمكن أن يكون على مستويين. المستوى الأول: هو تحديد المعلومات والمؤشرات ذات الصلة التي يمكن تحليلها للكشف عن علاقة ومدى تأثير المؤشرات الحضرية وبعضها البعض. المستوى الثاني هو في التعرف على المشاكل الرئيسية التي تعاني منها المجتمعات وذلك لتركيز الجهود والأولويات لدراسة هذه المشاكل. ويمكن للمجتمعات من خلال مشاركة ممثلي المجتمع المنتخبين مناقشة هذه القضايا أو يمكن استخدام التقنيات الحديثة لتعزيز المشاركة الفردية للحصول على المعلومات ومشاركتها مع أفراد المجتمع.

ت-بناء قاعدة معلومات جغرافية ذات موثوقية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار

فالمعلومات الجغرافية أو البيانات المكانية تستخدم منذ فترة طويلة كأداة لفهم مجموعة واسعة من الظواهر التي تحدث على سطح الأرض، فالمعلومات الجغرافية تعتبر جوهر التحليل المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، والتي لديها الكثير من التطبيقات في النظم الحضرية. فالخرائط قادرة على عرض المعلومات والمؤشرات في صيغة أشكال وجداول أو غيرها من البيانات إلى صورة اسهل. فالخرائط "أكثر من مجرد صور جميلة" ولكن هي في الواقع أدوات مفيدة لعرض السياسات.

[62] http://www.rvu.ca/

١-٣-٢-٤ أهم إنجازات المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر

أ- الإسكان

- على الرغم من ارتفاع تكلفة العقارات المخصصة للإسكان في إقليم مدينة فانكوفر إلا أنه يتنامى الطلب على شراء الوحدات السكنية حيث مثلت نسبة ملكية السكن نحو ٦٥% خلال عام ٢٠٠٦م، ويمتلك نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ – ٢٤ سنة (باستثناء الذين لا يزالون يعيشون مع آبائهم نحو ٢٢% من منازلهم وهى نسبة أعلى بمقارنتها مع مثيلاتها في تورنوتو التي تبلغ نحو ٢٠%، ١١% في مونتريال طبقا لاحصاءات مرصد الإسكان الكندي – ٢٠٠٩م.
- ويواجه قطاع الإسكان تحدي الانكماش الاقتصادي والذي أدى بدوره إلى الضغط على أسعار المساكن نظراً لانخفاض الطلب على الإسكان، حيث انخفضت نسبة عدد المساكن الجديدة نحو ٥٧% بين عامى ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩م.
- فقط نسبة ٤% من المساكن الجديدة كانت مطروحة للإيجار عام ٢٠٠٨م، بالرغم من نسبة المستاجرين تبلغ نحو ٣٥ % من مجموع الأسر بإقليم فانكوفر.
- تأثرت العديد من الأسر نتيجة الأزمة العالمية وارتفاع معدلات البطالة ولم تقدر على دفع اقساط الرهن العقاري حيث ارتفعت نسبة مدفوعات الرهن العقاري ١٧٥% الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ م بما يبلغ مجموعه نحو ٢٣٩٩ رهون عقارية، ومع ذلك هذا لا يمثل سوى نسبة صغيرة من إجمالي كل الرهون العقارية ونسبة متأخرات الرهن العقاري بالمقارنة بالولايات المتحدة حيث يمثل نسبة رهن واحد متعثر لكل عشرة رهون عقارية.
- وتعد تكلفة امتلاك مسكن عالية في ضاحية مترو فانكوفر بالمقارنة بالمدن الأخرى حيث يكلف امتلاك مسكن نحو ٤١% من متوسط الدخل قبل خصم الضرائب، مما يعكس تنامي رغبة السكان في امتلاك مسكن في فانكوفر عن نظيره في مدينة تورنتو حيث يبلغ تكلفة امتلاك مسكن نحو ٣٣%، ٣٢ في مدينة مونتريال من متوسط الدخل قبل خصم الضرائب.
- متوسط الدخل السنوي اللازم للحصول على شقة متوسطة في ضاحية مترو فانكوفر يجب ألا يقل عن ٧٤٧٠٠ دولار كندي سنويا.
- وبعد سنوات من ظروف سوق تأجير السكن القاسية (معدل شغور السكن أقل من ١%) ارتفع معدل الشواغر السكنية ليصل إلى ٢.١% عام ٢٠٠٩م، وتعتبر هذه النسبة أقرب إلى سوق متوازنة وتعكس تحسناً ملموساً في سوق الاسكان[٦٣]. ويوضح الجدول رقم (٢) متوسط أسعار إعادة بيع المسكن– ضاحية مترو فانكوفر بالدولار ومقارنتها بكندا وكولومبيا.

[63] http://www.vancouverfoundationvitalsigns.ca/economy/housing

جدول رقم (٢) متوسط أسعار إعادة بيع المسكن– ضاحية مترو فانكوفر بالدولار ومقارنتها بكندا وكولومبيا

العام	٢٠٠٠م	٢٠٠٢م	٢٠٠٤م	٢٠٠٦م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	مقدار التغير خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩م	النسبة المئوية للتغير ٢٠٠٠-٢٠٠٩م
كندا	١٦٣٩٩٢	١٨٨١٦٤	٢٢٥٥٨١	٢٧٦٠٠٨	٣٠٣٥٩٤	٣٢٠٣٦٢	١٥٦٣٧٠	%٩٥,٤
كولومبيا البريطانية	٢٢١٣٧١	٢٢٨٨٧٧	٢٨٩١٠٧	٣٩٠٩٦٣	٤٥٤٥٩٩	٤٦٥٧٢٥	٢٤٤٣٥٤	%١١٠,٤
مترو	٢٩٥٩٧٨	٣٠١٤٧٣	٣٧٣٨٧٧	٥٠٩٨٧٦	٥٩٣٧٦٧	٥٩٢٧٦٧	٥٩٦٤٦٣	%١٠٠,٢

- ارتفع متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في عام ٢٠٠٩م في جميع أنحاء مترو فانكوفر متوسط بقيمة ١٩٦٢٨٧ دولار فوق متوسط سعر بيع الوحدات السكنية في تورنتو، وبقيمة بلغت نحو ٣٢٠٧١٤ دولار قوق متوسط سعر بيع الوحدات السكنية في مونتريال، كما شهدت ضاحية مترو فانكوفر أكبر زيادة مطلقة في متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية بين عامى ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ بقيمة مقدارها ٥٩٦٤٦٣ دولار رغم أن الأسعار في مونتريال ارتفعت بمعدل أسرع في نفس الفترة بقيمة وصلت نحو ١٢٣.٦%، كما هو موضح بالشكل رقم (٦)مقارنة التغيرات التي طرأت على متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية (كند، كولومبيا، فانكوفر) خلال الفترة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩، والشكل رقم (٧) مقارنة التغيرات التي طرأت على متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية (تورنتو، مونتريال، فانكوفر) خلال الفترة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩.

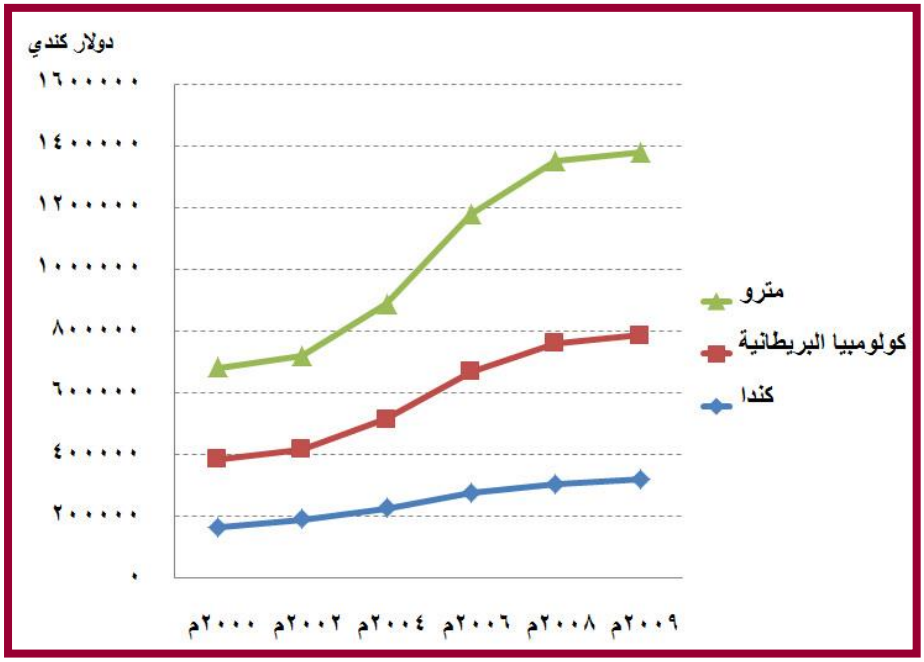

شكل رقم (٦)مقارنة التغيرات التي طرأت على متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية (كند، كولومبيا، فانكوفر) خلال الفترة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩

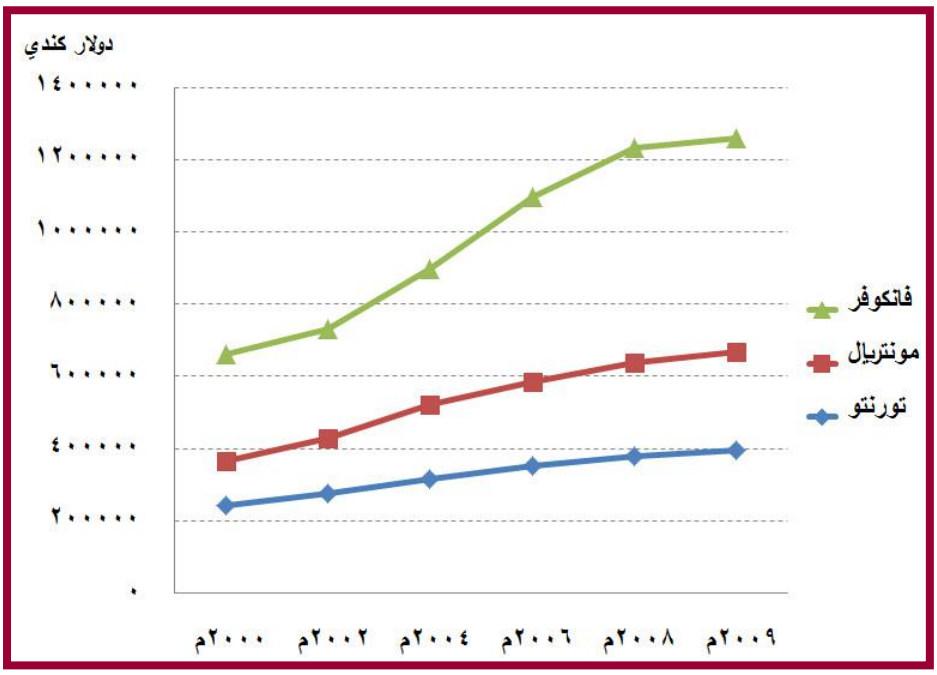

شكل رقم (٧) مقارنة التغيرات التي طرأت على متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية (تورنتو، مونتريال، فانكوفر) خلال الفترة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩

ب–البيئة:

اهتم المرصد الحضري لإقليم فانكوفر بعدة أمور بيئية اساسية تمثلت في التالي:

- **مياه الشرب:**

يعتبر استخدام المياه أفضل بنسبة ٩% خلال الفترة بين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨م، وما يقرب من ٧٥% السكان تفضل مياه الشرب المنزلية التي تصل إلى منازلهم من خلال صنابير المياه عن تلك المياه المعبأة في زجاجات بزيادة ١٠% عما كانت عليه عام ٢٠٠٦م، ويعزى ذلك بسبب ارتفاه كفاءة المياه التي تصل إلى المنازل وانخفاض تكلفتها عن تلك المعبأة في زجاجات، ويوجد نسبة ١١% من السكان لا تزال تستخدم المياه المعبأة في زجاجات لأسباب بيئية، ويوضح الشكل رقم (٨) التوزيع النسبي لنوعية مياه الشرب المستخدمة، والشكل رقم (٩) التوزيع النسبي لنوعية مياه الشرب المستخدمة.

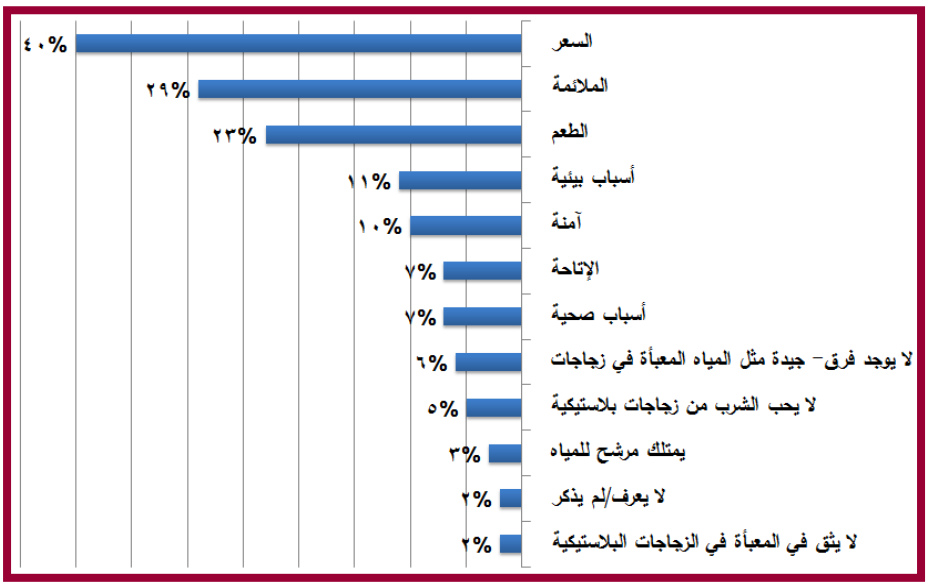

شكل رقم (٨) التوزيع النسبي لنوعية مياه الشرب المستخدمة

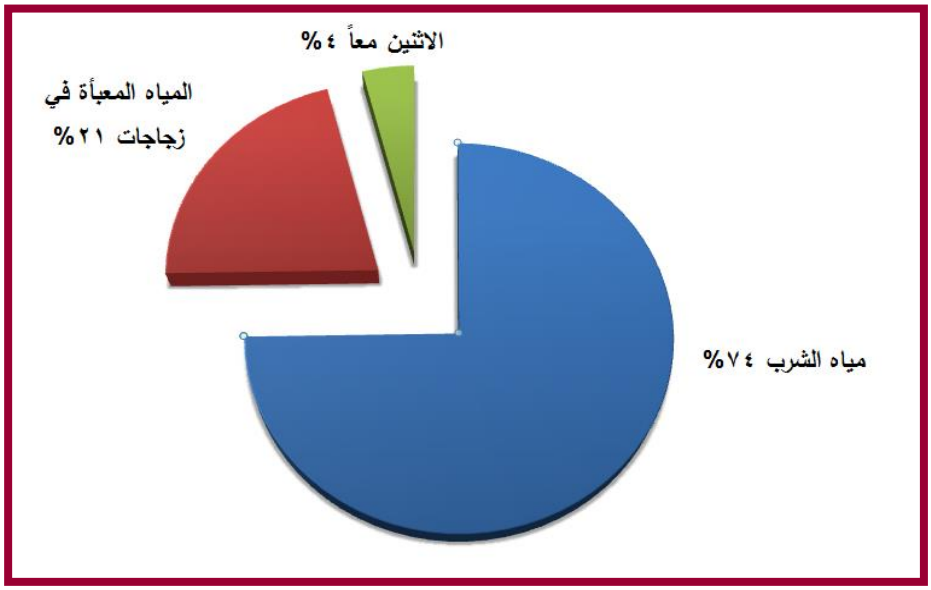

شكل رقم (٩) التوزيع النسبي لنوعية مياه الشرب المستخدمة

- **المخلفات الصلبة:**

انخفض نصيب الفرد من المخلفات الصلبة (١.٥كجم/فرد) عام ٢٠٠٨م من (١.٦ كجم/ فرد) عام ٢٠٠٦م، الا أنه لا تزال هذه المخلفات لا يستفاد منها ولا يتم إعادة تدويرها، حيث يتم تدوير نحو ٥٦% من إجمالي المخلفات فقط ومن المستهدف الوصول إلى تدوير ٧٠% عام ٢٠١٥م، ويوضح الشكل رقم (١٠) مقارنة تغير إجمالي السكان وكمية المخلفات الصلبة المنتجة ومعدل تدويرها الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٨م، ويوضح الشكل رقم (١١) مقارنة معدل نصيب الفرد من المخلفات الصلبة ومعدل تدويرها.

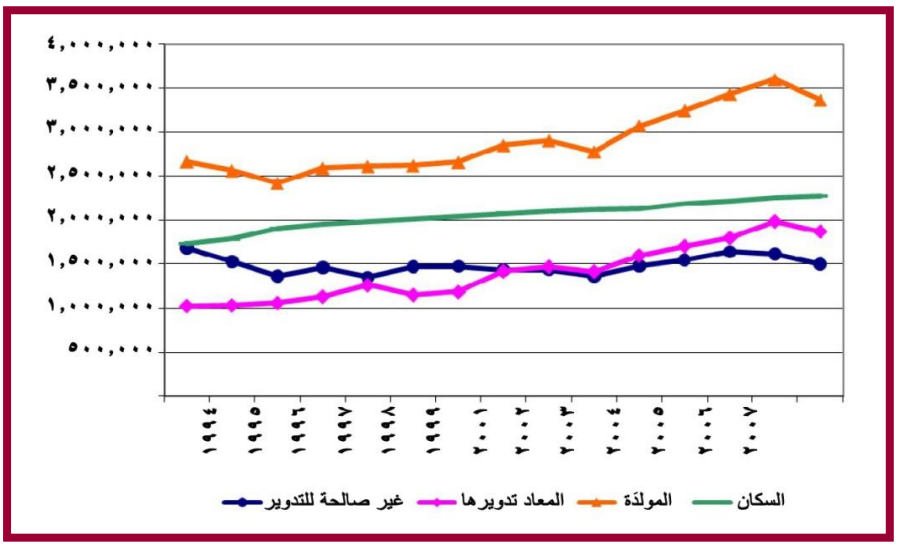

شكل رقم (١٠) مقارنة تغير إجمالي السكان وكمية المخلفات الصلبة المنتجة ومعدل تدويرها الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٨م

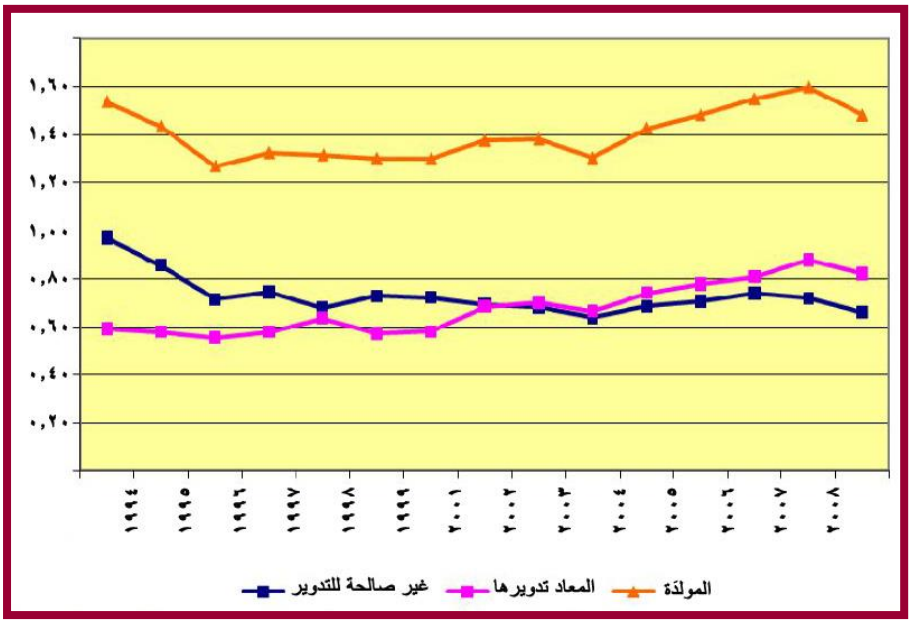

شكل رقم (١١) مقارنة معدل نصيب الفرد من المخلفات الصلبة ومعدل تدويرها

- **الغازات المنبعثة والمسببة للاحتباس الحراري:**

لا يزال هناك المزيد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري حيث انخفضت بين عامي الانبعاثات بنسبة ٨٪ ٢٠٠٥– ٢٠٠٧، في الوقت الذي التزمت فيه الحكومة الى خفض الانبعاثات بنسبة ٣٣% عام ٢٠٢٠م. وتشكل الغازات المنبعثة من السيارات الجزء الأكبر من الانبعاثات وتمثل ٥٥٪، في حين تساهم المباني ٤١٪، ويوضح الشكل رقم (١٢) التوزيع النسبي لمصادر انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

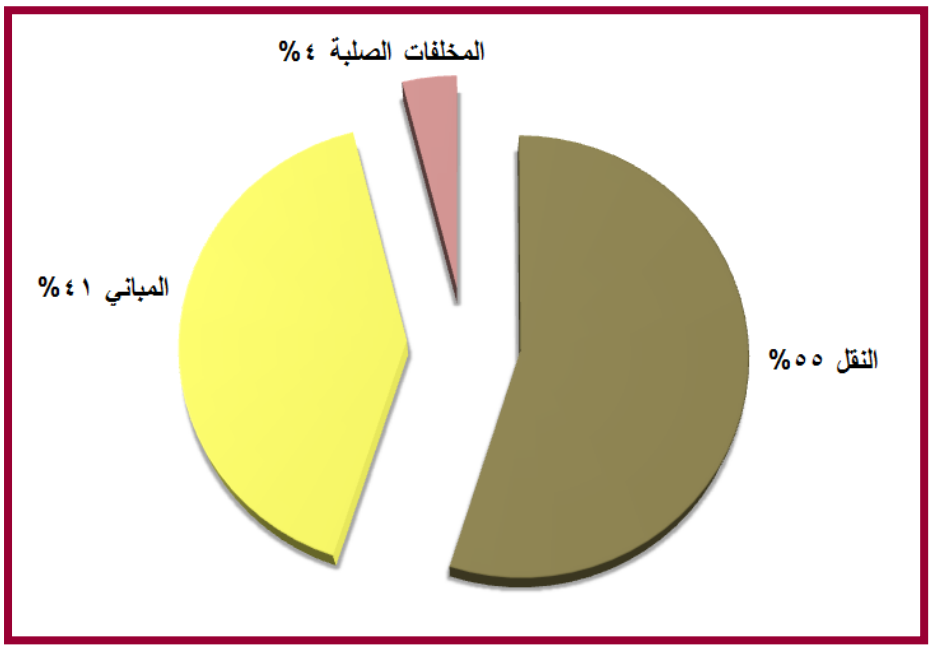

شكل رقم (١٢) التوزيع النسبي لمصادر انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

- **البيئة الطبيعية:**

تحتوي منطقة مترو فانكوفر ١١٣٨٧٢ هكتارا من المناطق الطبيعية المحمية والترفيهية بما يمثل نسبة ٤٠٪ من إجمالي مساحة منطقة مترو فانكوفر، وما يقرب من ٧٥% من سكان مترو فانكوفر عام ٢٠٠٦م راضون عن أداء الجهات المعنية في الحفاظ و حماية الحياة البرية والمساحات الخضراء، ويوضح الشكل رقم (١٣) توزيع مواقع المحميات الطبيعية والمناطق الترفيهية بفانكوفر.

شكل رقم (١٣) توزيع مواقع المحميات الطبيعية والمناطق الترفيهية بفانكوفر

- **التحضر والنمو الحضري:**

يتضح أن ٨٠٪ من المشاريع السكنية في مترو فانكوفر وقعت داخل المنطقة الحضرية، و٢٤٪ (٣٣١٠٠ وحدة) من النمو في هذه المنطقة الحضرية وقعت داخل تسعة مراكز معينة وفقا لاستراتيجية النمو الإقليمي، وخارج هذه المناطق، تظهر كميات صغيرة من الانتشار الحضري في جميع أنحاء المنطقة الحضرية الحالية، ويوضح الشكل رقم (١٤) مقدار الزيادة الصافية في المساكن خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠م.

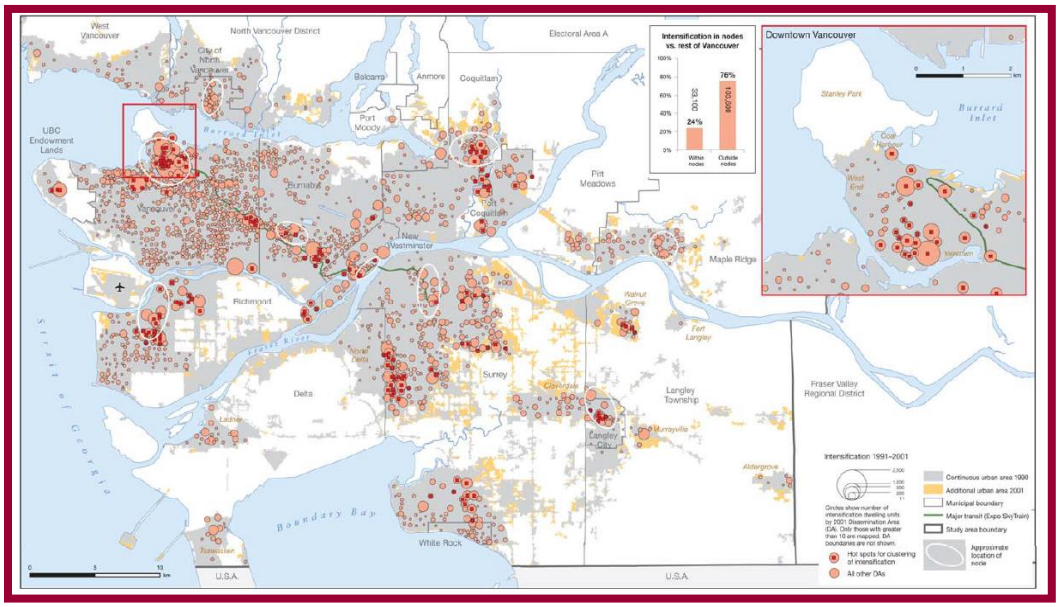

شكل رقم (١٤) مقدار الزيادة الصافية في المساكن خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠م

وخلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠م كان معدل النمو الحضري بالمقارنة إلى المناطق المفتروحة كان يمثل ٨٠% في مترو – فانكوفر، ٤٤% في إقليم تورنتو، ٢٢% في اقليم كالجاري، ويوضح الشكل رقم (١٥) مقارنة النمو الحضري بمساحة المناطق الخضراء.

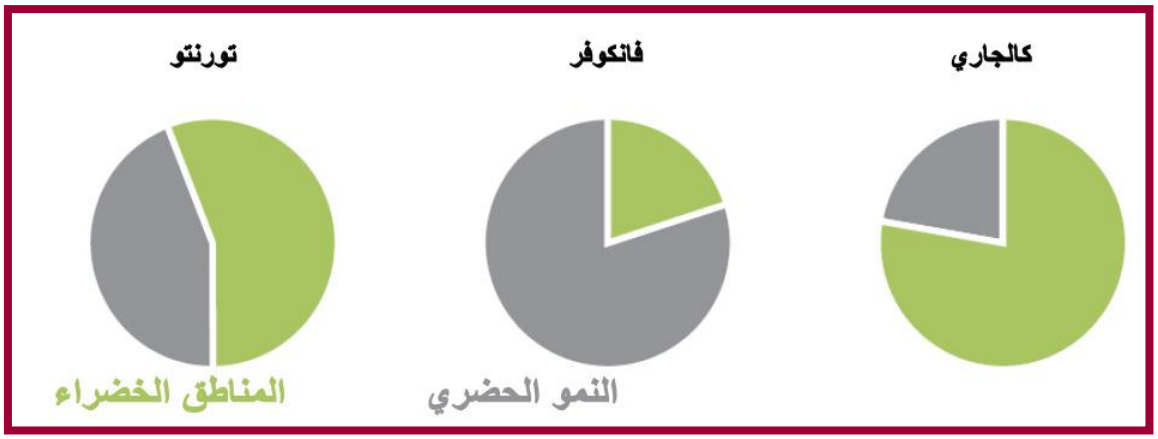

شكل رقم (١٥) مقارنة النمو الحضري بمساحة المناطق الخضراء

- **المخاطر البيئية:**

وتتمثل أهم المخاطر البيئية لمنطقة فانكوفر في تغير ارتفاع منسوب سطح البحر، وقد ارتفعت مستويات سطح البحر على طول ساحل مترو فانكوفر بمقدار ٢مم منذ عام ١٩٩٠ وبنسبة ٣ مم

منذ عام ٢٠٠٠م فمستويات البحر على الصعيد العالمي آخذة في الارتفاع ولكن معدل ارتفاع مستوى سطح البحر متغير بدرجة كبيرة خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٥، ويتراوح ارتفاع مستوى سطح البحر ٣.٢-٣.٩ مم / سنة، وتشير التوقعات الحالية لارتفاع مستوى سطح البحر هذا نهاية القرن من ١٨ سم - ١.٤ متر، ويوضح الشكل رقم (١٦) مقدار التغير في منسوب سطح البحر الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٩ بالسم، ويوضح الشكل رقم (١٧) توزيع مستوى منسوب سطح البحر على ساحل منطقة فانكوفر، ويوضح الشكل رقم (١٨) مقارنة مقدار التغير في منسوب سطح البحر بين أهم مدن كولومبيا البريطانية.

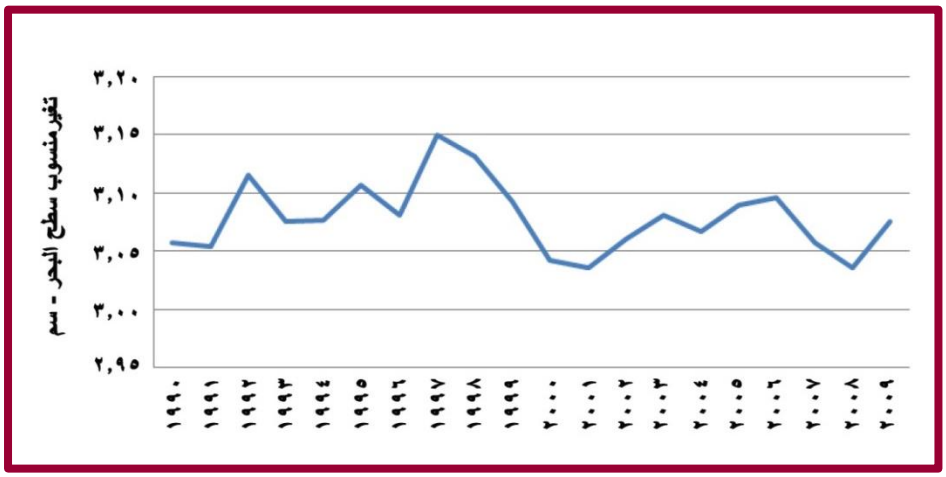

شكل رقم (١٦) مقدار التغير في منسوب سطح البحر الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٩ بالسم

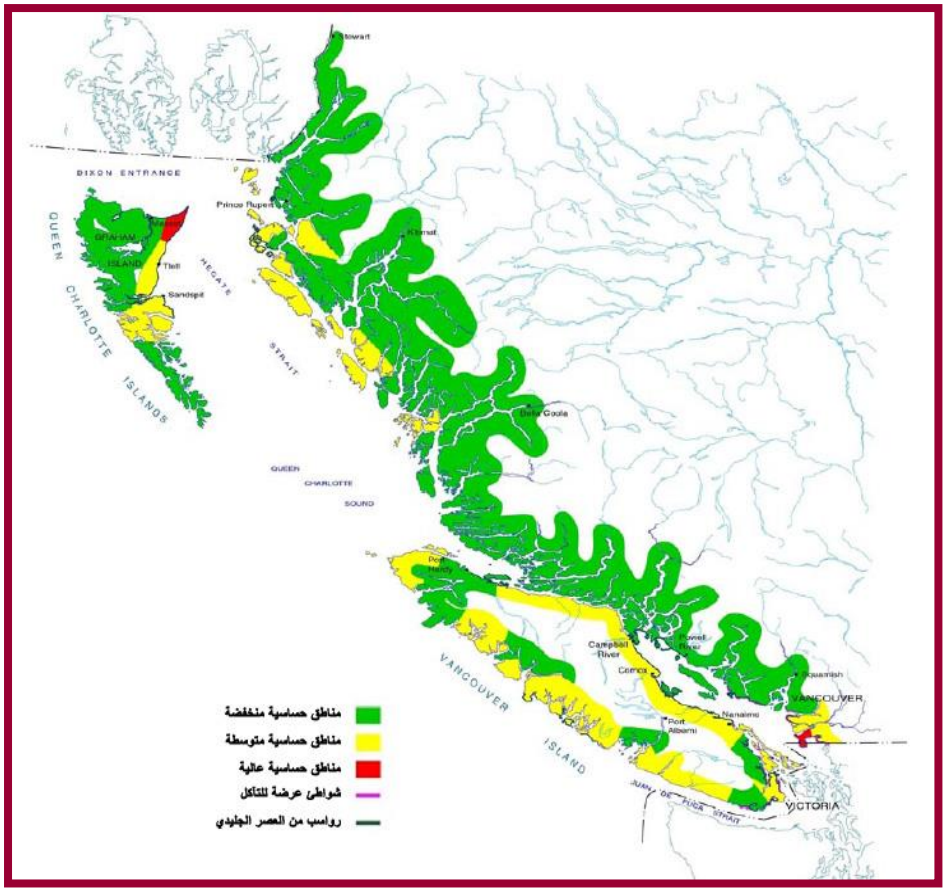

شكل رقم (١٧) توزيع مستوى منسوب سطح البحر على ساحل منطقة فانكوفر

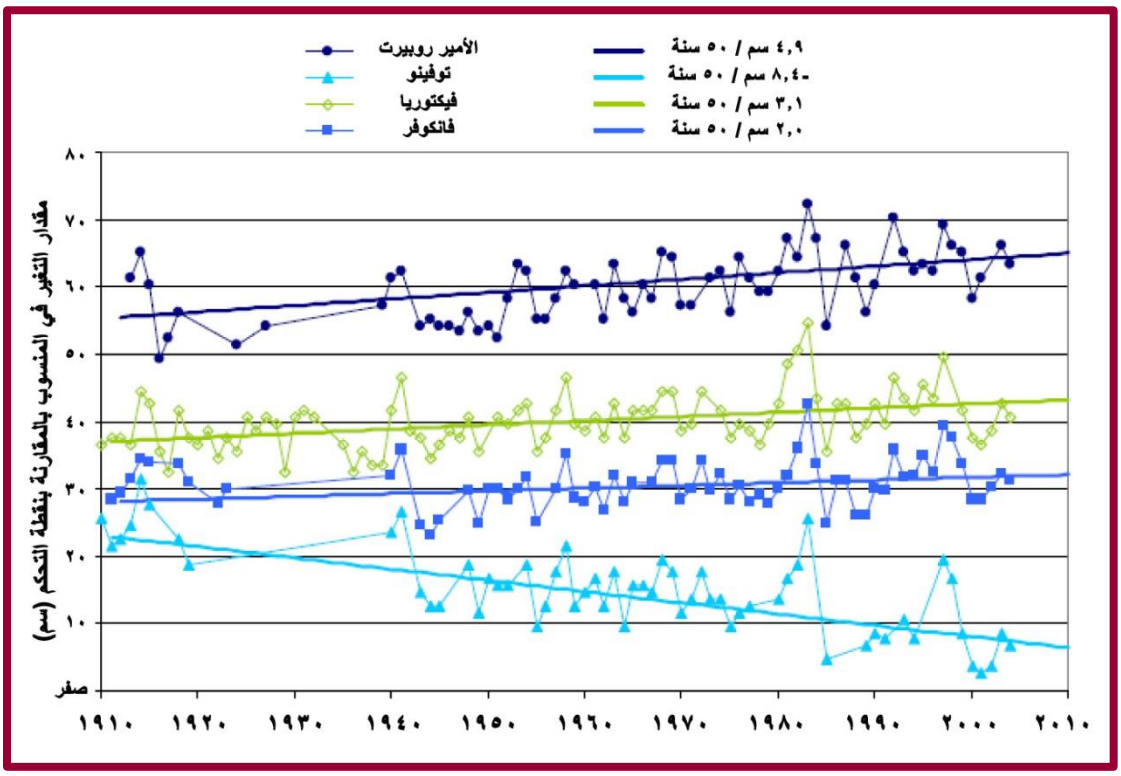

شكل رقم (١٨) مقارنة مقدار التغير في منسوب سطح البحر بين أهم مدن كولومبيا البريطانية

١-٣-٣ التجربة الإيطالية (جنوا – Genoa)

١-٣-٣-١ أسباب اختيار تجربة الرصد الحضري لميدنة جنوا

تمثل تجربة الرصد الحضري البيئي لمدينة جنوا تجربة تخصصت في المؤشرات الحضرية البيئية حيث قام بالربط بينها وبين المؤشرات الحضرية الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر عليها وهى توضح كيفية التشبيك بين المؤشرات الحضرية (السكان والحركة المرورية والضوضاء) واستنباط مؤشرات أكثر عمقا وربطها مكانياً ليسهل المقارنة بين المناطق بعضها البعض وتحديد المواقع الأكثر تضرراً من غيرها، لذلك سيختلف نوعيا عرض التجربة نتيجة لتفردها بالرصد الحضري البيئي.

١-٣-٣-٢ استخدام المؤشرات:

وصفت تجربة الرصد الحضري البيئي لمدينة (جنوا – Genoa) استخدام المؤشرات في وصف ظاهرة البيئة الحضرية بأنه أصبح اتجاها عالمياً، فعلى سبيل المثال نستطيع تقييم الأثر البيئي بطريقة سهلة بإجراء التحليلات اعتمادا على المؤشرات البيئية الناتجة عن المعلومات والقياسات الهائلة. ومنهجية تحديد هذه المؤشرات تتيح التقييم الكمي بين العديد من العناصر على المستوى العالمي، فالمؤشر يعبر عن الوصف الكمي والعددي لظاهرة ما، حيث يمكن الإشارة إلى قياس أو اكثر من خلال مؤشر[٦٤]. كما هو موضح بالشكل رقم (١٩) تدرج هرم المعلومات.

[64] Anna Magrini,Francesca R, d'Ambrosio Alfano, 2010," Acoustical indicators and index for urban quality evaluation"- P.1

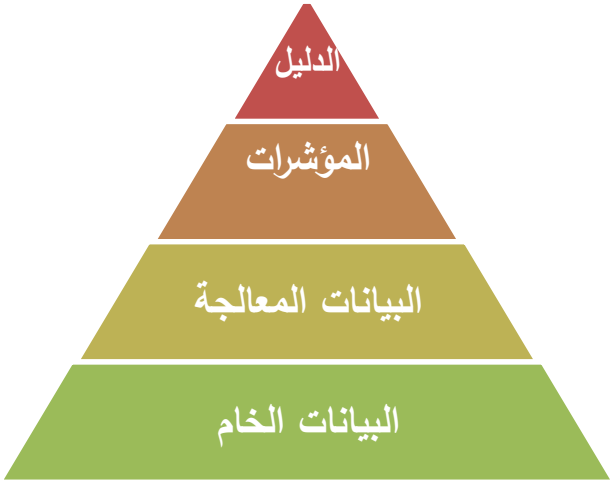

شكل رقم (١٩) تدرج هرم المعلومات

١-٣-٣-٣ تعريف المؤشرات البيئية:

المؤشر هو وصف لتأثير بيئي هام يتم فيه تقييم الوضع الراهن وتحديد ماهية التدخلات الضرورية. فالمؤشرات هى أداة لإعادة صياغة الكثير من المعايير و صياغتها بشكل مترابط فيما بينها، ولا تمثل وحدات هذه المقاييس في حد ذاتها قيمة المؤشرات الفعلية، وما يمكن ان نتوصل إليه في النهاية هو ما يسمى بالمؤشرات البيئية [٦٥].

١-٣-٣-٤ قياس المؤشرات البيئية وكيفية تقييمها:

يتم قياس المؤشرات باستخدام الفهرس العالمي (**Global Index**)، فمثلا لتقييم مؤشر التلوث الصوتي في أوروبا تم وضع مجموعة من المؤشرات التي يتم القياس عليها لمعرفة مستوى المؤشرات الحالية في مدينة ما من المؤشرات القياسية، كما هو موضح بالجدول رقم (٣)، الجدول رقم (٤)، الجدول رقم (٥)، الجدول رقم (٦)،الجدول رقم (٧)، الجدول رقم (٨)، الجدول رقم (٩)، والجدول رقم (١٠) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (**نهارا، ليلا**).

والشكل رقم (٢٠) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)، والشكل رقم (٢١) توزيع مناطق التلوث الصوتي، والشكل رقم (٢٢) توزيع نسب التلوث الصوتي.

[65] Ibid.

جدول رقم (٣) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)

النطاق	معدل الضوضاء نهاراً	معدل الضوضاء ليلاً
١	٥٥ – ٥٩	٥٠ – ٥٤
٢	٦٠ – ٦٤	٥٥ – ٥٩
٣	٦٥ – ٦٩	٦٠ – ٦٤
٤	٧٠ – ٧٤	٦٥ – ٦٩
٥	٧٥ فأكثر	٧٠ فأكثر

جدول رقم (٤) الأوزان النسبية للتقييم

النطاق	معدل الضوضاء نهاراً	%(K)
١	أقل من ٥١ ديسيبل	١٠٠
٢	٥١ – ٦١ ديسيبل	٨٠
٣	٦٢ – ٦٦ ديسيبل	٥٠
٤	٦٧ – ٧١ ديسيبل	٢٠
٥	٧١ ديسيبل فأكثر	٠

جدول رقم (٥) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)

التصنيف	عادي	جيد	مقبول	مرفوض
سيارة/ ساعة	أقل من ٣٠٠	٣٠٠ – ٧٠٠	٧٠٠ – ١٤٠٠	أكثر من ١٤٠٠
الوزن النسبي (K [%])	١٠٠	٧٠	٤٠	٠

جدول رقم (٦) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)

التصنيف	عادي	جيد	مقبول	مرفوض
السكان / بالمليون	أقل من ٣٠	٣٠ – ٥٠	٥٠ – ١٠٠	أكثر من ١٠٠
الوزن النسبي (K [%])	١٠٠	٨٠	٦٠	٢٠

جدول رقم (٧) الأوزان النسبية للمؤشرات

المؤشرات	الوزن النسبي (K[%])%	
الضوضاء (I A)	K A	٥٠
السكان (I P)	K P	٢٥
المرور (I T)	K T	٢٥

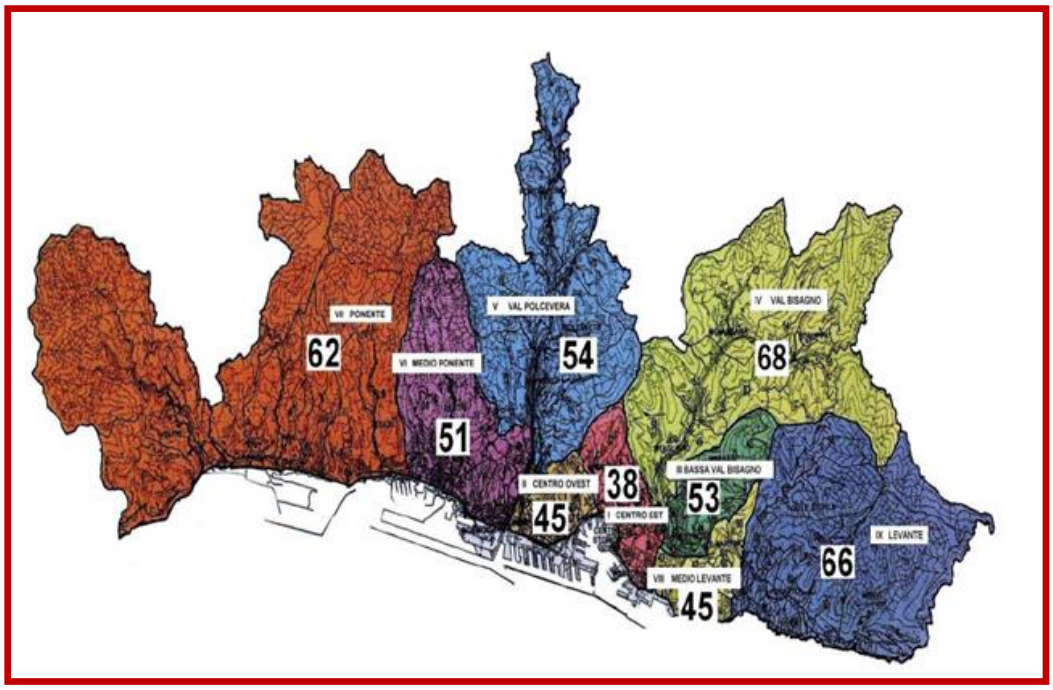

شكل رقم (٢٠) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)

جدول رقم (٨) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)

النطاق	معدل الضوضاء نهاراً	K [%]
١	أقل من ٥٥ ديسيبل (A)	١٠٠
٢	٥٥ – ٥٩ ديسيبل (A)	٨٠
٣	٦٠ – ٦٤ ديسيبل (A)	٥٠
٤	٦٥ – ٧٠ ديسيبل (A)	٢٠
٥	٧٠ ديسيبل فأكثر (A)	٠

جدول رقم (٩) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)

المؤشر	الضوضاء	المرور	السكان	AQI
K	٥٠	٢٥	٢٥	
Via Carrara	٢٠.٨	١١.١	٢٣.٧	٥٥.٦
Via Quarto	١١.٣	١١.٥	٢٣.٩	٤٦.٧
Via Assarotti	٠.٠	١٠.٢	١٨.٦	٢٨.٨
Corso A. Saffi	٣.٨	٦.١	٢٣.٩	٣٣.٧
Via Fieschi	١.٤	١٩.٠	٢١.٧	٤٢.١
Via Fiume	١.٧	١٧.٣	٢٤.٦	٤٣.٥
Via Brigata Liguria	١٨.٨	١٦.٩	٢٣.٥	٥٩.١
Via XX Settembre	٠.٠	١١.٦	٢٢.٩	٣٤.٥
Via Corsica	١٦.٠	١٣.٢	١٩.٠	٤٨.٢
Corso Podesta	٥.٠	٨.٦	١٩.٧	٣٣.٣
Corso Italia	٩.٧	٦.٥	٢٣.١	٣٩.٤
Via Isonzo	٥.٠	١٧.٥	١٧.٨	٤٠.٣

جدول رقم (١٠) نطاق مقارنة مؤشرات التلوث الصوتي (نهارا، ليلا)

	I A	غير موضوعي	AQI	AQI mod
المنطقة (١) Corso Manzoni	٤٧	٨٠ – ٢٠	٣٩	٤٢
المنطقة (٢) Via Tasso e Via Della Torretta	٣٠	٨٠ – ٢٠	٣٠	٣٣
المنطقة (٣) Piazzale Minerva	٢٨	٥٠ – ٢٠	١٩	٢٢

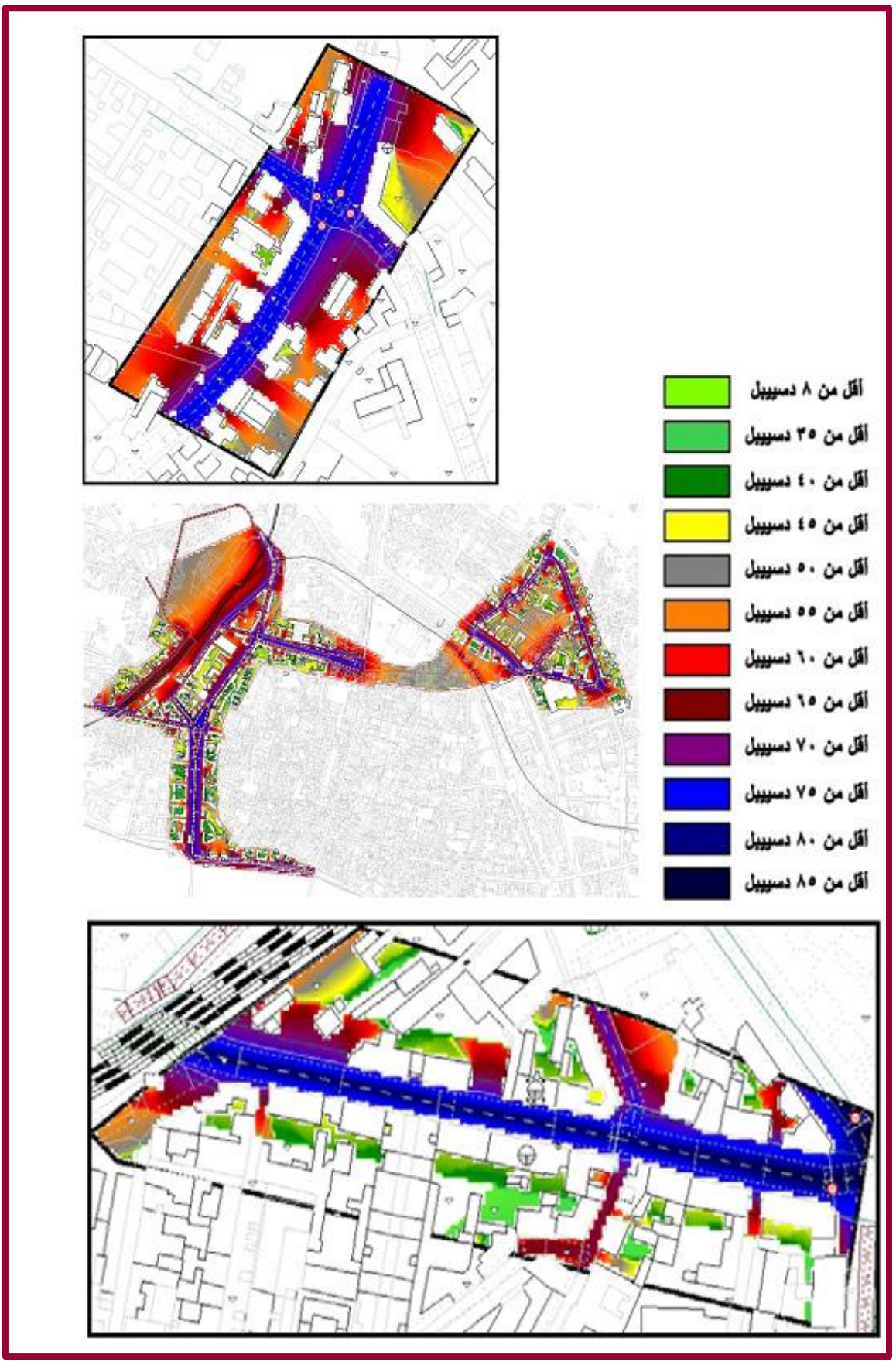

شكل رقم (٢١) توزيع مناطق التلوث الصوتي

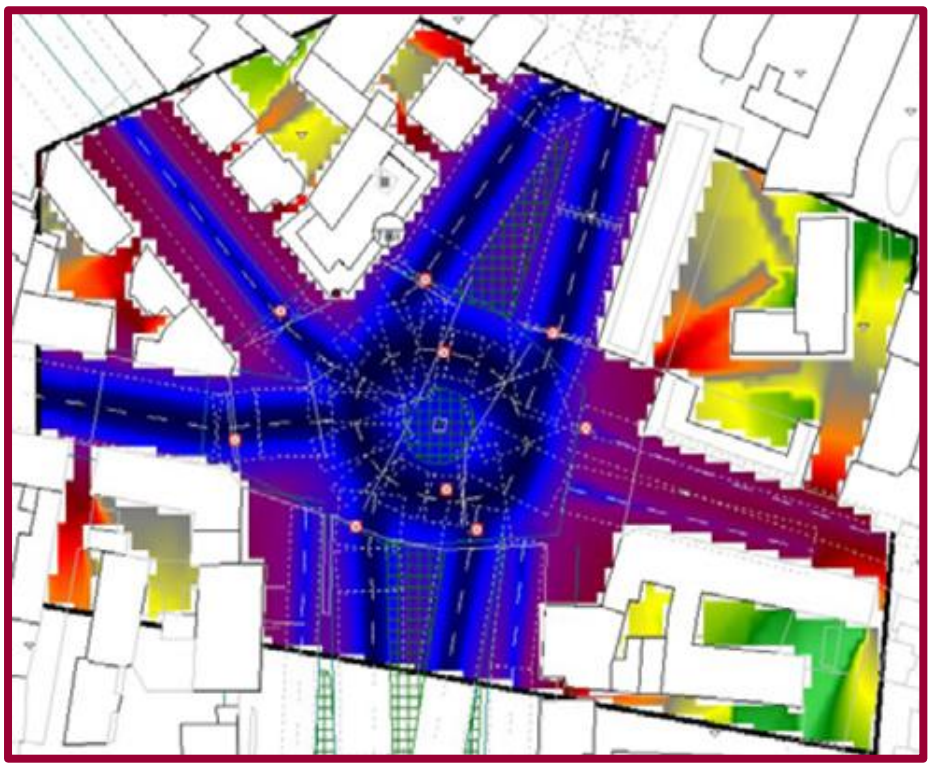

شكل رقم (٢٢) توزيع نسب التلوث الصوتي

١-٣-٣-٥ تقييم تجربة الرصد الحضري البيئي لمدينة جنوا الإيطالية

- **مميزات الرصد الحضري البيئي لمدينة جنوا – الإيطالية**

- استطاع الرصد الحضري البيئي لمدينة جنوا – الإيطالية في بلورة المؤشرات البيئية المتعلقة بالمدينة في شكل ملائم وسهل في التداول والذي به يمكن الوصول لمواطن المشكلات الحضرية البيئية بالمدينة بكل سهولة ويسر وذلك بهدف توجيه السياسات لدى التنفيذين وأخذ هذه المشاكل بعين الاعتبار أثناء وضعهم لخطط التنمية الحضرية.
- تخصص الرصد الحضري البيئي بمدينة جنوا – الإيطالية أثبت بشكل واضح مدى فاعلية المؤشرات في تحديد وقياس حجم أى مشكلة تواجهها المدن أنه يمكن قياس هذه المشاكل وفق معايير دولية وإظهارها في شكل قاعدة معلومات جغرافية ترتبط مكانياً بواسطة خرائط يسهل التعامل معها وتداولها بشكل سريع.

- **مشاكل الرصد الحضري البيئي لمدينة جنوا – الإيطالية**

اقتصار الرصد الحضري البيئي بمدينة جنوا – الإيطالية على ظاهرة بيئية واحدة يقلل من مدى إمكانية الاستفادة من المؤشرات الحضرية في تحديد أسباب المشاكل وارتباطها بالمؤشرات الحضرية الأخرى، حيث أن مدى التشابك بين المؤشرات الحضرية يرتبط بشكل مباشر في تحديد أسباب هذه المشاكل وإمكانية وضع حلول سريعة وفعالة للقضاء على هذه المشاكل.

١-٣-٤ المرصد الحضري الأرجنتيني

١-٣-٤-١ أسباب اختيار تجربة المرصد الحضري الأرجنتيني

تميزت تجربة المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني بالدعم المؤسسي المطلوب لنجاح المراصد الحضرية، ويشارك في تمويل برامج عمل المرصد مؤسسة فورد وبعض المانحين من القطاع الخاص، كما قام المرصد بعقد العديد من الندوات وورش العمل في مجالات التنمية الحضرية حضرها العديد من شركاء التنمية.

١-٣-٤-٢ نشأة المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني

أنشأ المرصد الحضري بالأرجنتين عام ٢٠٠٣م، وترأس رئيس الدولة افتتاح المرصد الحضري.

١-٣-٤-٣ مهام المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني

تحددت مهمة المرصد كمركز للأفكار الإبداعية والحلول الذكية وتحليل وتقييم وفهم المؤشرات الحضرية في الدولة، وتضمنت خطة عمل المرصد البرامج التالية:

- حساب مؤشرات التنمية الاقتصادية. – حساب مؤشرات التنمية الاجتماعية.
- حساب مؤشرات التنمية المؤسسية. – حساب مؤشرات التنمية الثقافية.

١-٣-٤-٤ إنجازات المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني

- تدريب الطلاب في عمليات جمع البيانات لقياس رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة.
- إنشاء موقع لتزويد المستفيدين بالمعلومات فيما يتعلق بالتنمية الحضرية في الأرجنتين.

١-٣-٤-٥ تقييم تجربة المرصد الحضري الأرجنتيني

- **مميزات المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني**

- تقديم تجربة رائدة لمجال الرصد الحضري بالأرجنتين يمكن ان يحتذى بها في باقى المدن الارجنتينية وذلك كون إنشاء المراصد الحضرية المحلية من المهام الأساسية للمرصد الحضري الوطني الارجنتيني.
- قدم المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني مجموعة من المؤشرات الحضرية وفق متطلبات المرصد الحضري العالمي في تقريره السنوي عام ٢٠١٠م واستطاع من خلالها توضيح مدى التقدم الذي تم إحرازه في عملية التنمية الحضرية، ويوضح الشكل رقم (٢٣) مدى تحقيق أهداف الألفية وفق تقرير المرصد الحضري الارجنتيني، والشكل رقم (٢٤) تقييم مدى تحقيق أهداف المليونية وفق نتائج المرصد الحضري الأرجنتيني ٢٠١٠.

شكل رقم (٢٣) مدى تحقيق أهداف الألفية وفق تقرير المرصد الحضري الارجنتيني

شكل رقم (٢٤) تقييم مدى تحقيق أهداف المليونية وفق نتائج المرصد الحضري الأرجنتيني ٢٠١٠

- **مشاكل المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني**

- قلة الموارد المالية يؤدي تدريجيا إلى توقف عملية جمع المعلومات وتحديثها المطلوبة بصفة دورية لتحديث المؤشرات الحضرية.

١-٣-٥ تجربة استخدام المؤشرات الحضرية لمدينة روزاريو – الأرجنتين

تعتبر مدينة روزاريو ثالث أكبر المدن بالأرجنتين، وتقع جنوب اقليم سانتافي، على طول الضفة الغربية لنهر بارانا، وتبعد حوالي ٣٠٠ كم شمال غرب بوينس آيرس، وتضم مدينة روزاريو إداريا النواة القديمة للمدينة والتي يبلغ عدد سكانها حوالي مليون و ٣٠٠ ألف نسمة ("غران روزاريو")، ويبلغ عدد سكان مدينة روزاريو نفسها وفقا لتعداد عام ٢٠٠١م نحو ٩٢٣٤٤٤ نسمة والذين يعيشون في مساحة ما يقرب من ١٨٠ كم٢[٦٦].

١-٣-٥-١ نشأة الرصد الحضري بمدينة روزاريو – الأرجنتين

أدت زيادة نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في روزاريو الكبرى إلى انفجار الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأرجنتين في ديسمبر ٢٠٠١م، حيث زادت بسرعة نسبة الأسر التي حال قيمة دخلها دون الحصول على سلة من المواد الغذائية والتي وصلت إلى نحو ٦١% من إجمالي الأسر في مايو ٢٠٠٣م، وتركزت هذه الظاهرة في أكبر أربع مناطق حضرية بالأرجنتين كانت روزاريو الكبرى واحدة من أكبر المناطق الحضرية التي يعيش سكانها تحت حد الفقر ويعزى ذلك بسبب النواة القديمة للمدينة (غران روزاريو) وتزايد معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى روزاريو نفسها مما انعكس على ظهور العديد من المناطق العشوائية وبحلول عام ١٩٩٦م بلغت نحو ٩١ مستوطنة عشوائية تضم نحو ٢٢٦.٨٥ ألف أسرة تمثل نحو ١١% من مجموع السكان في روزاريو الكبرى (مؤسسة بانكو البلدية، ١٩٩٦).

١-٣-٥-٢ مهام الرصد الحضري بمدينة روزاريو – الارجنتين

باعتبار أن استخدام المؤشرات الحضرية المرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية يجب أن توجه الاستراتيجية العمرانية، وذلك ضمن الحدود الإدارية للمدينة، وأكدت الإدارة المحلية التي نفذت عملية اللامركزية عن رغبتها في تحسين مستوى معيشة السكان الذين يعيشون في أحيائها و تقليص الفوارق الاجتماعية.

١-٣-٥-٣ إنجازات الرصد الحضري بمدينة روزاريو – الأرجنتين

بدأت بلدية روزاريو باتخاذ عدة إجراءات منذ عام ١٩٩٠م للتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والعمرانية المتفاقمة وبدأت بإعداد استراتيجية عمرانية وإعداد برنامج لتدعيم اللامركزية، وتم في عام ١٩٩٥م البدء في إنشاء ٦ أحياء سكنية جديدة.

وفي إطار اللامركزية تم إدماج أداة " الميزانية التشاركية" وهى أداة تم إدخالها لتحديد المشاكل الملحة والمشروعات ذات الأولوية بطريقة تشاركية حيث تم تخصيص ١٥% من الميزانية

[66] Javier MARTINEZ-MARTIN-2003"MONITORING INTRA-URBAN INEQUALITY WITH GIS-BASED INDICATORS. CASE STUDY: ROSARIO, ARGENTINA"- Urban and Regional Research Centre Utrecht - Faculty of Geosciences -Universities' Utrecht- The Netherlands

الإجمالية لعام ٢٠٠٣م، وتم ذلك من خلال (برلمان المدينة – Participatory Council) حيث يكون لكل حى من أحياء المدينة مندوب يمثله والذي يقوم بمراقبة تنفيذ الميزانية وتوجيهها طبقا للأولويات التي تخص السكان بشكل مباشر ويقدم المقترحات طبقا للمتغيرات التي تطرأ بشكل مباشر وسريع للسلطة التنفيذية.

وباعتبار أن الهدف الأصيل من المراصد الحضرية هو استخدام المؤشرات الحضرية ودعم اللامركزية للمدن حتى يمكن التوصل إلى تحديد المشاكل الحضرية واسبابها، لذلك تم اعتبار هذه التجربة نموذج للمراصد الحضرية ولو لم يتم تسميتها بالمرصد الحضري حيث تم بشكل مباشر الاستعانة ببرنامج المؤشرات الحضرية التي تم رصدها وتم التوصل للنتائج التالية والتي تم ترجمتها بواسطة برنامج (GIS) والذي من خلاله تم التوصل للنتائج التالية الموضحة بالجدول رقم (١١)، والشكل رقم (٢٥)، والشكل رقم (٢٦)، والجدول رقم (١٢)، والشكل رقم (٢٧)، الشكل رقم (٢٨):

جدول رقم (١١) مصفوفة حساب مؤشرات الأحياء بالمدينة

المؤشرات الحضرية	جودة الحياة						مدى الاتصال بالخدمات					
	البيئة الطبيعية			الخدمات الاجتماعية والاقتصادية			البنية التحتية		الخدمات العامة			الاتصالات
	الإزدحام	سكن متدهور	ندرة السكن	مستوى التعليم	البطالة	التغطية الصحية	مياه الشرب	الصرف الصحي	مسافة السير للمدرسة الإبتدائية	مسافة السير للمراكز الصحية	مسافة السير للمراكز الرعاية الإجتماعية	الاتصال بالإنترنت
روزاريو	٦%	١١%	٣%	٥١%	٣٤%	٦٠%	٩٥%	٦٦%	٢٨٣م	١١٤٨م	١١٠١	١٢%
الحى												
سينترو	١%	٢%	١%	٦٤%	١٩%	٨١%	٩٩%	٩٧%	١٦١	٢٩٤٨	١٦٩٢	٢٣%
نورتي	٥%	١٠%	٢%	٥٣%	٣٣%	٦١%	٩٥%	٦٠%	٢٨١	٨٧٨	١١٥٤	١١%
سور	٥%	١٢%	٣%	٤٨%	٣٨%	٦٠%	٩٥%	٧٣%	٢٤٧	٨٥٧	١٢٦٢	٨%
نورسيتي	٨%	١٤%	٤%	٤٨%	٣٨%	٥٤%	٩٤%	٤٠%	٣١٨	٧٦٠	٩٦١	٨%
سودوسيتي	٩%	١٨%	٥%	٤١%	٤٣%	٤٨%	٩٢%	٤٦%	٣٤٤	٦٩٢	٨٢١	٤%
أوسيتي	١٤%	٢٢%	٦%	٣٨%	٤٣%	٤٢%	٨٩%	٣٧%	٣٤٤	٧٥٢	٧١٨	٣%

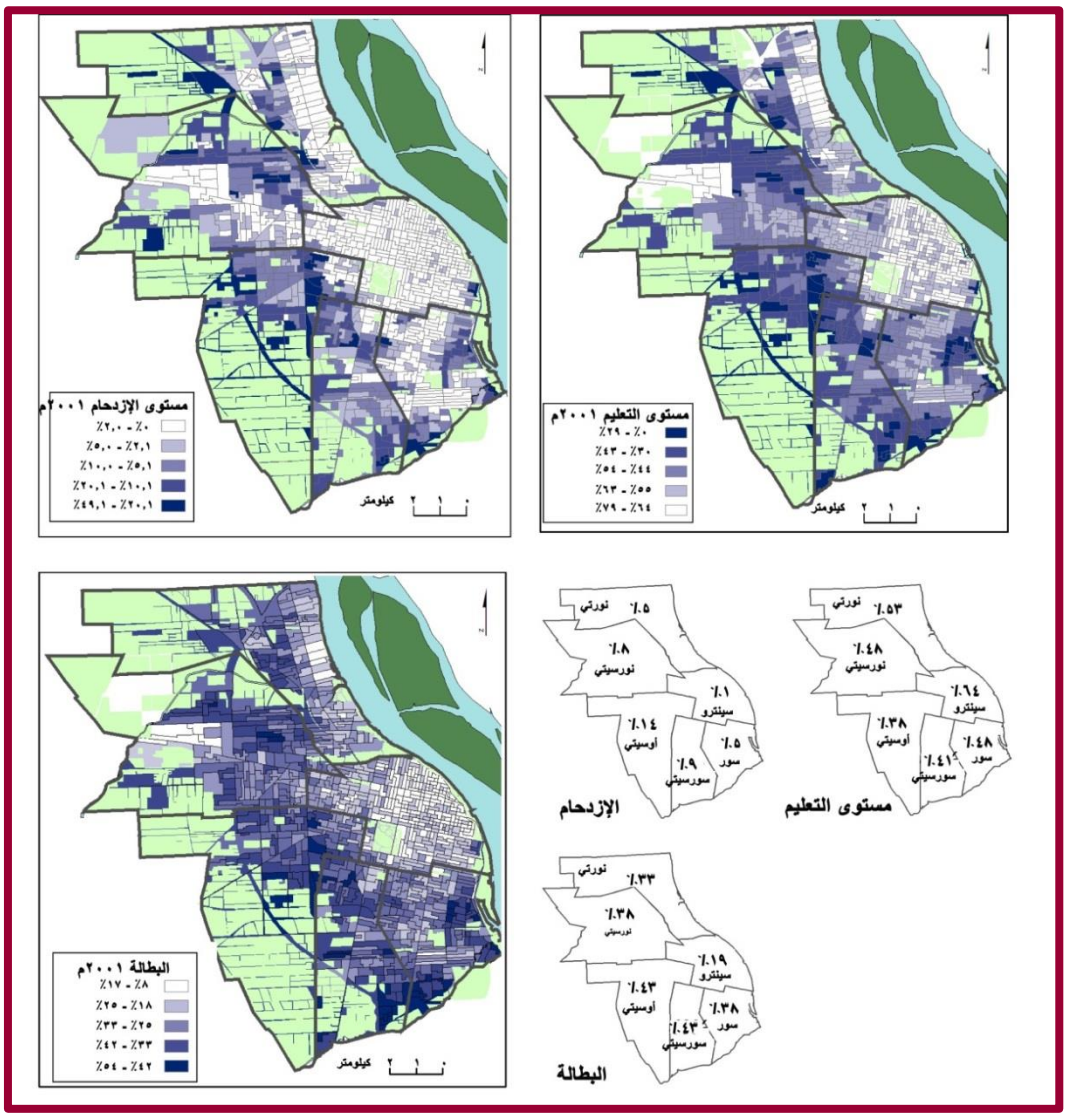

شكل رقم (٢٥) مؤشرات جودة الحياة بمدينة روزاريو

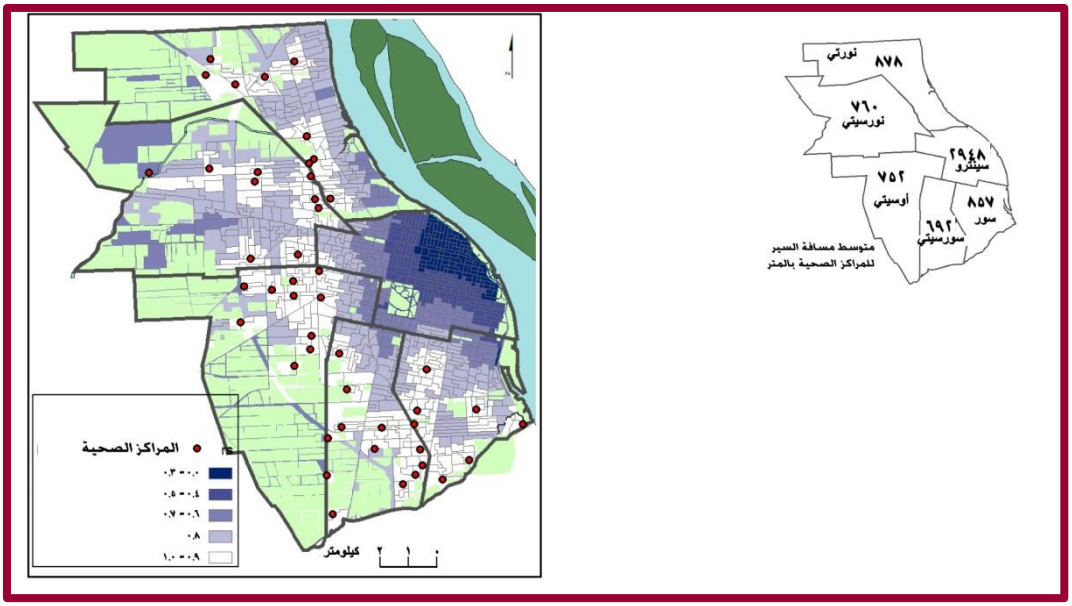

شكل رقم (٢٦) توزيع فرص الوصول لمراكز الخدمات الاجتماعية والصحية

جدول رقم (١٢) الفجوات بين المناطق الأحسن حالاً والأسوء حالاً باستخدام المؤشرات الحضرية الخمسة الأساسية.

المؤشرات الحضرية	الإزدحام	مستوى التعليم	البطالة	مياه الشرب	مسافة السير للمدارس بالمتر
أفضل مجموعة بلوكات سكنية	%٠	%٧٩	%٨	%١٠٠	٩
أسوأ مجموعة بلوكات سكنية	%٤٩	%٩	%٧٤	%١٨	٢٩٩٥
أفضل ١٠%	%٠	%٧٩-٦٧	%١٥-٨	%١٠٠	١٠٠-٩
أسوأ ١٠%	-١٣ %٤٩	%٣٤-٩	-٤٧ %٧٤	-١٨ %٨٨	٢٩٩٥-٥٥١

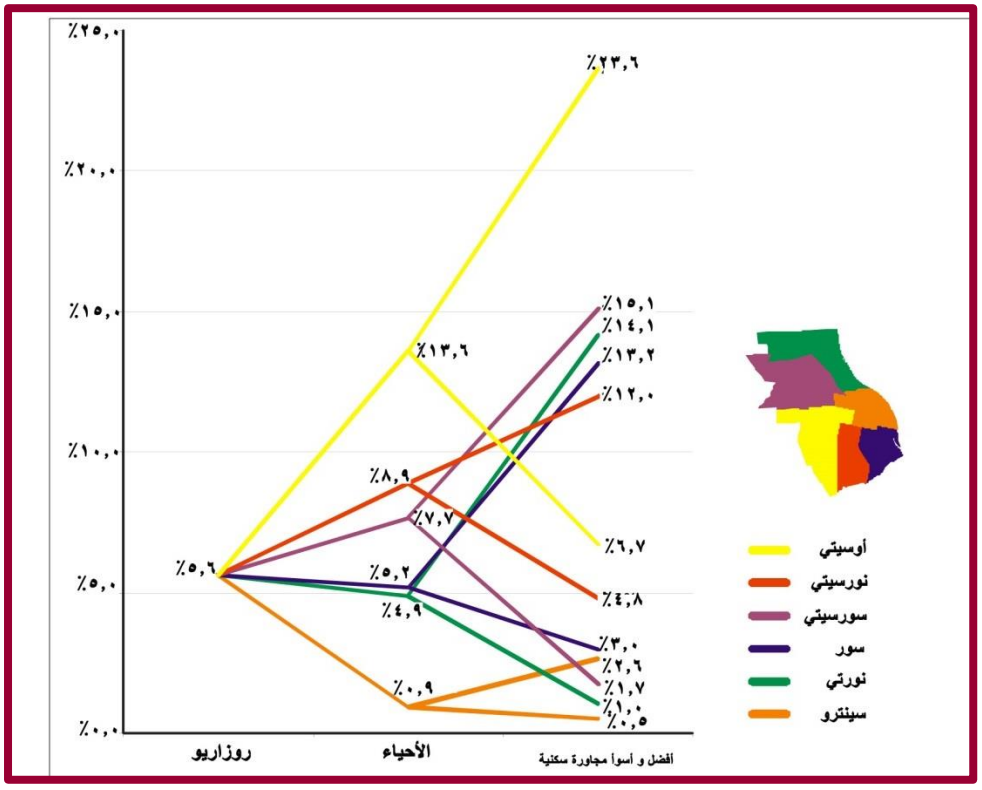

شكل رقم (٢٧) الأحياء المكتظة بالسكان مقارنة بمساحة المجاورات

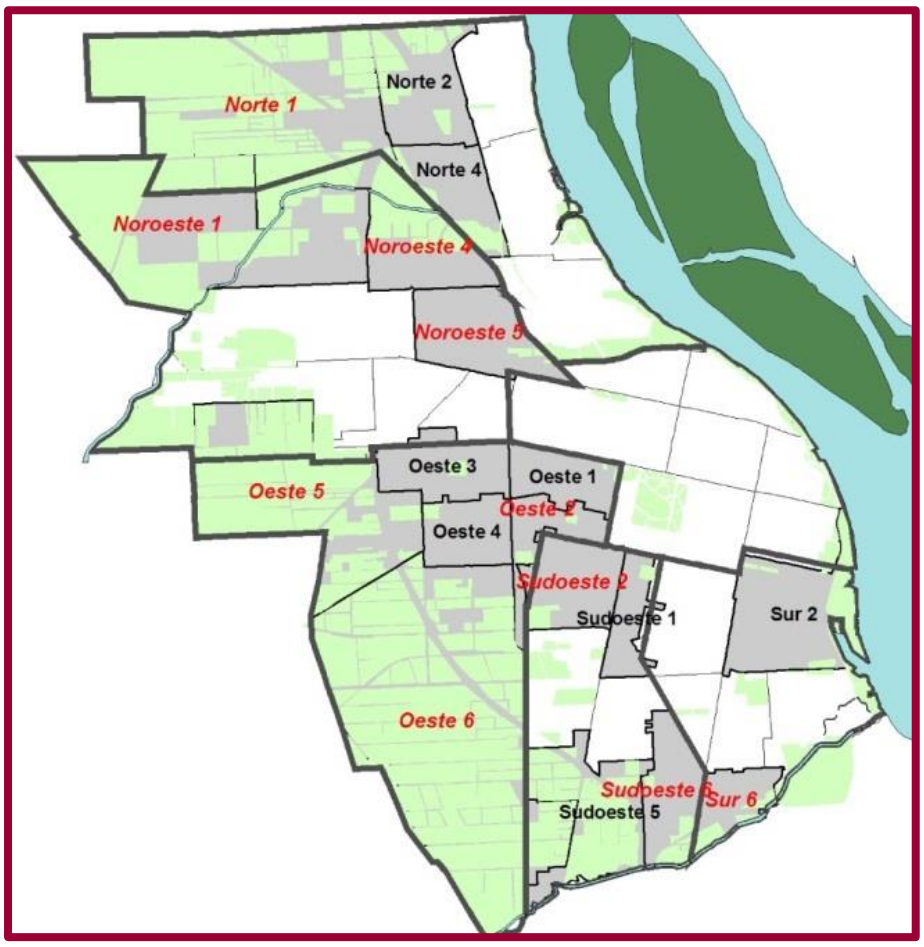

شكل رقم (٢٨) أولويات المناطق العشوائية

١-٣-٥-٤ تقييم تجربة استخدام المؤشرات الحضرية لمدينة روزاريو – الأرجنتين

- **مميزات تجربة الرصد الحضري لمدينة روزاريو – الارجنتين**

- أدى استخدام المؤشرات الحضرية ودراسة العلاقات المتبادلة بين المؤشرات بعضها البعض إلى تحديد المشاكل العمرانية التي نتجت عن مشاكل اقتصادية واجتماعية أدت إلى نشأة الأحياة الفقيرة بمدينة روزاريو، ومن خلال تلك المؤشرات تمت المقارنة بين تلك الأحياء وبعضها البعض.
- تم إظهار تلك المؤشرات باستخدام قاعدة المعلومات الجغرافية بشكل مبسط في شكل خرائط يسهل التعامل بها وشرحها لكافة الشركاء من تنفيذين بالمجلس البلدي وممثلين للمواطنين والذين بدورهم قامو بتحديد المشروعات ذات الاولوية المطلوبة لمجابهة المشاكل الحضرية.
- استخدام نمط " الميزانية التشاركية" كأداة فاعلة لتحديد المشروعات ذات الأولوية وإعطاء المندوب المنتخب من المواطنين احقية متابعة التنفيذ نحو تحقيق الأهداف المطلوبة لحل المشاكل الحضرية.

- **مشاكل تجربة الرصد الحضري لمدينة روزاريو – الأرجنتين**

- نقص الدعم المستمر من الحكومة المركزية للدراسات وإعداد التقارير الدورية المطلوبة لاستخراج وتحديث المؤشرات الحضرية نظرا لقلة الميزانيات التي يتم رصدها لتلك النوعية من الدراسات في ظل قلة الموارد بشكل عام، مما يؤدي إلى عدم متابعة صيرورة الرصد الحضري والمتمثلة في التقييم المستمر لمدى التقدم في عملية التنمية بكافة مستوياتها وفق المؤشرات الحضرية.

١-٣-٦ المرصد الحضري الياباني (JUO)

طور المرصد الحضري الياباني مجموعة من المؤشرات تغطي مجالات بناء القدرات، وموارد الطاقة، والنقل المستدام، والحكم المحلي الحضري، وتقييم الآثار البيئية، والأجندة المحلية للقرن الواحد والعشرين، والسياسة الاقتصادية وموارد المياه[٦٧].

١-٣-٦-١ نشأة المرصد الحضري الياباني

نشأ المرصد الحضري الياباني كجزء من شبكة المراصد العالمية وتم بمبادرة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويهدف إلى إبراز التفاوت والتباين في الموارد الحضرية في اليابان من خلال ثلاثة محاور أساسية وهى:

- البحث والتطوير
- التعليم والتدريب
- السياسات وبرامج التنمية.

١-٣-٦-٢ مهام المرصد الحضري الياباني

- تطوير آلية تراكم المعلومات والبيانات من جمع وتحليل لها ووضعها في شكل حزم، ونشر المعلومات.
- دعم البحوث والموارد التدريبية بتنظيم دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات.
- تسهيل أنشطة التعليم (التطوير المعرفي) بهدف بناء القدرات البشرية.

١-٣-٦-٣ إنجازات المرصد الحضري الياباني

قام المرصد الحضري الياباني JUO بالعديد من الأنشطة التي تهدف إلى تسليط الضوء على القضايا الحضرية الأساسية، وتشمل تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه المناطق الحضرية في اليابان. وتم تطوير مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في تحليل الوضع المحلي وتطوير حلول مبتكرة على المستوى المحلي للاستفادة بها في عمليات صنع القرار، كما

[67] http://www.gdrc.org/uem/observatory/index.html

سيتم تغطية الموارد المالية اللازمة لتسهيل هذه العملية. وتضمنت المحاور الاساسية التي سيتم التركيز عليها ضمن المؤشرات الحضرية التالي:

- بناء القدرات
- مصادر الطاقة
- النقل المستدام
- الحكومة الحضرية
- تقييم الأثر البيئي
- جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١
- السياحة البيئية
- إدارة النفايات الحضرية
- الموارد المائية

١-٣-٦-٤ نظرة عامة على نظام اليابان للتخطيط العمراني

وضع نظام التخطيط العمراني باليابان نظام تحفيز الاستخدام المناسب للأراضي في المناطق الحضرية وذلك لضمان التطور المنتظم للمرافق الحضرية، ويوجه التخطيط الحضري في اليابان على أساس قانون تخطيط المدن. ويجب أن تلتزم أنشطة التنمية والبناء في بالقواعد واللوائح ومعايير التخطيط والبناء في المناطق الحضرية من خلال المعايير التالية[٦٨]:

- **تعزيز مساحة منطقة التحضر ومراقبتها**

من أجل التفريق بوضوح بين المناطق التي يشجع فيها على النمو الحضري ووضع آلية لتحديد هذا النمو الحضري والمتمثلة في وضع حدود صارمة غير قابلة للتغيير لما نسميه عندنا بالحيز العمراني حيث يتم تنظيم أعمال البناء وأنشطة التنمية فيه بكل دقة.

- **تخطيط استخدام الأراضي**

يتم إعداد تخطيط لاستخدامات الاراضي داخل المناطق الحضرية، من أجل منع الاختلاط غير متوافق بين المناطق الصناعية والسكنية، وتقسيم المناطق إلى احياء والذي يتم من خلاله تنظيم نوع وشكل المباني، ونسبة تغطية البناء (FAR)، ونسبة مساحة الطابق (النسبة البنائية)، وما إلى ذلك، حيث يجب أن تلتزم بهذه القواعد في جميع أنشطة البناء.

- **المرافق الحضرية**

وينص قانون تخطيط المدن أيضا لمواقع ومجالات المرافق الحضرية الأساسية مثل الطرق الشريانية والحدائق والمناطق الخضراء؛ وبالتالي هناك بعض القيود على بناء الأنشطة في المواقع المتداخلة مع هذه المواقع والمناطق ذات الطبيعة الخاصة.

---

[68] http://www.kkr.mlit.go.jp/kensei/kansai-map.html

- **مشاريع التنمية الحضرية**

مناطق مشاريع التنمية الحضرية، مثل مشروعات إعادة تأهيل الاستعمالات، ومشروعات إعادة تطوير المناطق الحضرية، وبالتالي هناك بعض القيود على بناء أنشطة في هذه المناطق، ويوضح الجدول رقم (١٣) توزيع حجم السكان بمدينة كانسي الكبرى بالمقارنة بالمساحات الحضرية.

جدول رقم (١٣) توزيع حجم السكان بمدينة كانسي الكبرى بالمقارنة بالمساحات الحضرية

	إجمالي المساحة كم٢	مساحة المنطقة المأهولة بالسكان كم٢	الكثافة العامة	مساحة المناطق المخططة بالهكتار	مساحة المناطق الحضرية	مساحة الاستعمالات بالهكتار				إجمالي عدد السكان
						التجاري	الصناعي	السكني	الإجمالي	
إقليم كيوتو	٤٦١٠	١١٦٠	٢٥٠	١٠٧٠٠٠	٣١٠٠٠	٢٦٠٠	٧٢٠٠	٢١٤٠٠	٣١٢٠٠	٢٦٤٠٠٠٠
كيوتو	٦١٠	٠	١٤٠	٤٨٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠٠	٣٣٠٠	٩٨٠٠	١٤١٠٠	١٤٧٠٠٠٠
إقليم أوساكا	١٨٩٠	١٣١٠	٩٠٠	١٥٩٠٠٠	٩٥٠٠٠	٧٩٠٠	٢٤٩٠٠	٦١٧٠٠	٩٤٥٠٠	٨٨١٠٠٠٠
أوساكا	٢٢٠	٠	٢٢٠	٢٢٠٠٠	٢١٠٠٠	٤٢٠٠	٧٧٠٠	٩٣٠٠	٢١٢٠٠	٢٦٠٠٠٠٠
إقليم كوبي	٨٣٩٠	٢٧٦٠	٥٦٠	٤١٦٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤٣٠٠	١٨٠٠٠	٥١٩٠٠	٧٤٢٠٠	٥٥٥٠٠٠٠
كوبي	٥٥٠	٠	١٤٠	٥٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٤٠٠	٤٢٠٠	١٤٦٠٠	٢٠٢٠٠	١٤٠٠٠٠٠
إقليم نارا	٣٦٩٠	٨٥٠	١٤٠	١١٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٦٠٠	٢٢٠٠	١٦٧٠٠	٢٠٥٠٠	١٤٤٠٠٠٠
نارا	٢١٠	٠	٥٠	٢١٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٤١٠٠	٤٧٠٠	٣٧٠٠٠٠
الإجمالي	١٨٥٨٠	٦٠٨٠	١٨٥٠	٩٤٤٠٠٠	٢١٦٠٠٠	١٦٤٠٠	٥٢٣٠٠	١٥١٧٠٠	٢٢٠٤٠٠	١٨٤٤٠٠٠٠

This table shows the figures of 4 prefectures, containing the Keihanshin Metropolitan Area.
* DID: Densely Inhabited District

١-٣-٧ تجربة المرصد الحضري الياباني لضاحية كانساي الكبرى

منطقة العاصمة كانساي الكبرى في اليابان هو ثاني أكبر المدن (Metropolitan) بعد طوكيو، حيث تم دمج الثلاث مدن الرئيسية المحيطة بها وهى (أوساكا وكيوتو وكوبي) في نطاق حضري واحد يرتبط من خلال شبكات الطرق والسكك الحديدية[٦٩].

١-٣-٧-١ الموقع

وتقع في الجزء الغربي من اليابان، وقد قامت بدورا قياديا في البورصات الدولية وفي البلاد منذ العصور القديمة، وكانت موقع العاصمة حتى عام ١٨٦٨م، ويوضح الشكل رقم (٢٩) موقع كانساي الكبرى من اليابان

شكل رقم (٢٩) موقع كانساي الكبرى من اليابان

[69] http://www.kkr.mlit.go.jp/kensei/kansai-map.html

١-٣-٧-٢ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ساهمت كانساي الكبرى مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية في اليابان، حيث يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ١٨مليون نسمة حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي نحو ٦٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً، و يعادل اقتصادها في الحجم اقتصاد كندا أو إسبانيا ويوضح الشكل رقم (٣٠) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٩م).

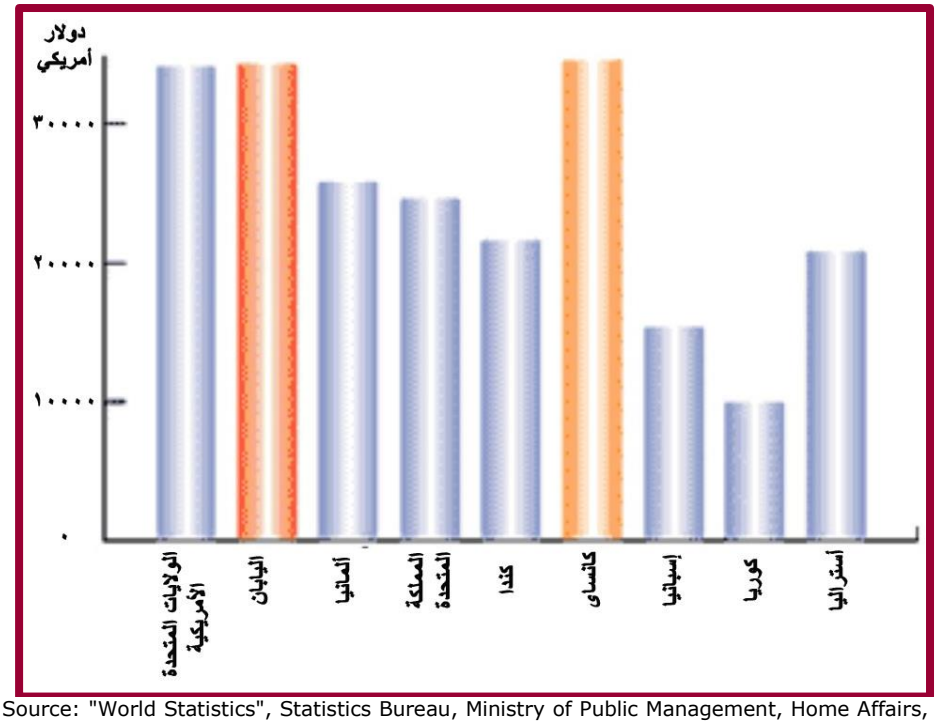

Source: "World Statistics", Statistics Bureau, Ministry of Public Management, Home Affairs, Posts and Telecommunications.

شكل رقم (٣٠) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٩م)

١-٣-٧-٣ القوى العاملة

ويظهر المرصد الحضري الياباني حجم الخريجين من الجامعة ذوي التخصصات العلمية المختلفة مما يهيئ لفرص استقطاب هذه الكفاءات والاطمئنان من وجود أيدي عاملة محلية مدربة يمكن الاستفادة بها في المشروعات الاستثمارية المختلفة، ويوضح الشكل رقم (٣١) أعداد الخريجين السنوي من جامعات كانساي الكبرى (٢٠٠٠م).

شكل رقم (٣١) أعداد الخريجين السنوي من جامعات كانساي الكبرى (٢٠٠٠م)

١-٣-٧-٤ معدل الإيجارات السنوي للأراضي والمكاتب الإدارية

تعتبر كانساي الكبرى مزيج من القوة الاقتصادية العظمى ومنخفضة التكلفة في آن واحد، فعلى الرغم من أن منطقة العاصمة كانساي الكبرى سوقا جذابة للغاية للسكان مع وجود اقتصاد هائل، إلا أن مستوى أسعار الأراضي وإيجارات المكاتب أقل بكثير من طوكيو، مما يجعل تحديد الشركات في كانساي الكبرى أقل تكلفة. وعلاوة على ذلك أيضا يمكن الاستفادة من برامج المعاملة التفضيلية للاستثمار الداخلي وتحديد موقع في المنطقة يمكن أن يتم بأقل تكلفة، ويوضح الشكل رقم (٣٢) معدل الإيجارات السنوي للأراضي والمكاتب الإدارية.

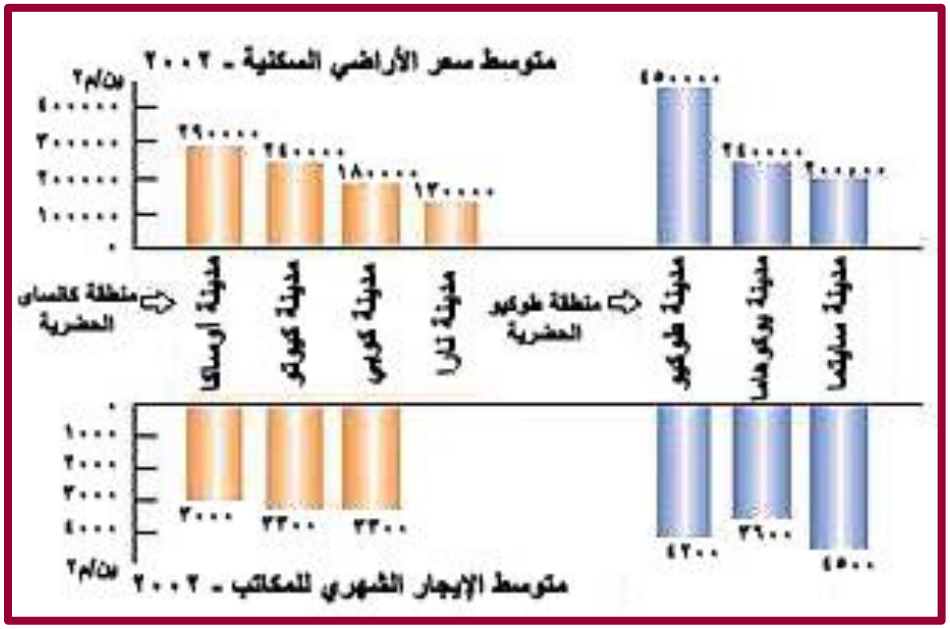

شكل رقم (٣٢) معدل الإيجارات السنوي للأراضي والمكاتب الإدارية

١-٣-٧-٥ النقل

أوضح المرصد الحضري الياباني مواقع المطارات والموانئ البحرية المنتشرة بمدينة كانساي الكبرى حيث يعد النقل من الاولويات التي يبحث عنها أصحاب الاعمال لحساب مدى الجدوى الاقتصادية من المشروعات.

مطار كانساي الكبرى الدولي ومطار أوساكا الدولي هما بواباتان لمدينة كانساي الكبرى من الخارج وداخل اليابان، حيث بلغ عدد المسافرين الدوليين من كانساي الكبرى ١٢ مليون مسافر في عام ٢٠٠٠م، ويجري حاليا تطويرهما بالإضافة إلى مطار كوبي قيد الإنشاء.

الموانئ والمرافئ مثل ميناء كوبي، ميناء أوساكا، ساكاي وميناء هيميجي الدولية هي قواعد هامة للنقل البحري والتجارة الدولية، ويوضح الشكل رقم (٣٣) المطارات والموانئ بمدينة كانساي الكبرى.

شبكة متطورة من الطيران، والطرق البحرية والسكك الحديدية والطرق في المنطقة يجعل السفر بسرعة وسهولة بين كانساي الكبرى وغيرها من المدن الكبرى في اليابان. وقت السفر بين أوساكا

وطوكيو، على سبيل المثال، ما يقرب من ١ ساعة بالطائرة و ٢.٥ ساعة عن طريق السكك الحديدية (قطار الرصاصة شينكانسن)، وأنها ليست سوى الطيران ٢-ساعة من أوساكا الى سابورو. هناك ما يكفي من وسائل النقل المختلفة لاختيار ما هو الأنسب لكل غرض ويوضح الشكل رقم (٣٣) المطارات والموانئ بمدينة كانساي الكبرى، والشكل رقم (٣٤) الوقت المستغرق بالساعات بين أوساكا وباقي المدن اليابانية.

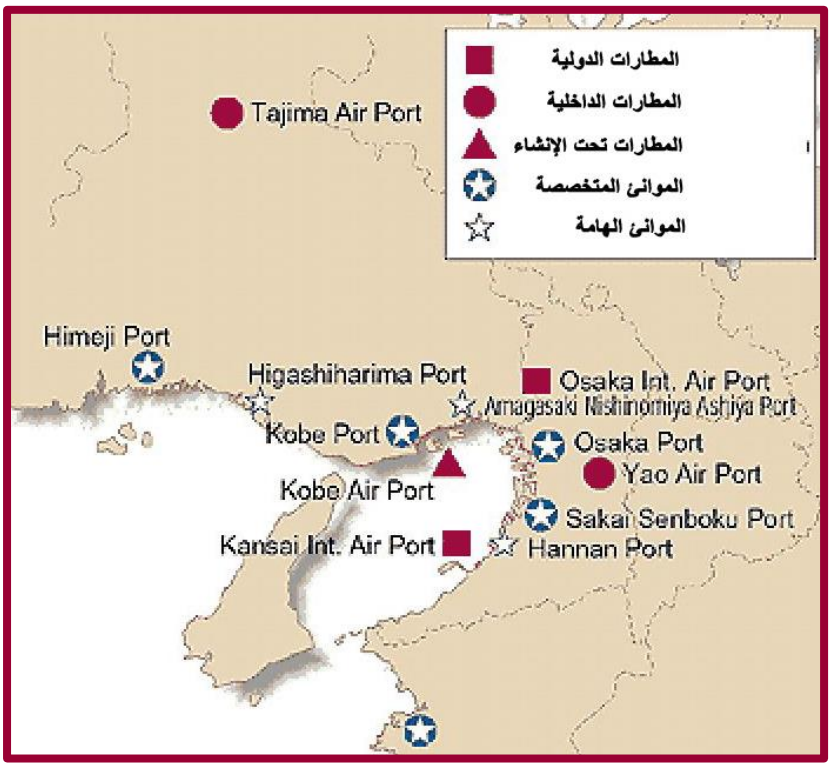

شكل رقم (٣٣) المطارات والموانئ بمدينة كانساي الكبرى

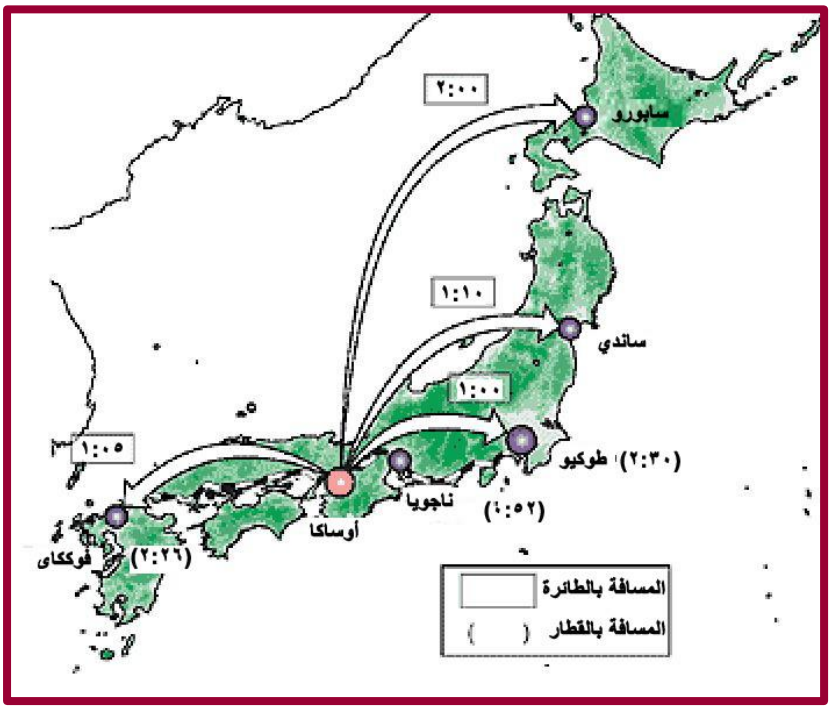

شكل رقم (٣٤) الوقت المستغرق بالساعات بين أوساكا وباقي المدن اليابانية

تعتبر شبكة النقل داخل مدينة كانساي الكبرى على درجة عالية من التطور وتمتلك شبكات السكك الحديدية والطرق. على افتراض أن أوساكا هي المحور، حيث يمكن للمرء الوصول إلى معظم المدن الرئيسية في مدينة كانساي الكبرى في ساعة واحدة لمستخدمي وسائل النقل العام، وتذكرة المدفوعة مسبقا تسمى "Surutto كانساي" (كانساي بسلاسة)، والتي يمكن استخدامها لعدد من شبكات النقل وخطوط الشركة، ومتاحة واكتسب شعبية بين الزوار من الخارج أيضا، ويوضح الشكل رقم (٣٥) الوقت المستغرق للوصول من وإلى كافة أرجاء مدينة كانساي الكبرى.

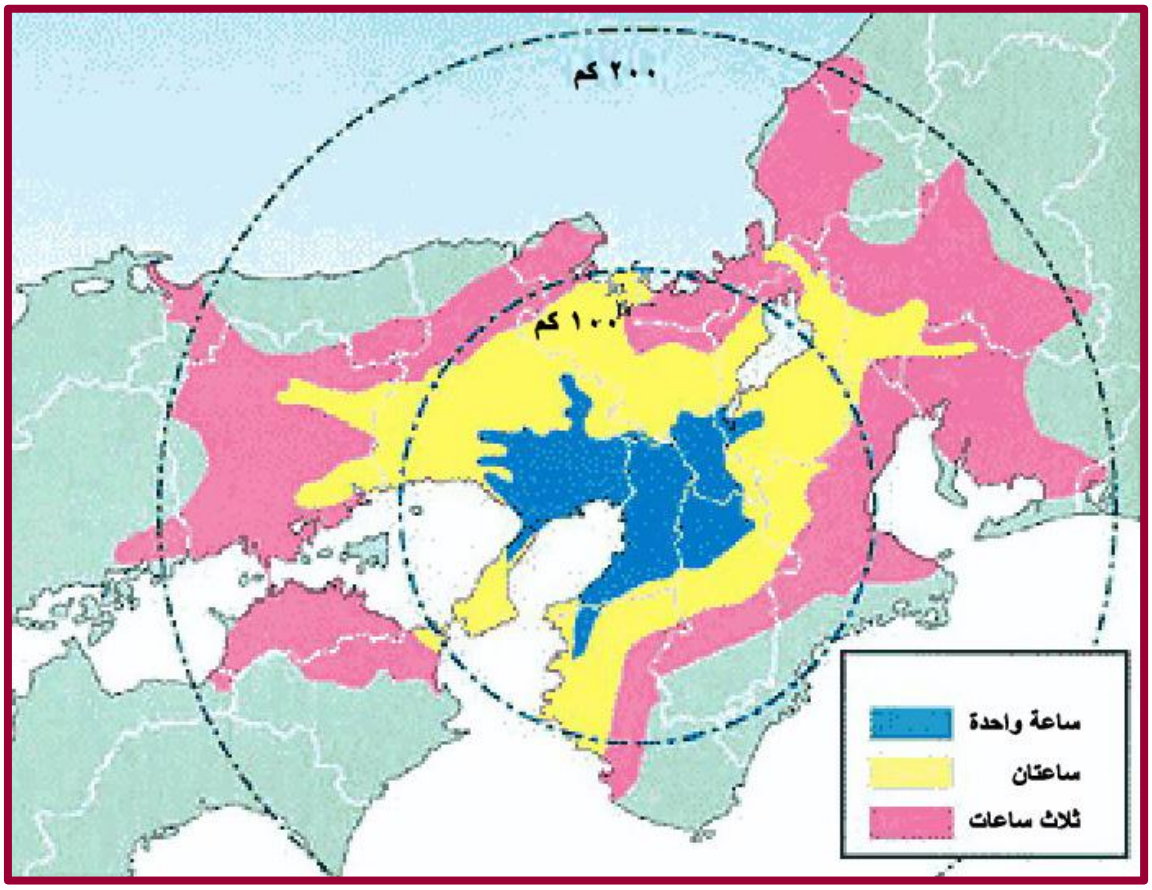

شكل رقم (٣٥) الوقت المستغرق للوصول من وإلى كافة أرجاء مدينة كانساي الكبرى

٦-٧-٣-١ خريطة التنمية الحضرية لمدينة كانساي الكبرى

أعد المرصد الحضري الياباني لمدينة كانساي الكبرى خريطة اوضح بها أعمال التنمية الحضرية الحالية والمستقبلية لمدينة كانساي الكبرى وذلك بهدف توجيه المستثمرين للفرص المتاحة والامكانيات التي تملكها المدينة مما يسهل على المستثمر سرعة اتخاذ القرار والاستعانة بهذه المعلومات والمؤشرات في تقييم جدوى المشروعات التي يمكن أن يقوم بها، وبذلك يتضح مدى الدور الذى يقوم به المرصد الحضري الياباني في دعم الاقتصاد، ويوضح الشكل رقم (٣٦) خريطة التنمية الحضرية لمدينة كانساي الكبرى.

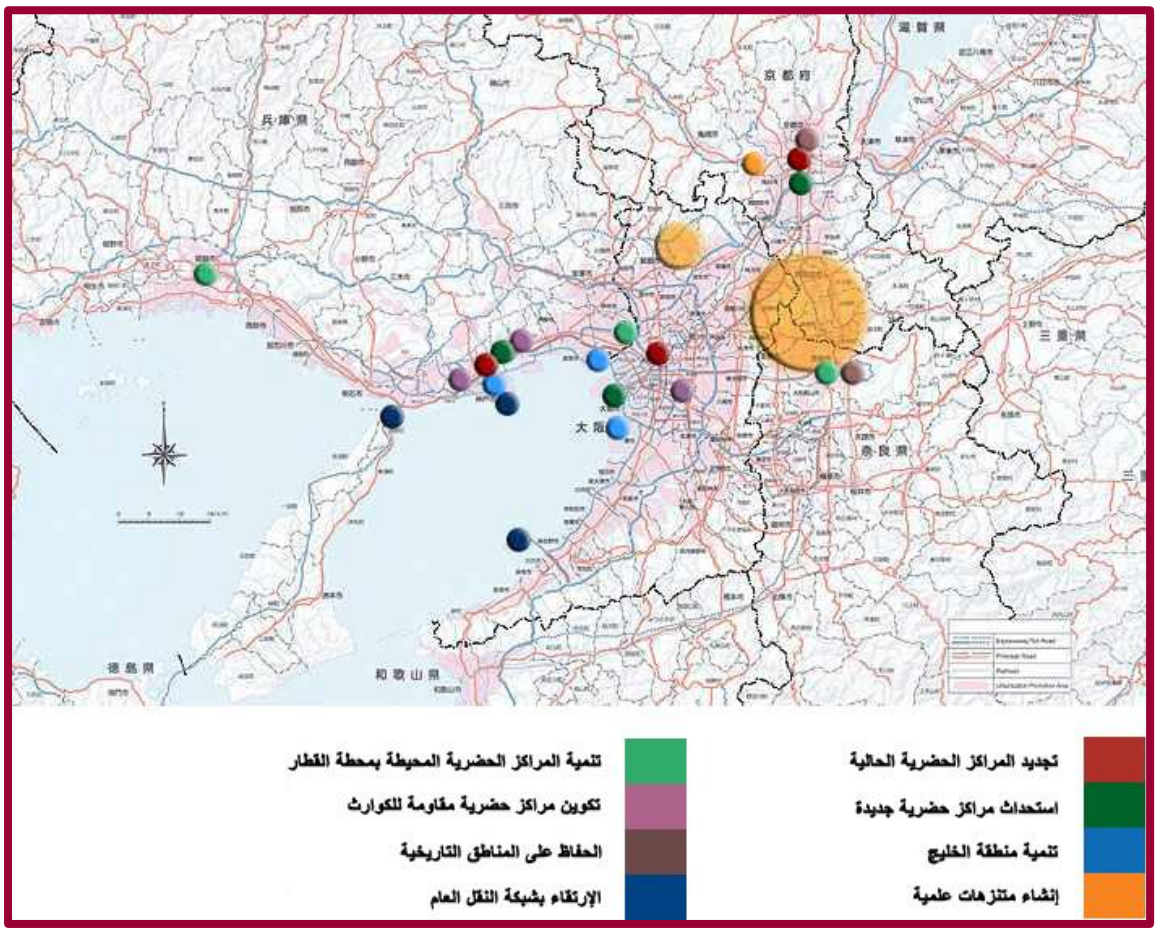

شكل رقم (٣٦) خريطة التنمية الحضرية لمدينة كانساي الكبرى

١-٣-٧-٧ تقييم تجربة استخدام المؤشرات الحضرية لمدينة كانساى – اليابان

- تركيز المرصد الحضري الياباني على مواكبة تطور عملية الرصد الحضري باعتبار ان اليابان لديها اكبر المدن على مستوى العالم، لذلك اهتم المرصد الحضري الياباني بضرورة البحث والتطوير والتعليم والتدريب.
- إيجاد مجموعة من الادوات والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في تحليل الوضع المحلي وتطوير حلول مبتكرة له.
- التركيز على مؤشرات مدينة كانساى باعتبارها ثاني أكبر المدن اليابانية لما تمتلكه من مميزات نسبية أظهرتها المؤشرات الحضرية والمتمثلة في انخفاض اسعار إيجارات المكاتب الإدارية مما جهل التركيز عليها ضرورة للاستفادة منها في مجال الأعمال والتجارة.
- وجهت المؤشرات الحضرية إلى طبيعة العمالة ومستوى تدريبها وتوجيهها للأنشطة المتوفرة بالمدينة، بالإضافة إلى المؤشرات الدالة على المسافات من وإلى كانساى بالمقارنة بالمدن القريبة والتي تدخل في نطاق تاثيرها ومقارنة الوقت المستغرق باستخدام وسائل النقل المختلفة.

الفصل الرابع: التجارب العربية في المراصد الحضرية

١-٤ الفصل الرابع : التجارب العربية في المراصد الحضرية

١-٤-١ التجربة المغربية

١-٤-١-١ نشأة تجربة سياسة التنمية الحضرية بالمغرب

نشأت التجربة المغربية خلال ملتقى المراكز المحلية لأكادير لشهر أكتوبر من سنة ٢٠٠٦م وبالإعلان الحكومي أمام البرلمان في شهر نوفمبر ٢٠٠٧، الذي وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية ضمن الأولويات الوطنية. حيث أوضح بأنه يكمن الهدف من الإستراتيجية المنجزة في الشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية العمرانية لتحديد الإطار التوجيهي لتدخل الدولة في المدينة[٧٠]. ويوضح الشكل رقم (٣٧) مقارنة تطور سكان الحضر إلى الريف بالمغرب خلال الفترة من ١٩٠٠ – ٢٠٦٤م

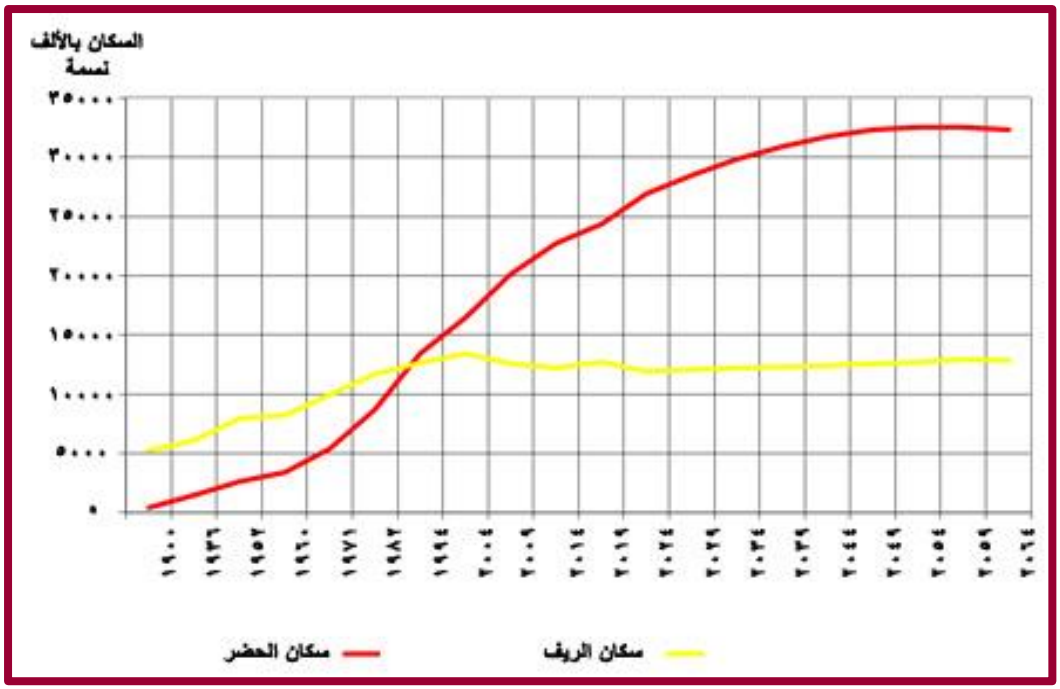

شكل رقم (٣٧) مقارنة تطور سكان الحضر إلى الريف بالمغرب خلال الفترة من ١٩٠٠ – ٢٠٦٤م

١-٤-١-٢ المدن محرك للتنمية الاقتصادية

فالمدن تساهم بأكثر من ٤/٣ الناتج العام الداخلي، والمدن مورد رئيس للدخل الضريبي للدولة والمدن مجال للاندماج بالنسبة للمهاجرين من القرى حيث أكثر من مليون قروي هاجروا إلى المدن في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤م، والمدن مجال للتنمية وتهيئة السكان من أجل مواجهة تحديات المستقبل.

---

[٧٠] وزارة الاسكان والتعمير والتنمية المجالية،٢٠٠٩م، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب"، عرض مرئي، المؤتمر الإقليمي الثاني للمبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية، الأردن.

١-٤-١-٣ المدينة تحقق الأهداف الاجتماعية

خلال فترة ١٥ سنة المقبلة ستوفر المدن بالمغرب أكثر من ٢٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً بدلاً من١٥٠ ألف فرصة عمل عام ٢٠٠٧ حيث كان بالتجمعات الحضرية بالمغرب التالي:

- مليون نسمة من السكان في سن العمل متعطلون.
- أكثر من ثلاثة ملايين نسمة بالحضر في وضع اجتماعي حرج:
  - ٢٧% منهم تحت خط الفقر.
  - ٧٣% فوق خط الفقر بفارق ضئيل.

١-٤-١-٤ تحديات تواجه إدارة التنمية في المدن

- أكثر من ٩٥% من النفايات الصلبة لا يتم تدويرها تمثل نحو ٨ مليون طن/السنة.
- أكثر من ٩٠% من النفايات السائلة لا يتم تدويرها تمثل نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب/السنة.
- أكثر من٣٠ % من المباني السكنية يتم بناؤها سنويا فوق أراضي زراعية بضواحي المدن في غياب أى تخطيط.

١-٤-١-٥ إدارة المدن الحضرية

من المتعارف عليه اليوم أن الإدارة الجيدة يلزمها تمكين المدينة من أن تصبح:

- محركا للنمو الاقتصادي.
- ملاذا للفئات الفقيرة من أجل تحسين واقعهم الصعب.
- أداة قادرة على حل المشاكل البيئية المعقدة.
- الاستجابة للاحتياجات الملحة اليومية للسكان.
- ضرورة استيفاء المشاريع التي تنجزها القطاعات الحكومية لمتطلبات العدد (الكم) لكن مع تأمين الجودة (الكيف).
- العمل والتدخل المتوازي على جبهات متعددة: الاقتصادية، الاجتماعية، البنية التحتية، التأهيل والتدريب المهني، الأمن، ..إلخ.
- وضع المدن وبالتالي الدولة في مستوى التنافسية الاقتصادية العالمية.

١-٤-١-٦ وضع إستراتجية وطنية لتنمية المدن الحضرية

يعتبر وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الحضرية مطلب ملح للإرتقاء بالسياسات العامة، وهذا يقتضي:

- الوعي بمشاكل المدينة والالتزام سياسياً بالعمل على حلها (أساس التعاقد ما بين الناخب والمنتخب)
- الالتزام بمسار استدامة التنمية الحضرية.

- العمل على تطوير دور القطاع العام والحكومي في المدينة.
- تقتصر تدخلات الوزارات على برامج "تصحيحية" عبر تأهيل المدن وإعادة الهيكلة.
- تتجلى تدخلات الوزارات في تلبية المتطلبات المحلية من خلال برامج عمومية تتباين طريقة بلورتها وتنفيذها حسب الصلاحيات المخولة للمصالح الخارجية.
- ينحصر عمل المراكز المحلية في الأعمال المحلية اليومية في غياب تصور واضح ورؤية مستقبلية، وذلك مع تزايد دور القطاع الخاص في تلبية الخدمات الحضرية.

١-٤-١-٧ إنجازات تجربة التنمية الحضرية المغربية

- إطلاق مشاريع كبرى للتنمية الحضرية (مشروع تجميل ضفاف "نهر أبو رقراق" بالعاصمة الرباط، والقطب الحضري "أُنفا" بالدار البيضاء)
- إيجاد مؤسسات مكلفة بالتطوير الحضري (شركات ذات اقتصاد مختلط)
- اقتراح إطار قانوني للتعمير (لائحة التعمير)
- وضع سياسات قطاعية حضرية لتفادي المشاكل الحضرية (المخطط الأزرق للسياحة، ورؤية ٢٠١٥ للانتعاش التجاري وتوفير الخدمات، مخططات مديرية للتجارة)
- القيام بدراسات تجريبية للتنمية الحضرية تأخذ بعين الاعتبار الأسس الحضرية، والتنسيق بين الجهات المعنية. (تجربتا مدينتي سطات والجديدة)

ويوضح الشكل رقم (٣٨) التوجهات الإستراتيجية للتنمية الحضرية المقترحة، والشكل رقم (٣٩) الآليات المقترحة لتنفيذ الاستراتيجية الحضرية المقترحة بالمغرب.

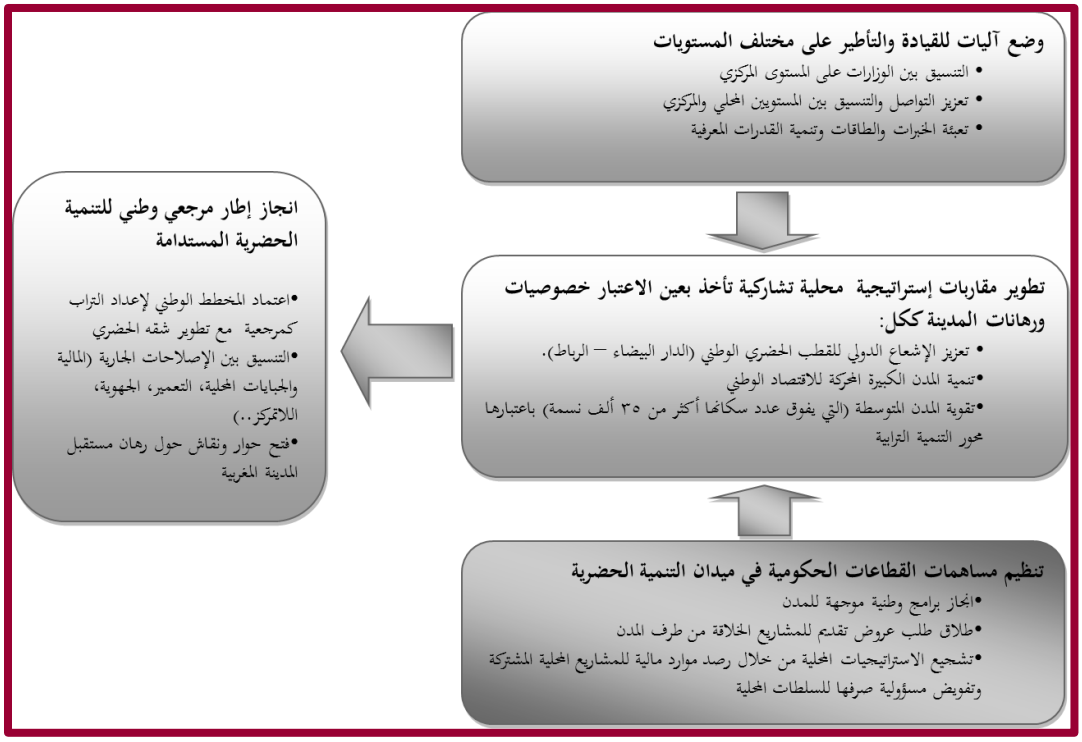

شكل رقم (٣٨) التوجهات الإستراتيجية للتنمية الحضرية المقترحة

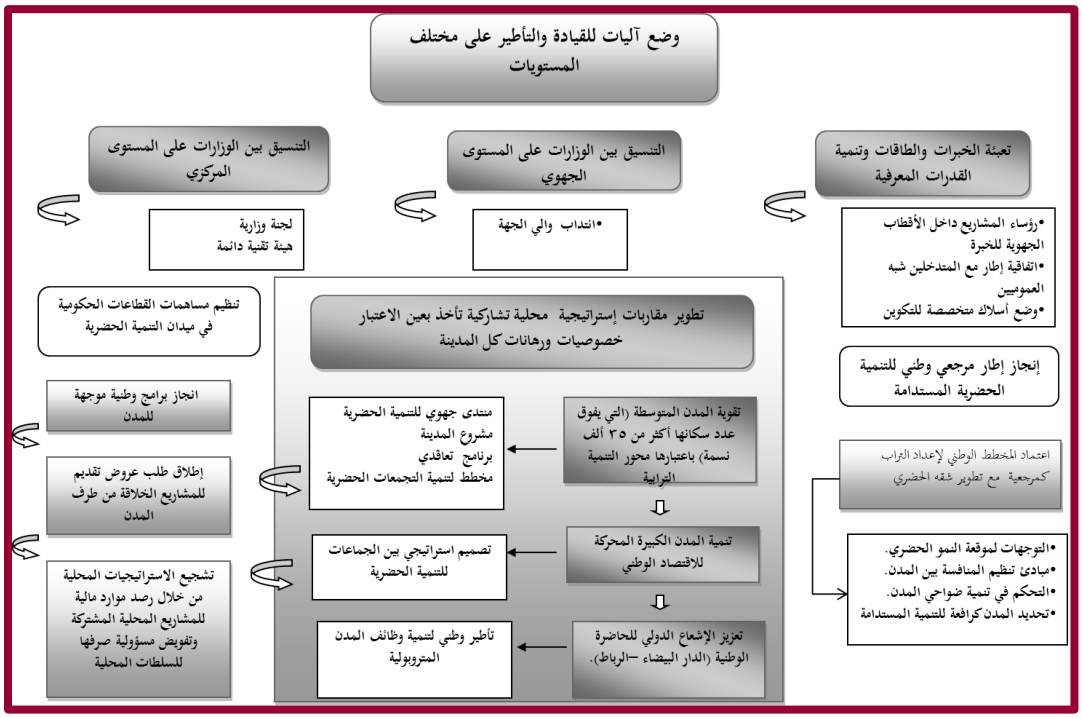

شكل رقم (٣٩) الآليات المقترحة لتنفيذ الاستراتيجية الحضرية المقترحة بالمغرب

١-٤-٢ المرصد الحضري الوطني السعودي

١-٤-٢-١ نشأة المرصد الحضري السعودي

تم البدء في إنشاء وتشغيل المرصد الوطني مع نهاية عام ٢٠٠٩م من خلال وزارة الشئون البلدية والقروية، بمبادرة من المعهد العربي لإنماء المدن[٧١].

١-٤-٢-٢ مهام المرصد الحضري السعودي

- مساعدة وبناء القدرات اللازمة لإنشاء وتشغيل المراصد الحضرية المحلية بعواصم المناطق الثلاثة عشر بالمملكة، بالإضافة إلى محافظتي جدة والطائف (١٥ مرصداً حضرياً محلياً).
- الربط بينه وبين بقية المراصد الحضرية عن طريق شبكة الانترنت.
- توحيد المعايير والمواصفات لإنشاء وتشغيل المراصد الحضرية المحلية وتوجيه نظم قواعد بياناتها، دون المساس بحريتها في تحديد خصوصياتها الحضرية المحلية.
- تشجيع وتيسير عملية المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني عن طريق مؤسسية مستدامة لتنظيم اجتماعات ولقاءات وحلقات نقاش متعددة.
- إعداد إطار لمؤشرات التنمية الحضرية يعكس القضايا الأساسية لعملية التحضر بأي مستوى ويؤدي إلى تشخيص الوضع الحضري الراهن ومساره، وأن يكون هذا الإطار قابل للتحديث

[٧١] وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المرصد الحضري الوطني، المملكة العربية السعودية.

لتحليل المؤشرات حسب المتغيرات المستجدة ويمكن من المقارنة بين أوضاع المدن بالقطر والإقليم والمستوى العالمي.

- نقل وتوطين أفضل الممارسات عن طريق التواصل بشبكة المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنيروبي والمراصد الحضرية الإقليمية والوطنية والمحلية بالعالم.

١-٤-٢-٣ إنجازات المرصد الحضري السعودي

- **إجراء دراسات ومشاورات واسعة لإعداد إطار المؤشرات الحضرية**، واختيار حزم المؤشرات للإطار بما فيها مؤشرات خصوصية المملكة، وتوفير المعلومات والبيانات لحساب المؤشرات، وإزالة التناقضات والازدواجية بين الأهداف القطاعية التي تفرزها عملية تحليل المؤشرات الحضرية[٧٢].
- **التوعية بالمراصد الحضرية**، والمساعدة الفنية والإدارية لإنشاء وتشغيل وصيانة المراصد الحضرية المحلية.
- **إعداد تقرير وطني** كل عامين حول الوضع الحضري بالمملكة.
- **إنشاء قاعدة بيانات** للمرصد الحضري السعودي وربطها بالمراصد الحضرية المحلية بشبكة الكترونية.

١-٤-٣ المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى

١-٤-٣-١ نشأة المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة

تم تشكيل مجلس أعلى للمرصد ترأسه أمير منطقة المدينة المنورة، بالإضافة إلى العمل على وجود هيكل تنظيمي للمرصد منذ بدء عمل المرصد، وتم الاستعانة بالمرصد كآلية معلوماتية تساعد متخذي القرار وواضعي السياسات في تحديد الوضع الراهن ومتابعة أداء وتطوير السياسات وبرامج التنمية العمرانية بالمدينة المنورة.

ويتكون البناء المؤسسي للمرصد من مجموعة من الأجهزة التي تشكل فيما بينها هيكل المرصد الحضري، ويوضح الشكل رقم (٤٠) البناء المؤسسي للمرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى [٧٣]. ويتمثل الشركاء في إنشاء المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى في الجهات الثلاثة التالية:

- الإدارات الحكومية والخدمية
- مؤسسات المجتمع المدني

---

[٧٢] المرجع السابق، ص٥٠-٥٣.

[٧٣] أمانة منطقة المدينة المنورة، ٢٠٠٦م، "تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى"، المملكة العربية السعودية، ص ٢-٤.

- القطاع الخاص

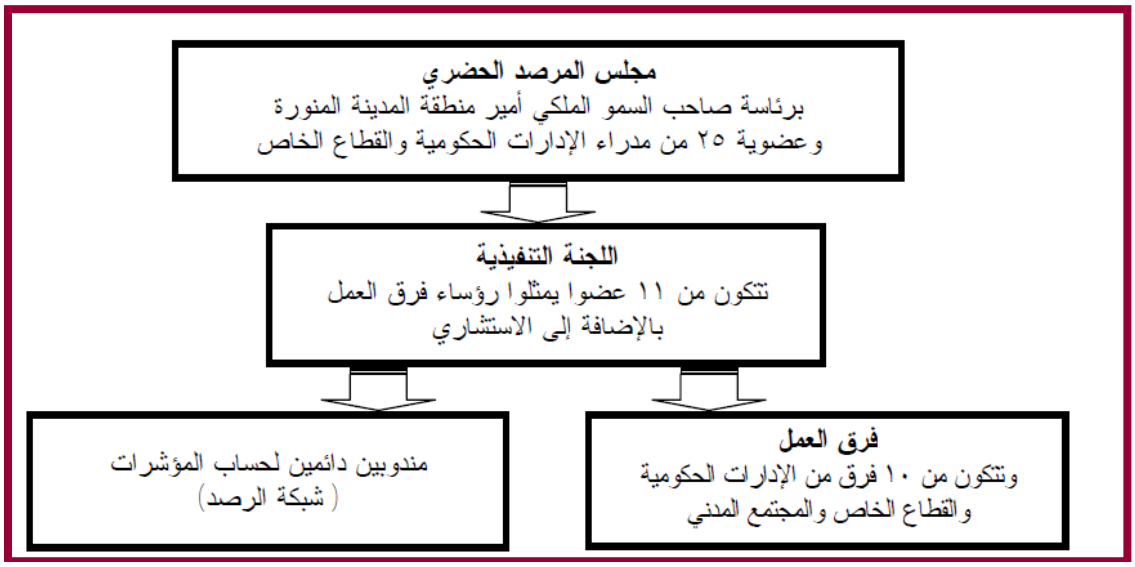

شكل رقم (٤٠) البناء المؤسسي للمرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى

وتعتبر مشاركة مختلف الجهات الحكومية والخدمية وفئات المجتمع في صناعة المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة هو المبدأ الأساسي لإنشاء وتشغيل المرصد وتنفيذ سياساته، ويوضح الشكل رقم (٤١) العلاقة بين الشركاء في إنشاء المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى.

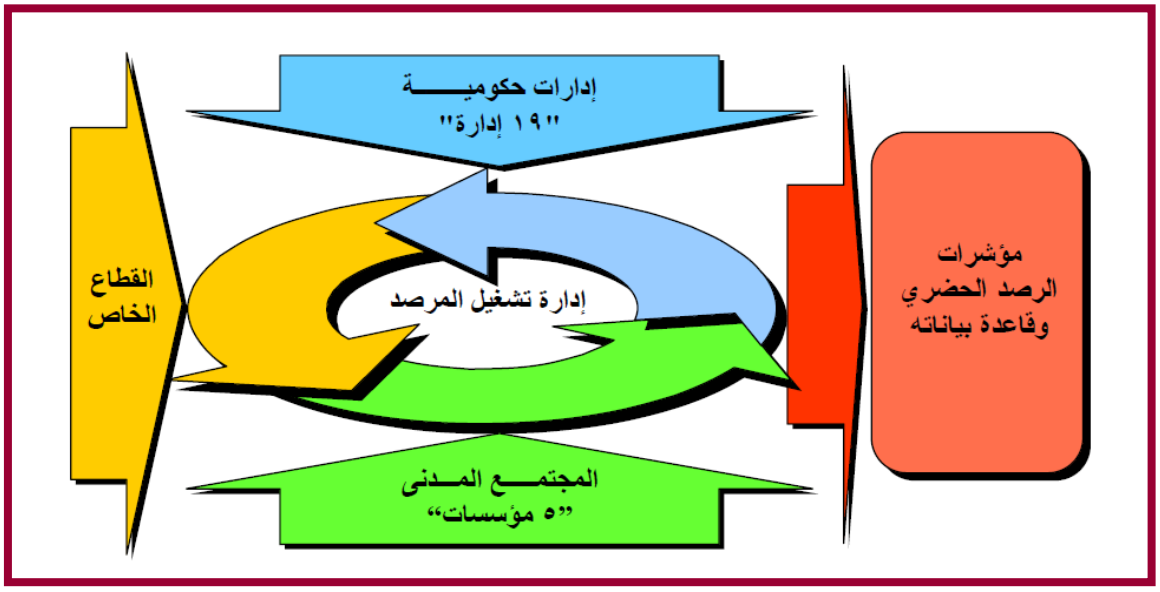

شكل رقم (٤١) العلاقة بين الشركاء في إنشاء المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى

١-٤-٣-٢ مهام المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة

تتمثل مهام المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى في التالي[٧٤]:

[٧٤] أمانة منطقة المدينة المنورة، ٢٠٠٦م، "تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى"، المملكة العربية السعودية، ص ٢-١.

- اختيار حزمة مؤشرات تفي بخصوصية المجتمع المحلي إضافة لمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات.
- العمل مع مجموعة الشركاء (الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني).
- تحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية عن طريق إجراء الدراسات والبحوث وعمليات الاستشارات والمناقشات المشتركة بين الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالمجتمعات الحضرية والإقليمية.
- إجراء مشاورات واسعة تتضمن بالأخص القطاع الخاص لمراجعة وإعداد خطة العمل الحضرية المحلية في إطار خطة التنمية الوطنية الشاملة.
- تحليل وصياغة الدروس المستفادة في تجارب ممارساته وكذلك أفضل الممارسات مع المراصد المحلية الأخرى.
- بناء القدرات على توليد المعلومات وإدارتها وتحليلها ونشرها بطرق منتظمة.
- التعاون مع المراصد الحضرية المحلية الأخرى بالمملكة لتبادل الخبرات.
- المشاركة في جميع الندوات الإقليمية والعالمية ذات الصلة بالمؤشرات والمراصد الحضرية.
- توفير قاعدة معلومات حضرية ومنهجية لجمع المؤشرات وتقديم التدريب للعاملين بالمرصد.
- تحويل الظواهر الملموسة نسبياً بالمجتمع إلى خصائص يمكن قياسها في جميع القطاعات (خدمات– نقل– سكان– إسكان...الخ) لاستنباط أولويات عمل تنمية المدينة.
- مساعدة المسئوليين في توضيح وفهم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية العمرانية والسكانية والبيئية داخل المدينة.

١-٤-٣-٣ إنجازات المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة

- إنشاء قاعدة بيانات المرصد الحضري[٧٥]:

تم تصميم برنامج قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية للمدينة المنورة لتضم كافة البيانات بمرونة عالية، وبأسلوب مبسط يمكن المستخدم من التعرف عليه بسهولة ويسر، وكذلك يمكن لصانع القرار من استرجاع قيم المؤشرات والسياسات المتعلقة بها وعقد المقارنات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، كما هو موضح بالشكل رقم (٤٢) منهجية تصميم قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى.

[٧٥] المصدر السابق، ص٣-٢.

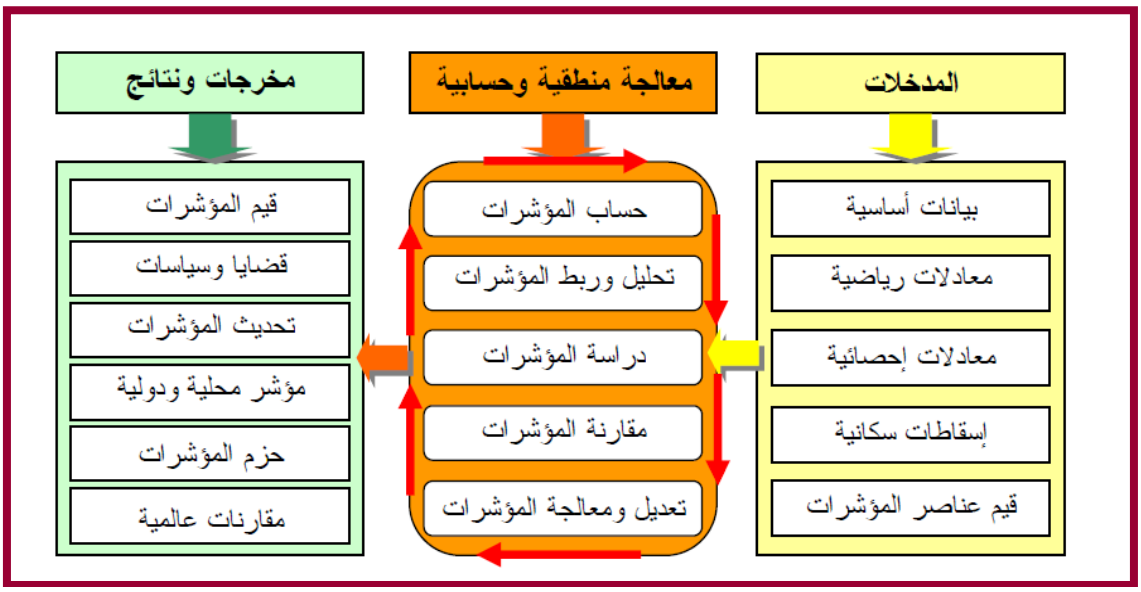

شكل رقم (٤٢) منهجية تصميم قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى

- **تدريب الكوادر اللازمة وإعداد دليل التشغيل.**
- **إصدار مجموعة من التقارير السنوية.**
- **اصدار قائمة بالمؤشرات الحضرية العالمية المتفق عليها بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات ذات الخصوصية بالمدينة المنورة**[٧٦] والمتمثلة في التالي:
  - مؤشرات مبادرة حماية الأطفال (مقترحة من قبل المعهد العربي لإنماء المدن)
  - مؤشرات التغذية
  - مؤشرات خاصة بالحج والعمرة
  - مؤشرات خاصة بمجتمع مدن المعرفة

ويوضح الجدول رقم (١٤) قائمة المؤشرات الحضرية وفق تصور المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى

جدول رقم (١٤) قائمة المؤشرات الحضرية وفق تصور المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى

المجموعة	المؤشرات الأولى		المؤشرات الإضافية		الجملة
	دولي	محلي	دولي	محلي	
الخلفية العامة	١٠	-	-	-	١٠
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٩	٦	٢	١	١٨
البنية الأساسية	٥	-	-	١	٦
النقل والمرور	٥	١	-	-	٦
إدارة البيئة	٥	٢	-	-	٧
المحليات	٩	٤	١	١	١٥
الإسكان	٨	٤	-	-	١٢
مبادرة حماية الأطفال	-	-	٢٢	-	٢٢
الحج والعمرة	-	-	-	٥	٥
مجتمع مدن المعرفة	-	-	٤	٢	٦
إجمالي عدد المؤشرات	٥١	١٧	٢٩	١٠	١٠٧

المصدر: أمانة منطقة المدينة المنورة، ٢٠٠٦م، "تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى"، السعودية.

---

[٧٦] أمانة منطقة المدينة المنورة، ٢٠٠٦م، "تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى"، المملكة العربية السعودية، ص١٣-١٤.

١-٤-٣-٤ تحليل جزئي للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تم إنتاجها

روجعت حزم المؤشرات التي تم إنتاجها والمرتبطة كل منها بمجال محدد، من حيث أسلوب حساب المؤشر ومقارنته بمثيله على مستوى المملكة، ومقارنته مع ما هو معلن من مؤشرات في المجالات نفسها على مستوى دول العالم النامي ودول العالم العربي من دول العالم المتقدم.

- وتوصل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى إلى **وضع معايير لاختيار القضايا الاجتماعية ذات الأولوية** والتي تمثلت في التالي:

- وجود إطار مرجعي تلتزم به المملكة إقليمياً أو دولياً يملي التزامات محددة حيال عدد من القضايا تعتبر بالنسبة إليها أولويات.
- شدة الحاجة إلى معالجة القضية نظراً للأضرار والمخاطر التي تنجم عنها وتصيب بعض المعنيين بها.
- إمكانية التدخل للتأثير على القضية واحتوائها ومعالجتها عن طريق تنفيذ مشاريع عملية ذات جدوى.
- ظهور نتائج إيجابية ملموسة خلال مدى زمني محدود.

- وانطلاقاً من هذه المعايير تم تكوين ملفات لقضايا تتوفر فيها هذه الشروط[٧٧]:

- أول ما يسترعي الانتباه إعلان الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها ١٩١ بلداً كمرجع دولي صالح للربط بين القضايا التي تهتم بها الوثيقة الدولية وبين القضايا التي يركّز عليها المرصد اهتمامه من أجل تحقيق تنمية مستدامة في المملكة عموماً، والمدينة المنورة الكبرى على وجه الخصوص، وذلك في مجالات الفقر والأسرة والتعليم.
- أما المرجعية المعتمدة الثانية فهي أجندة الموئل التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتضمنت حثّ الدول الأعضاء على إعمال الحقوق المتصلة بشئون المأوى وضرورة العمل على ضمان حيازته.
- أقرت جامعة الدول العربية في اجتماع القمة المنعقد في الجزائر عام٢٠٠٥م الإستراتيجية العربية للأسرة واعتبرتها مرجعية عربية رسمية، واعتبرت فيها الأسرة مؤسسة نواة وإطاراً طبيعياً توفر فيه الرعاية الواجبة لأبنائها والتفاعل مع متغيرات العصر والقيام بأدوارها ووظائفها في مختلف الأوساط الاجتماعية للحفاظ على القيم والمبادئ، ويوضح الجدول رقم (١٥) القضايا ومعايير الاختيار.

---

[٧٧] المصدر السابق صفحة ٤-١٧

جدول رقم (١٥) القضايا ومعايير الاختيار

القضية	المرجعية الدولية	شدة الحاجة للمعالجة	إمكانية التدخل	وجود نتائج سريعة ملموسة
١- تمادي الفقر	الإعلان الدولي للأهداف الإنمائية الألفية	شديدة الإلحاح	**للتنمية:** موجودة تتطلب التأثير على العوامل البنيوية **خدماتية:** رعاية وتخفيض	**بنيوية:** بعيدة المنال **خدمية:** سريعة النتائج
٢- واقع الحياة الأسرية	الإستراتيجية العربية للأسرة	شديدة الإلحاح	موجودة/ احتضان الوسط الاجتماعي	**حمائية:** متوسطة المدى **رعائية:** قريبة المدى
٣- نشر التعليم الابتدائي	الأهداف الإنمائية للألفية	شديدة الإلحاح	متوفرة- العمل على تنفيذ إلزامية التعليم	ممكنة على المديين القريب والمتوسط
٤- عدم كفاية مخرجات التعليم	الأهداف الإنمائية للألفية	ملحة	متوفرة	تنظيم دورات تدريبية، تجهيزات ووسائل تعليمية
٥- عدم مرونة توفر المسكن	أجندة الموئل٢	ملحّة	محدودة	بعيدة المدى مرتبطة بتوفر الإمكانات
٦- تفاوت الشروط السكنية	أجندة الموئل٢	ملحّة	محدودة	إدخال تحسينات ممكنة على المدى المتوسط

المصدر: " تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى"-٢٠٠٦م

١-٤-٣-٥ القضايا ذات الأولوية (المشاكل والتداعيات وتحديد أولي للسياسات)

أفرز تحليل المؤشرات العمرانية قضيتين أساسيتين (الخدمات، العشوائيات) حيث يتطلب وضعهما في دائرة الاهتمام وذلك في إطار مجموعة من السياسات التي يمكن أن تتعامل معها وتستجيب لهم[٧٨].

- **قضية الخدمات**

يتلخص الهدف من هذه الدراسة محاولة الكشف عن الوضع الحالي لمراكز الخدمات، بأحياء المدينة المنورة الكبرى ومن ثم تقويم أداء هذه المراكز من حيث كفاءة التوزيع المكاني وفاعليته، وتنقسم دراسة قضية الخدمات إلى أربعة أقسام رئيسية:

القسم الأول: منها بعرض أساليب التحليل المستخدمة

القسم الثاني:محاولة تصنيف الخدمات القائمة بالأحياء ومن ثم تحليل النسق الحالي للمراكز التي تؤدي تلك الخدمات.

القسم الثالث:على تقويم أداء تلك المراكز.

القسم الرابع: والأخير فيتعرض للتصور الأولي المقترح لتوزيعها – وأسسه النظرية – في ضوء ما تسفر عنه عملية التقويم، ويوضح الشكل رقم (٤٣) نمط توزيع الخدمات المقترح بالمدينة المنورة.

[٧٨] المصدر السابق صفحة ٤-٣٥

- **قضية العشوائيات**[٧٩]

تمثل المناطق العشوائية ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد، يتداخل فيها العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدرجة تجعل من عملية تحليل تلك الظاهرة لعناصر أولية مهمة صعبة، يتشابك فيها كم هائل من العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الأسباب والنتائج، والظاهرة ليست بالحديثة، فهي مرتبطة بتاريخ المدن وإن كانت تأخذ أبعاداً خاصة في حالات التطور من المدن ذات البعد الوظيفي الواحدإلى المدن متعددة الوظائف، مع التطورات المصاحبة في حجم السكان والتركيب الاجتماعي.

تشكل قضية التطوير المتكامل للمناطق العشوائية بالمدينة المنورة أحد القضايا التي تتطلب الاقتراب "بواقعية" من حجم و نوعية المشاكل القائمة – في هذه المناطق – بأبعادها المختلفة، في هذا الإطار تنقسم دراسة المناطق العشوائية بالمدينة المنورة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الثاني:رصد الأوضاع الراهنة بتلك المناطق من خلال المؤشرات الميدانية التي أتاحها المرصد الحضري.

القسم الثالث:طرح الملامح الأساسية للسياسات المقترحة للتطوير في ضوء النتائج التي تسفر عنها دراستنا في القسمين الأول والثاني.

القسم الأول:استعراض تجربة أمانة المدينة المنورة (حجم وأبعاد المشكلة– إستراتيجية التطوير– جوانب النجاح والقصور).

[٧٩] المصدر السابق صفحة ٤-٣٩

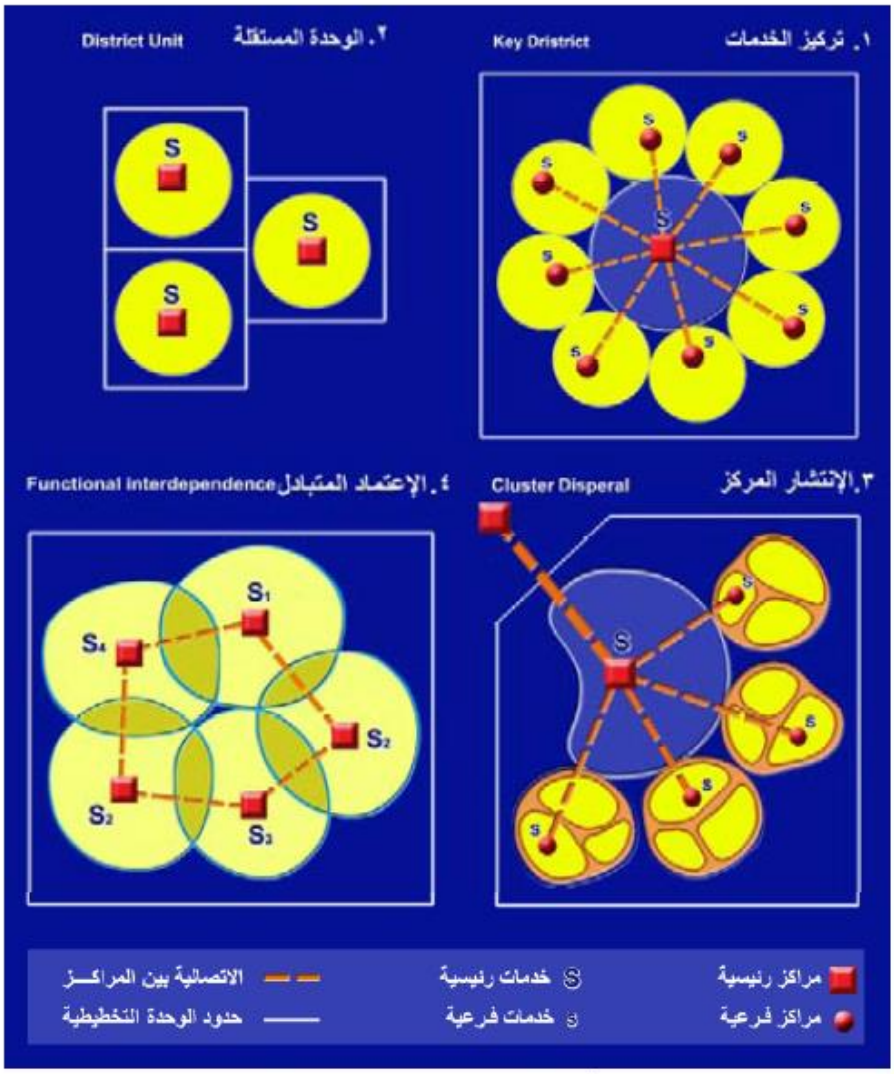

المصدر: إعداد خبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٤٢٧هـ

شكل رقم (٤٣) نمط توزيع الخدمات المقترح بالمدينة المنورة

١-٤-٣-٦ تقييم تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى

بواسطة خبراء بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة والمعهد العربي لإنماء المدن، بالإضافة إلى إصدار تقرير مؤشرات الرصد الحضري المفاهيم وطرق الحساب،وبعض الإصدارات الأخرى المتعلقة بالمشاكل الحضرية في المدينة المنورة.

وتقديرا لأعمال المرصد فقد حاز على الجائزة الأولى لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية في دورتها السابعة لعام ١٤٢٨هـ، كما تم منحه جائزة الشرف للانجاز المتميز والتي يمنحها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل) وذلك تقديرا للريادة التي أثبتها ولتميزه في مجال المراصد الحضرية.، كما أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جائزة الموئل للتميز في المراصد الحضرية باسم " جائزة المدينة المنورة والموئل للمراصد الحضرية" لتشجيع عمل المراصد الحضرية العربية والإسلامية وتحفيز المدن والدول التي لا تملك مراصد حضرية لإقامة مثل هذه المراصد.

١-٤-٤ المرصد الحضري الوطني المصري

١-٤-٤-١ تعريف المرصد الحضري الوطني المصري

يعرف المرصد الحضري الوطني المصري بأنه "إدارة عامة ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للتخطيط العمرانى ويقوم بدور التنسيق بين الجهات المعنية بعمليات التنمية العمرانية فى مصر على المستويين المركزى والمحلى، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها لإنتاج مؤشرات عمرانية ولتزويد واضعي سياسات التنمية ومتخذى القرار بالمعلومات والمساهمة فى إعداد وتطوير السياسات الوطنية العمرانية".

١-٤-٤-٢ إنشاء المرصد الحضري الوطني المصري

- أنشأ المرصد الحضري الوطني بموافقة السيد وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية فى مايو ١٩٩٩م أن تتولى الهيئة العامة للتخطيط العمراني، من خلال المرصد الوطنى الحضرى، إعداد المؤشرات الحضرية على المستويين الوطنى والمحلى.
- ونص قانون البناء ١١٩ لسنة ٢٠٠٨م على إختصاصات الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وخاصة (المادة السادسة) بند (٩) والتى منحت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى مسؤولية تقييم وتحديث المعلومات والمؤشرات العمرانية بالتنسيق مع مراكز المعلومات على المستويات المختلفة، كما قررت المادة السابعة من القانون أن يكون بكل إقليم إقتصادى مركزاً إقليميا للتخطيط والتنمية العمرانية يتبع الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ويباشر إختصاصت الهيئة بالإقليم، ويصدر قرار من الوزير المختص لتنظيم هذه المراكز وإختصاصاتها.
- وفى هذا الصدد أصدر السيد وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية القرار رقم ٢٤٣ لسنة٢٠٠٩م فى شأن تنظيم المراكز الإقليمية للتخطيط والتنمية العمرانية التابعة للهيئة العامة للتخطيط العمرانى حيث حددت المادة ١١ من لائحة تنظيم المراكز الإقليمية للتخطيط والتنمية العمرانية التابعة للهيئة العامة للتخطيط العمرانى تضمن وحدة المرصد الحضرى بالمركز الإقليمى.
- وصدر قرار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٠م بإنشاء الإدارة العامة للمرصد الحضري ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للتخطيط العمراني. ويوضح الشكل رقم (٤٤) الهيكل المؤسسي للمرصد الحضري الوطني المصري.

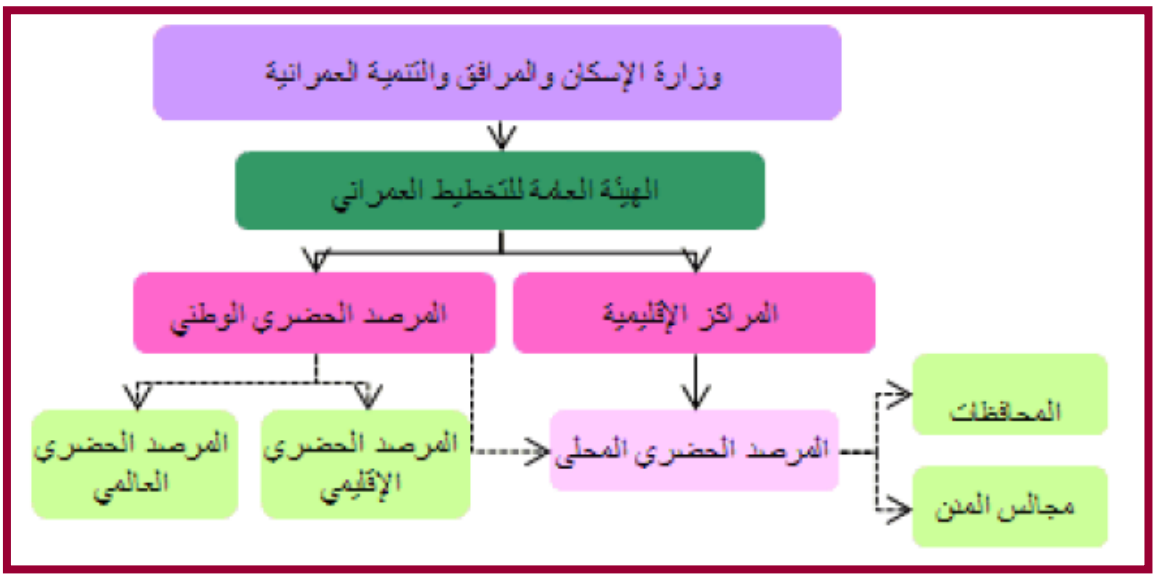

شكل رقم (٤٤) الهيكل المؤسسي للمرصد الحضري الوطني المصري

- وقد تم اختيار الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتشرف وتؤسس المرصد الحضري المصري للأسباب التالية:

- لإرتباط أنشطة المرصد الحضري الوطني بمهام الهيئة العامة للتخطيط العمراني باعتبارها جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية ومتابعة تنفيذها .
- قدرة الهيئة على التنسيق بين الشركاء والجهات المعنية على المستوى المركزي والمحلي.
- توافر الكوادر والمهارات الفنية القادرة على استخدام التقنيات الحديثة.
- إمكانية متابعة تحليل أوضاع العمران من خلال المراكز الفرعية للهيئة بالأقاليم.

١-٤-٤-٣ أهداف المرصد الحضري الوطني المصري

يهدف المرصد الحضرى الوطنى إلى تزويد متخذى القرار وصانعى السياسات بالمؤشرات والمعلومات التى تعكس الأوضاع العمرانية فى مصر وذلك لتقويم السياسات التنموية الوطنية، وتضمنت أهداف المرصد الحضرى الوطنى:

- إنشاء شبكة متكاملة من المراصد الحضرية المحلية لتنسيق الجهود بين الجهات فى عمليات متابعة وتقويم جهود التنمية.
- إنتاج التقارير التى تعكس حالة العمران المصرى وقضايا الإسكان من خلال جمع البيانات الأولية ميدانيا وتحليل الإحصاءات التى تصدرها الجهات الأخرى كالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ومركز معلومات مجلس الوزراء، والإحصاء الزراعى، وتقرير حالة البيئة وغيرها من الجهات الحكومية فى مصر.

١-٤-٤-٤ مهام المرصد الحضري الوطني المصري

وتتمثل أهم مهام المرصد الحضري المصري في التالي[٨٠]:

- إعداد وتحليل المؤشرات الحضرية لجمهورية مصر العربية مع إنتاج تقرير عن حالة العمران المصري.
- رصد تطور السياسات التنموية على المستويين الوطني والمحلي.
- بناء قدرات وتدريب العاملين بالهيئة وشركائها على استخدام المؤشرات في بلورة المخططات العمرانية وإدارة المدن.
- تنظيم لقاءات دورية (محلية وعربية).
- ربط العمل بالمراصد الحضرية المحلية بالعالم والبلدان العربية والمرصد الحضري العالمي.
- استقطاب دعم جهود المرصد الحضري العالمي في تأسيس قاعدة بيانات تسمح بالدراسات المقارنة، ونقل الخبرات والدروس المستفادة، واستكمال مقررات المرصد الحضري العالمي، واستكمال مقررات المرصد الحضرى العالمى ضمن جدول أعمال الموئل.
- إستخدام المؤشرات الحضرية فى عمليات إعداد المخططات العمرانية.
- متابعة وتحديث المؤشرات وإستنباط مؤشرات جديدة تعكس الخصوصية الإجتماعية والعمرانية والبيئية لمصر والمجتمع العربى.
- قياس كفاءة المؤشرات فى إعداد صياغة سياسات التنمية العمرانية تسمح بالدراسات المقارنة؛ ونقل الخبرات والدروس المستفادة.

١-٤-٤-٥ الهيكل التنظيمي للمرصد الحضري الوطني المصري

- **مجموعة الأعمال الاستشارية :(Consultation)**

وهي مجموعة عمل مكونة من الخبراء المتخصصين يتم تحديدهم طبقا لاحتياجات العمل ويعملون مع فريق العمل بالمرصد كفريق عمل واحد فى إعداد المؤشرات الحضرية.

- **مجموعة التنسيق والاتصال:(Communication & Coordination)**

وهي مجموعة عمل تقوم بالاتصال والتنسيق بين الجهات التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وباقي الجهات المعنية بالتنمية، ووضع نظام لتجميع وتطوير البيانات وتجهيز المعلومات والمؤشرات.

- **مجموعة المؤشرات والنظم:(Indicator & GIS)**

وهى مجموع عمل تقوم بتجميع البيانات وإدخالها وإعداد الخرائط وتحليل البيانات، وكذلك تدريب العاملين بالمراصد الحضرية المحلية على G.I.S وفى تطوير المؤشرات[٨١].

---

[٨٠] المصدر السابق

[٨١] المصدر السابق

١-٤-٤-٦ مراحل العمل بالمرصد الحضري المصري

للمرصد الحضرى الوطنى خطة عمل تمتد من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٢، على بعدين قصير المدى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م) وطويل المدى (٢٠٠٥ – ٢٠٢٢م) على المستويات المحلية والاقليم العربى والتعاون الدولى، وترجمة الخطة إلى برامج المدى ومشروعات منفذة على المدى القصير معنية بقضايا الإسكان وتنمية الأراضى بصفة خاصة، والتنمية العمرانية بصفة عامة، ويوضح الشكل رقم (٤٥) خطة عمل المرصد خلال الفترة من (٢٠٠٥ –٢٠٢٢م)[٨٢].

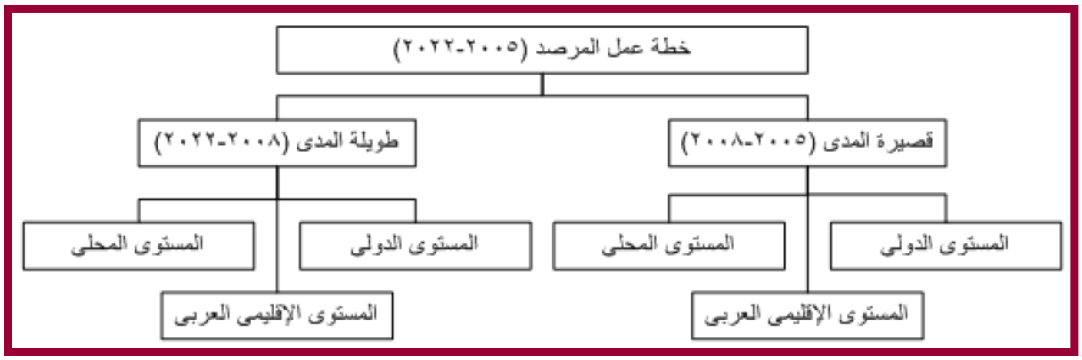

شكل رقم (٤٥) خطة عمل المرصد خلال الفترة من (٢٠٠٥ –٢٠٢٢م)

١-٤-٤-٧ إنجازات المرصد الحضري المصري

أ- إنجازات المرحلة التحضيرية

- رفع كفاءة العاملين بالمرصد من خلال التدريب داخل وخارج مصر.
- إعداد المؤشرات الحضرية التي تضمنها تقرير مصر المقدم لمؤتمر اسطنبول عام ٢٠٠١م
- إعداد دراسة حول "الإسكان بمصر: المشاكل والقضايا ومقترحات الحلول" عام ٢٠٠١م انتهت إلى التالي[٨٣]:

- تحديد قضايا الإسكان، وحالة الرصيد السكنى والبيئة المحيطة، ومتغيرات تشغيل سوق الإسكان، ونظم التمويل الفعالة.
- إعداد الدراسات المتعلقة بتنمية الأراضي.
- إعداد دراسة حول: "تقدير الاحتياجات الإسكانية باستخدام المؤشرات"، وقد تم تقديمها الى جامعة الدول العربية فى ابريل ٢٠٠٥م، و انتهت الدراسة الي ضرورة إعداد نظرة شاملة عن قضايا الإسكان ورصد التغيرات التي تطرأ علي سوق الإسكان في مصر.

- إطلاق موقع الكتروني على شبكة المعلومات العالمية يتضمن أبرز وأهم أنشطة المرصد الحضري الوطني المصري، والموقع متاح باللغتين العربية والإنجليزية، ويوضح الشكل رقم (٤٦) الواجهة الرئيسية للموقع الإلكتروني للمرصد الحضري الوطني المصري.

---

[٨٢] المصدر السابق

[83] http://nuo.gopp.gov.eg/

شكل رقم (٤٦) الواجهة الرئيسية للموقع الإلكتروني للمرصد الحضري الوطني المصري

ب-إنجازات خطة العمل "الخطة قصيرة المدى" (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ م)

- تم تنفيذ خطة العمل قصيرة المدى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م) فى صورة مشروعات متكاملة ركزت علي مجالات الأنشطة التالية:

- متابعة وتقييم المتغيرات التى تطرأ على سوق الإسكان
- تخطيط وتنمية الأراضي، ويوضح الشكل رقم (٤٧) انجازات خطة العمل قصيرة المدى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م)

شكل رقم (٤٧) انجازات خطة العمل قصيرة المدى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م)

ت-إنجازات خطة العمل "الخطة قصيرة المدى" (٢٠٠٩ – ٢٠١٢ م)

- تم تنفيذ الخطة قصيرة المدى (٢٠٠٩ – ٢٠١٢م) فى صورة إعداد المؤشرات الحضرية ضمن المخططات الإستراتيجية العامة وإعداد مؤشرات متخصصة لبعض مدن عواصم المحافظات:

- تضمنت المخططات الإستراتيجية المؤشرات الحضرية لعدد ١٧٦ مدينة شاملة المدن التي تم الانتهاء منها والمدن الجاري إعداد مخططاتها.
- تم إعداد مؤشرات حضرية متخصصة لعدد ٧ مدن عواصم الأقاليم (القاهرة – الإسكندرية – الإسماعيلية – طنطا– المنيا– أسيوط – أسوان).
- دمج مشروع إعداد المؤشرات الحضرية المتخصصة ضمن مشروع آليات تنفيذ المخطط الإستراتيجي لتنمية جنوب مصر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالقاهرة حيث:
- جاري تطبيق المؤشرات الحضرية المتخصصة علي باقي مدن عواصم المحافظات. حيث أختيرت ١٠ مدن تم البدء فى٤ مدن منهم (مرسى مطروح، الخارجة، سيدي برانى، سوهاج).
- بدء العمل فى تحديث المؤشرات الحضرية المتخصصة لمدينة أسوان إحدى سبع مدن عواصم الأقاليم.

ث-إعداد وتطوير المؤشرات

- إعداد المؤشرات الحضرية على المستوى الوطنى والمحلى لمدينتي طنطا والإسماعيلية وتضمينها فى التقرير الوطنى المقدم فى مؤتمر أسطنبول.

- تطوير المؤشرات الحضرية فى مجال الإسكان وإعداد دراسة حول "الاسكان بمصر: المشاكل والقضايا ومقترحات الحلول" بالتعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي KOICA.

ج- تنظيم ورش العمل والحلقات النقاشية

- ورشة عمل تدريبية حول "دور المراصد الحضرية وأهمية إعداد المؤشرات" – مؤتمر التوازن البيئى والتنمية الحضرية المستدامة – فبراير ٢٠٠٠م.
- ورشة عمل تدريبية حول "كيفية إعداد المؤشرات ووضع خطة عمل للمرصد الحضرى الوطنى" – أغسطس ٢٠٠٠م.
- ورشة عمل تدريبية حول "تأهيل وإعداد المدربين بالمراصد الحضرية بالبلدان العربية" – مؤتمر تأمين الحياز والإدارة الحضرية الجيدة – أبريل ٢٠٠١م.
- تنظيم حلقة نقاشية حول "تسهيل الدعم المالى والفنى للمرصد الحضرى الوطنى" – مارس ٢٠٠٢م.

ح- الدراسات المتخصصة

ساهم المرصد الحضري المصري بشكل واضح في دراسة أعدتها وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (الهابيتات)، والوكالة الكندية الدولية للتنمية والتي استهدفت التعرف علي وضع سوق الإسكان للمدن الرئيسية التي تمثل عواصم الأقاليم السبعة وهي: "القاهرة، أسيوط، المنيا، طنطا، الإسماعيلية، الإسكندرية وأسوان" في ضوء دراسة وقياس مجموعة من المؤشرات المرتبطة بقطاع الإسكان، وذلك من خلال تحليل البيانات الأولية والثانوية المتعلقة بسوق الإسكان في تلك المدن وتمثلت البيانات الأولية فى مجموعة البيانات التي تم جمعها من المسح الميداني الذي قام به المرصد الحضري الوطني بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني والإدارات المحلية بالأحياء، وفيما يلي أهم المؤشرات التي تناولتها هذه الدراسة:

- **مؤشرات قيمة الأرض**

وتضم مؤشرات أسعار الأرضى و المباني.

- **مؤشرات جودة المنطقة السكنية**

وتضم مؤشرات كل من مساحة قطعة الأرض ومساحة الوحدة السكنية ونصيب الفرد من أرض الإسكان والمسطح السكني.

- **مؤشرات توصيف المخزون السكني**

نوع الوحدة السكنية، نوع حيازة الوحدة السكنية، استخدام الوحدات بمباني السكن العادية، أسباب شغور الوحدات السكنية.

- **مؤشرات جودة المسكن**

وتضم تراخيص المباني السكنية، ارتفاعات المباني السكنية، عمر المبنى السكني، التوافق مع معايير السلامة والأمان، حالة المبنى السكني الدائم.

- **مؤشرات الاتصال بالمرافق والتمتع بالخدمات العامة**

وتتمثل في اتصال الوحدة السكنية بشبكات البنية الاساسية وعروض الطرق ومستوي الرصف، التلوث البيئي، نظام جمع المخلفات الصلبة، توافر الخدمات الاجتماعية.

- وبتحليل البيانات التي تم تجميعها سواء على مستوى المناطق أو المباني تم الخروج بمجموعة من النتائج كالتالي:

- كلما كانت الخدمات الصحية متوفرة بصورة جيدة بمنطقة ما كلما توافرت بها وسائل النقل المختلفة.
- تتميز مناطق الإسكان اللارسمي بالمدينة بطرق ضيقة أقل من ٥ متر وكذلك تتراوح ارتفاعاتها من دور إلى دورين، كما أن حالات المباني بها رديئة، وذات تشطيب خارجي رديء، وذلك

على عكس مناطق الإسكان الحضري التي تتميز بوجود العمارات السكنية بإرتفاعات تتراوح في الغالب من ٤ إلى ٨ أدوار وذات تشطيب خارجي جيد.

- المبنى غير المرخص ذو تشطيب خارجي رديء وكذلك حالته رديئة وفي الغالب يسكن به الأسر ذات الدخل المنخفض.
- تتدني حالات مواسير المياه والصرف الصحي في المباني الرديئة وتتحسن حالتها في المباني الجيدة.

- وتم الخروج بمجموعة من التوصيات التخطيطية على مستوى مناطق الإسكان بهذه المدن سواء مناطق يلزم لها توفير خدمات أو مرافق أو مناطق يلزم لها إحلال وتجديد وكذلك تم تحديد المناطق التي تمثل إمكانية بالمدينة.
- كما ساهم المرصد الحضري المصري في إعداد دراسة متعمقة عن "تقييم حالة التجمعات العمرانية في مصر باستخدام مصفوفة (DPSIR) وتضمنت أهم مخرجاتها التالي[٨٤]:

- **القوى الدافعة والضغوط:** وتشمل (السكان، الأرض والمياه، الفقر والبطالة، الهجرة، التحول العمراني)
  - بحلول عام ٢٠٥٠ سيصل تعداد مصر إلى ١٢٠ مليون نسمة منهم ٦٠% في الحضر.
  - لم تزد مساحة الأراضي المنزرعة عن ٣.٧٤% من إجمالي مساحة الجمهورية.
  - فرد من كل ٥ أفراد غير قادر على توفير إحتياجاته الأساسية.
  - زاددت نسبة الأراضي المخصصة للتجمعات العمرانية أكثر من ٦ أضعاف الزيادة في نسبة الأراضي المخصصة للزراعة خلال الفترة من ١٩٨٤ – ٢٠٠٧م.
  - ٧٤% من الأسر الفقيرة في مصر يزيد حجمها عن ٥ أفراد.
  - أكبر انتشار للفقر في محافظات الصعيد والمناطق الريفية.
  - الأميون وحاملوا الشهادات العليا أكثر عرضة للفقر من أصحاب الشهادات المتوسطة والعمالة الماهرة في المناطق الحضرية.
  - كلما زاد مستوى تعليم رب الأسرة زادت فرصة الأسرة في البعد عن الفقر.
  - إجمالي عدد المهاجرين لعام ٢٠٠٦م كان حوالي ٤.٧ مليون نسمة، وكانت أهم أسباب الهجرة هى العمل والزواج ومرافقة المهاجر.
  - الهجرة الريفية للمناطق الحضرية بمحافظات الاقصر وأسوان أوجدت نقص شديد في فرص العمل.
  - القطاعات الخدمية مثل قطاع التشييد تسهم في النمو الاقتصادي وأيضا قطاعات الخدمات الانتاجية مثل السياحة.

---

[84] http://nuo.gopp.gov.eg/

- **الوضع الراهن:** وتشمل (الهيمنة الحضرية ، وانتشار المناطق اللارسمية)

- المدن الكبرى تتفوق على بقية المدن سكانيا واقتصاديا وسياسيا، وهو ما يؤكد وجود فوارق إقليمية ضخمة لا تتغير مع مرور الزمن ولكن فقط تزداد أحجام السكان.
- المحافظات الاكثر فقرا بها العدد الأكبر من المباني المتهالكة، مما يؤكد العلاقة بين الفقر وانتشار المناطق اللارسمية.

- **الأثر:** (التحولات في استعمالات الأراضي – التدهور البيئي)

- زيادة مساحات الأراضي المخصصة للتجمعات العمرانية على حساب الأراضي المخصصة للزراعة.
- خلال الفترة من ١٩٨٤ – ٢٠٠٧م ظهرت أغلب الأراضي المضافة لأغراض الزراعة شرق وغرب الدلتا، كما انخفضت مساحة البحيرات الشمالية بأكثر من ٢٠٠ ألف فدان بالإضافة إلى التآكل بالمناطق الساحلية على فرعى النيل (رشيد ودمياط).
- بالإضافة لكون مشكلة التعدي على الأراضي الزراعية هى المشكلة البيئية الرئيسية بمصر، كذلك تظهر بوضوح قضية المياه حيث تمثل مشكلة أساسية (كما، ونوعا).

- **الاستجابة:** (ما تقوم به الدولة، التوصيات)

حيث تقوم الدولة حاليا بالمشروعات التالية:

- المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢م
- مشروع تنمية قناة السويس وسيناء
- مشروع المثلث الذهبي للتعدين
- مشروع تنمية الساحل الشمالي
- تشريعات جديدة لضبط سوق الاسكان
- صندوق تمويل المساكن

وباستخدام نظم المعلومات الجغرافية تم التوصل إلى أن حوالي ٤٠% من إجمالي مساحة مصر صالحة للتنمية في القريب العاجل.

- **التوصيات:**

- الاستثمار في الانسان
- الاستثمار في المكان
- الاستثمار في التكنولوجيا والادارة
- الخروج من الوادي والدلتا
- التحول للاقتصاد الصناعي
- تعديل الشروط المرجعية لعمليات إعداد المخططات الاستراتيجية وتشجيع الأبحاق في التخطيط

تقييم حالة التجمعات العمرانية فى مصر
باستخدام مصفوفة DPSIR

الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

❑ القوى الدافعة والضغوط

السكان – الأراضى والمياه – الفقر – البطالة – الهجرة – النمو العمرانى

النمو السكانى

نمو السكان بمصر (إجمالى وحضر وريف) خلال أعوام (١٩٤٧-٢٠٤٦)

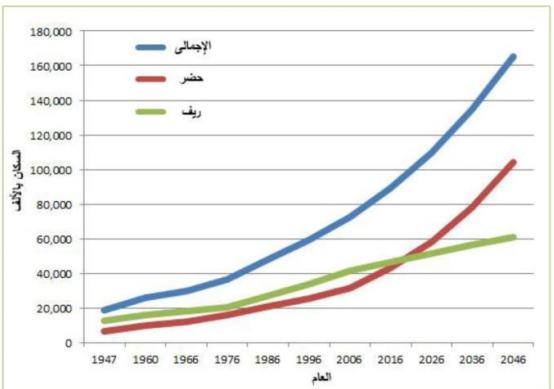

بحلول عام ٢٠٥٠ سيصل تعداد السكان بمصر إلى ١٢٠ مليون نسمة، ٦٠% منهم بالحضر.

الأراضى والمياه

استعمالات الأراضى بوادى النيل والدلتا والمناطق النائية (٢٠٠٩)

	استعمالات الأراضى	المساحة بالفدان
١	المساحة المنزرعة فى وادى النيل والدلتا، والمناطق النائية	٨,٥٦٠,٠٧٨
٢	المناطق الجارى استصلاحها	٣٣٢,٠٩٨
٣	إجمالى المساحة (المنزرعة والجارى استصلاحها)	٨,٨٩٢,١٧٦
٤	مساحة نهر النيل وكلا الفرعين	١٥٥,٧٠٤
٥	مساحة الأراضى المخصصة للتجمعات العمرانية	١,٠٢٩,٥٧٠
٦	مساحة الأراضى للطرق والسكك الحديدية والترع والمصارف	٢٩٠,٣٩٣
	المساحة الإجمالية لمصر	٢٣٨ مليون
	النسبة المئوية للأراضى المنزرعة والجارى استصلاحها	%٣.٧٤
	النسبة المئوية للأراضى المنزرعة والجارى استصلاحها والمخصصة للتجمعات العمرانية	%١٠.٣٨
	النسبة المئوية للأراضى المخصصة للإنتاج الزراعى والتجمعات العمرانية على حد سواء	%١٠.٧٤

لم تزد نسبة مساحة الأراضى المنزرعة عن ٣.٧٤% من إجمالى مساحة الجمهورية.

الفقر

توزيع السكان بمصر حسب مستوى الفقر (٢٠٠٥)

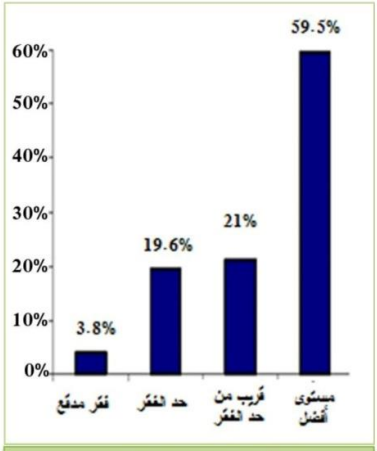

فرد من كل ٥ أفراد غير قادر على توفير احتياجاته الأساسية.

النمو العمرانى

التغير فى استعمالات الأراضى بوادى النيل والدلتا (١٩٨٤-٢٠٠٧)

	استعمالات الأراضى	المساحة (فدان) ١٩٨٤	المساحة (فدان) ٢٠٠٧	التغير فى المساحة (فدان) ١٩٨٤ – ٢٠٠٧
١	الأراضى المنزرعة فى وادى النيل والدلتا (شرق وغرب المناطق النائية)	٧,١٤٩,٦٩٥	٨,٥٦٠,٠٧٨	+١,٤١٠,٣٨٣
٢	أراضى الاستصلاح الزراعى الحالية		٣٣٢,٠٩٨	
٣	المساحة الإجمالية للأراضى المنزرعة وتحت الاستصلاح	٧,١٤٩,٦٩٥	٨,٨٩٢,١٧٦	+١,٧٤٢,٤٨١
٤	منطقة نهر النيل وفرعيه		١٥٥,٧٠٤	
٥	المستوطنات البشرية (المدن، القرى، النجوع)	٤٤٢,٨٦٥	١,٠٢٩,٥٧٠	+٥٨٦,٧٠٥
٦	الطرق، والقنوات الرئيسية والمصارف	١٨٢,٠٦١	٢٩٠,٣٩٣	+١٠٨,٣٣٢
	المساحة الإجمالية لمصر	٢٣٨ مليون	٢٣٨ مليون	
	نسبة استعمالات الأراضى للاستخدام الزراعى	%٣.٠٠٤	%٣.٧٤	
	نسبة استعمالات الأراضى للمستوطنات البشرية	%٥.٨٣٠	%١٠.٧٤٠	

زادت نسبة الأراضى المخصصة للتجمعات العمرانية أكثر من ٦ أضعاف الزيادة فى نسبة الأراضى المخصصة للزراعة خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٧.

الفقر

العلاقة بين الفقر وأحجام الأسر (٢٠٠٥)

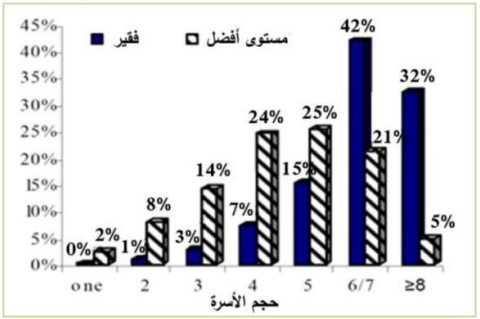

٧٤% من الأسر الفقيرة بمصر يزيد حجمها عن ٥ أفراد.

الفقر

انتشار الفقر بمحافظات الجمهورية (٢٠٠٦)

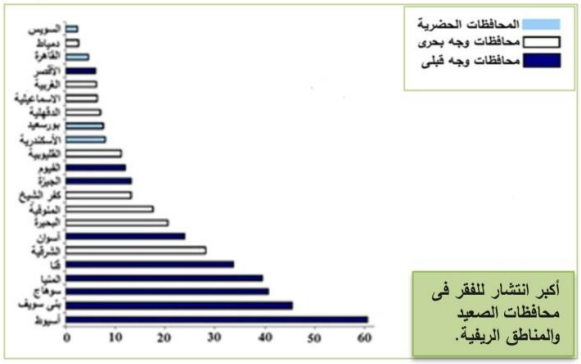

أكبر انتشار للفقر فى محافظات الصعيد والمناطق الريفية.

تقييم حالة التجمعات العمرانية فى مصر
باستخدام مصفوفة DPSIR

الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

❑ القوى الدافعة والضغوط

السكان – الأراضى والمياه – الفقر – البطالة – الهجرة – النمو العمرانى

الفقر

العلاقة بين الفقر والتعليم فى الريف والحضر (٢٠٠٥)

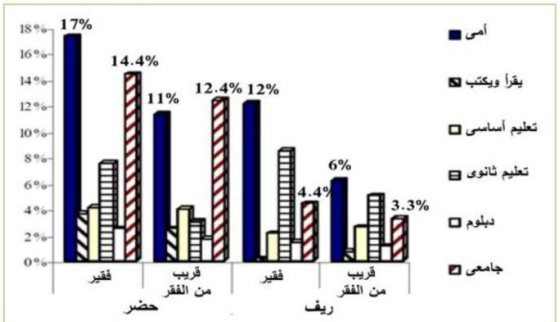

الأميون وحاملو الشهادات العليا أكثر عرضة للفقر من أصحاب الشهادات المتوسطة والعمالة الماهرة، فى المناطق الحضرية.

الفقر

انتشار الفقر حسب مستوى تعليم رب الأسرة (٢٠٠٥)

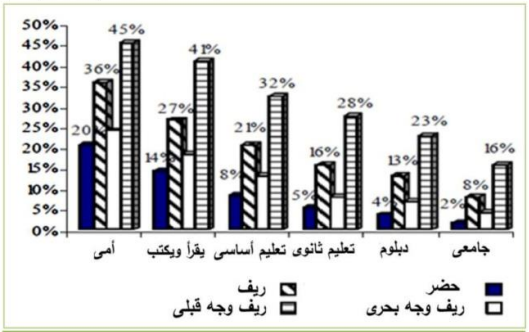

كلما زاد مستوى تعليم رب الأسرة كلما زادت فرص الأسرة فى البعد عن الفقر.

الهجرة

توزيع السكان المهاجرين من المحافظات حسب أسباب الهجرة (٢٠٠٦)

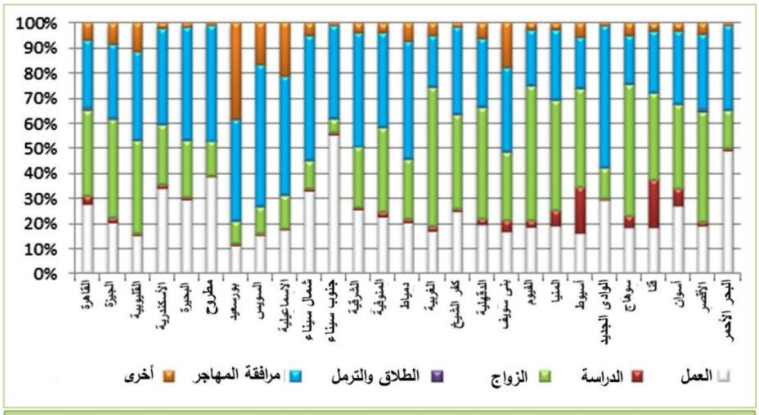

إجمالى عدد المهاجرين لعام ٢٠٠٦ كان حوالى ٤,٧٧٣,٤٨٢، وكانت أهم أسباب الهجرة هى العمل والزواج ومرافقة المهاجر.

البطالة

توزيع قوة العمل والبطالة بين السكان أكثر من ١٥ عام بالمحافظات (٢٠٠٦)

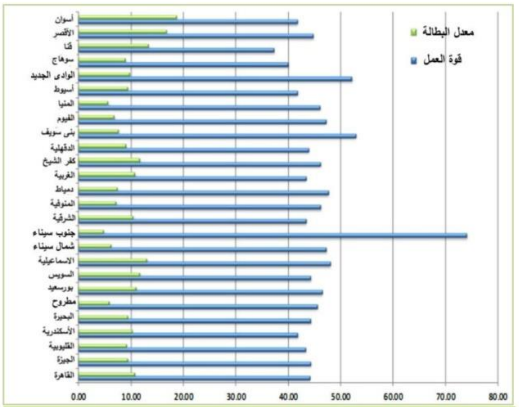

الهجرة الريفية للمناطق الحضرية بمحافظات الأقصر وأسوان أوجدت نقص شديد فى فرص العمل.

البطالة

نسب إجمالى العاملين ومتوسط أجورهم فى القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٦/٢٠٠٥)

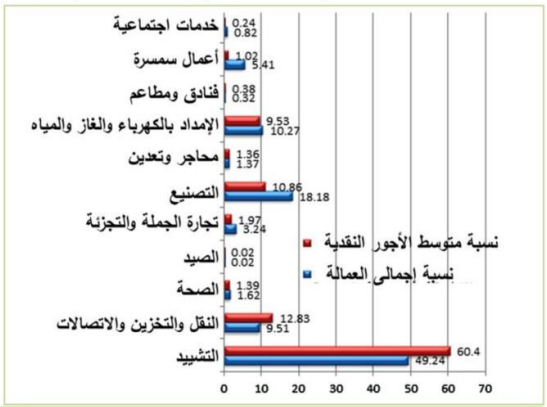

القطاعات الخدمية مثل قطاع التشييد تسهم فى النمو الاقتصادى وأيضاً قطاعات الخدمات الإنتاجية مثل السياحة.

تقييم حالة التجمعات العمرانية فى مصر
باستخدام مصفوفة DPSIR

الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

❑ الوضع الراهن

الهيمنة الحضرية – انتشار المناطق اللارسمية

الهيمنة الحضرية

توزيع أحجام المدن (١٩٨٦ – ١٩٩٦ – ٢٠٠٦)

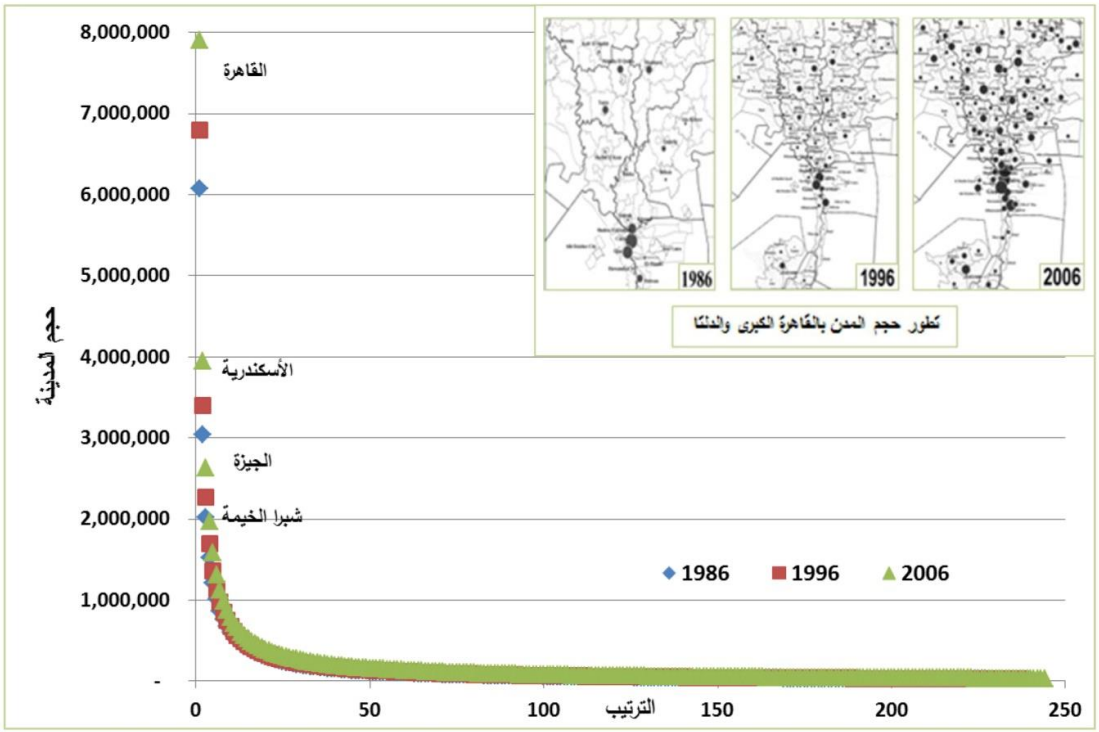

تطور حجم المدن بالقاهرة الكبرى والدلتا

المدن الكبرى تتفوق على بقية المدن سكانياً واقتصادياً وسياسياً، وهو ما يؤكد وجود فوارق إقليمية ضخمة لا تتغير مع مرور الزمن ولكن فقط تزداد أحجام السكان.

انتشار المناطق اللارسمية

المحافظة	إجمالى عدد المبانى	نسبة المبانى المتهالكة
الأقصر	٩٣,٠٠١	٠.٣٠
القاهرة	٤٤١,٧٩٤	١.٧١
السادس من اكتوبر	٤٠٤,٧٧٧	٠.٥٩
أسوان	٢٩٩,٢٨٧	٠.٩٧
أسيوط	٥٩٦,٣٨٢	١.٨٣
الأسكندرية	٤١٨,٧٩٨	١.٣٦
الإسماعيلية	١٩٩,٨٣٢	٠.٧٠
البحر الأحمر	٥٦,١١٢	٨.٨٠
البحيرة	٨٠٣,١٢٨	٠.٨٠
الجيزة	٢٤٢,٤١٢	١.٢١
الدقهلية	٨٦٣,٧٥٩	٠.٥٦
السويس	٦٠,٠١٥	٢.٥٣
الشرقية	١,٠١٢,٠٦٢	١.٨٤
الغربية	٦٨٣,٢٨٦	٠.٨٩
الفيوم	٤٦٠,٠٩١	٠.٨٧

نسبة المبانى المتهالكة (الجوازية) (٢٠٠٦)

المحافظة	إجمالى عدد المبانى	نسبة المبانى المتهالكة
القليوبية	٦٠١,٦٩٦	٠.٤٩
المنوفية	٦٢٠,٦٦٧	٠.٨٥
المنيا	٨٣٢,٤٣٦	٠.٩١
الوادى الجديد	٥٢,٦٥٣	١.٤٨
بنى سويف	٤٢٧,٥١٤	١.٤٦
بورسعيد	٤٠,٢٣٩	١٦.١٣
جنوب سيناء	٢٥,٦١٤	٢.٤٦
حلوان	٢٣١,٧٧٤	١.٠٨
دمياط	١٩٠,٢٣٧	٠.٩٦
سوهاج	٦٧٩,٦٤٩	٢.٣٤
شمال سيناء	٩٢,٣٨٢	١١.٠٦
قنا	٥٩٦,٠٦٧	١.٥٠
كفر الشيخ	٤٤٩,٨١١	٠.٦٢
مطروح	١١٨,٥٩٧	١.١٥
الإجمالى	٣٤,٧٨٢,٢١٦	١.٣٣

المحافظات الأكثر فقراً بها العدد الأكبر من المبانى المتهالكة، مما يؤكد العلاقة بين الفقر وانتشار المناطق اللارسمية.

تقييم حالة التجمعات العمرانية فى مصر
باستخدام مصفوفة DPSIR

الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

❑ الأثر

التحولات فى استعمالات الأراضى – التدهور البيئى

التحولات فى استعمالات الأراضى

التحولات فى استعمالات أراضى إقليم الدلتا (١٩٨٤-٢٠٠٧)

الاستعمال	المساحة بالفدان ١٩٨٤	%	المساحة بالفدان ٢٠٠٧	%	التغير فى المساحة بالفدان
أراضى منزرعة	٤,٦١٠,٨٠٨		٤,٣١٢,٨٢٧		-٢٩٧,٩٨١
تجمعات عمرانية	٣٠١,٥٧١	٦.١	٥٩٩,٣٣٥	١٢	+٢٩٧,٧٦٤
الإجمالى	٤,٩١٢,٣٧٩		٤,٩١٢,١٦٢		

زيادة مساحات الأراضى المخصصة للتجمعات العمرانية على حساب الأراضى المخصصة للزراعة.

التحولات فى استعمالات أراضى محافظتى المنوفية والقليوبية (١٩٨٤-٢٠٠٧)

مركز	مساحات الأراضى ١٩٨٤			مساحات الأراضى ٢٠٠٧		
	أراضى زراعية	تجمعات عمرانية		أراضى زراعية	تجمعات عمرانية	
	فدان	فدان	%	فدان	فدان	%
قويسنا، المنوفية	٤٨,٦٥٦	٢,٤٦٦	٤.٨	٤٤,٢٨١	٦,٨٤١	١٣.٤
قليوب، القليوبية	٢٧,١٥٢	١,٧٣٥	٦.٠	١٢,٥٢٦	٤,٢٤٥	٢٥.٣
الخانكة القليوبية	٢٤,٩١٤	٣,٧٧٢	١٥.١	١٥,٠٨٨	٨,٤١١	٣٦.٦
شبرا الخيمة القليوبية	٢,٤٠٦	٤,٥٦٤	٦٥.٤	١,٣٥٢	٤,٩٣٨	٧٨.٥

استعمالات الأراضى بالدلتا (١٩٨٤)

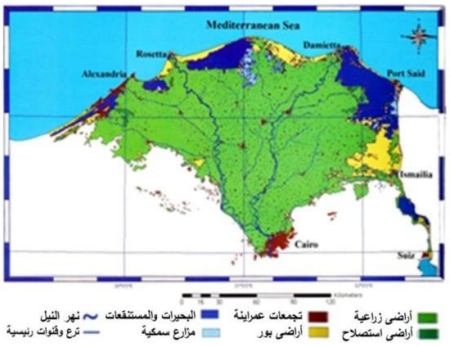

استعمالات الأراضى بالدلتا (٢٠٠٧)

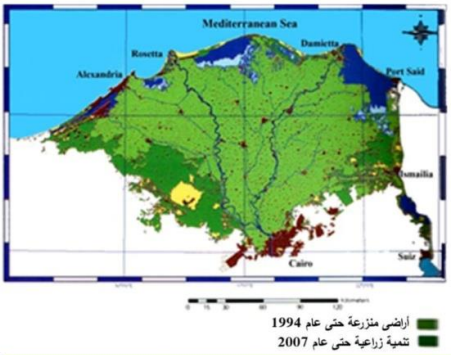

خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٧ ظهرت أغلب الأراضى المضافة لأغراض الزراعة على شرق وغرب الدلتا، كما انخفضت مساحة البحيرات الشمالية بأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ فدان، بالإضافة إلى التآكل بالمناطق الساحلية على فرعى النيل (دمياط ورشيد).

التدهور البيئى

البصمة البيئية

القضايا	الإحصاءات	الترتيب
المحميات الطبيعية	٣٥	٧٥ من ١٤٦
كفاءة استخدام الطاقة لتخفيف انبعاثات ثانى أكسيد الكربون	١.٤٥ انبعاثات ثانى أكسيد الكربون / $ الناتج المحلى الإجمالى	٥٦ من ١٤١
انبعاثات ثانى أكسيد الكربون	١٢٧,١٣٠	٢٧ من ١٧٨
القضايا الراهنة	الامتداد العمرانى على الأراضى الزراعية، والرياح المحملة بالرمال والأتربة، والزيادة المضطردة فى السكان وما تمثله من ضغط على نهر النيل والموارد الطبيعية.	
البصمة البيئية	١.٧	٨١ من ١٤١
نسبة مساحة الغابات	%٠.٠٧	١٩٤ من ١٩٥
الأنواع المعروفة من الثدييات	٩٨	٨٦ من ١٤٥
انبعاثات أكاسيد النيتروجين فى المناطق المأهولة بالسكان	٢.١٨ ألف طن متري/متر مربع	٦ من ١٤١
التلوث الناتج عن انبعاث ثانى أكسيد الكربون عام ١٩٩٩	٣٣,٧٣٠	٢٩ من ١٩٩
انبعاثات ثانى أكسيد الكبريت فى المناطق المأهولة بالسكان	٤.٠٩٠ ألف طن متري/متر مربع	١٣ من ١٤١
الأنواع المهددة من الثدييات	١٥	٥١ من ١٦٠
توفر المياه	٠.٢٤- ألف متر مكعب	١٣٣ من ١٤١
نسبة تلوث المياه وصناعة الأخشاب من انبعاثات ملوثات المياه العضوية	%٠.٥٩	٤٧ من ١١٤
الحياة البرية	%٧٠.٠٦	١٠ من ١٤١

بالإضافة لكون مشكلة التعدى على الأراضى الزراعية هى المشكلة البيئية الرئيسية بمصر، تظهر بوضوح قضية المياه – من خلال العلامة السالبة والترتيب المتأخر – كمشكلة أساسية (كماً ونوعاً).

❑ الاستجابة

ما تقوم به الدولة – التوصيات

ما تقوم به الدولة حالياً

- المخطط الاستراتيجى القومى للتنمية العمرانية ٢٠٥٢
- مشروع تنمية قناة السويس وسيناء
- مشروع المثلث الذهبى للتعدين
- مشروع تنمية الساحل الشمالى
- تشريعات جديدة لضبط سوق الإسكان
- صندوق تمويل المساكن

المواقع الصالحة للتنمية حسب الأولوية بمصر

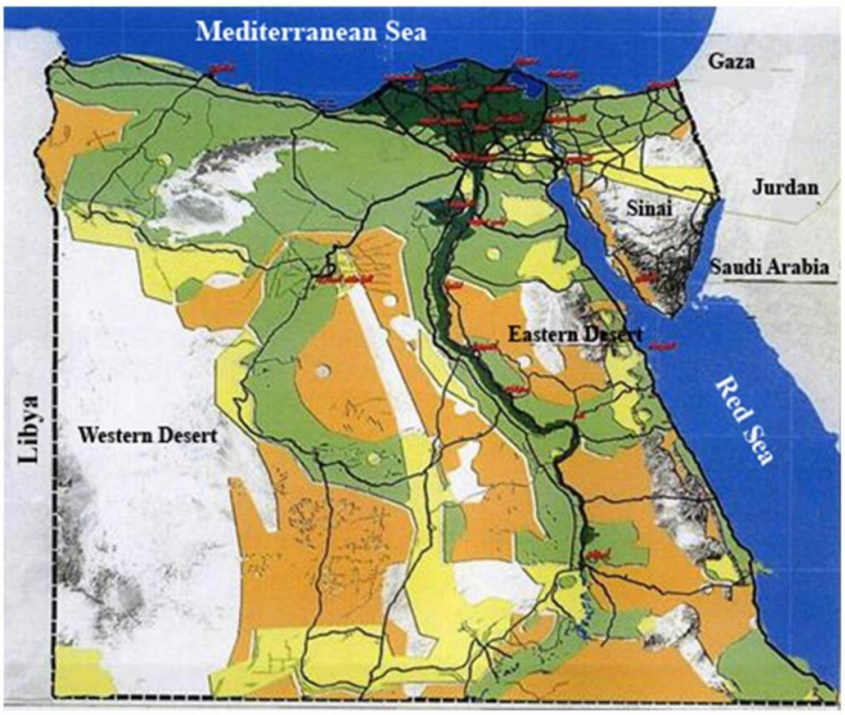

باستخدام نظم المعلومات الجغرافية تم انتاج هذه الخريطة التى توضح المناطق الصالحة للتنمية وتوضيح أولويات التدخل، وأظهرت أن حوالى ٤٠% من إجمالى مساحة الجمهورية صالحة للتنمية فى القريب العاجل.

❑ الاستجابة

ما تقوم به الدولة – التوصيات

التوصيات

الاستثمار فى الإنسان	تنمية الموارد البشرية وتحويلها الى رأس مال بشرى
	إتاحة وتطوير وتحسين الخدمات الاجتماعية كماً ونوعاً
الاستثمار فى المكان	مد شبكات البنية التحتية من طرق ومياه شرب وشبكات ومحطات الصرف الصحى وغيرها
	تحسين وسائل النقل الجماعى مثل السكك الحديدية والطيران وغيرها
الاستثمار فى التكنولوجيا والإدارة	الاستثمار فى تقنيات الاتصالات والمعلومات
	تطوير آليات الإدارة (خاصة الحكومية)
	مراجعة للخطط التنموية للقطاعات المختلفة كالصناعة والزراعة والطاقة والرى
الخروج من الوادى والدلتا	استخدام الأدوات المالية والاقتصادية كالضرائب والرسوم والحوافز لجذب الهجرة بعيدا عن القاهرة والأسكندرية وخارج الدلتا والوادى إلى المدن الثانوية ذات الظهير الصحراوى
التحول للاقتصاد الصناعى	تحويل الوحدة الإنتاجية فى الريف من المزرعة الى الورشة لتكون صناعات مغذية للصناعات المتوطنة فى المناطق الصحراوية المتاخمة للوادى والدلتا
تعديل الشروط المرجعية لعمليات إعداد المخططات الاستراتيجية	
تشجيع الأبحاث فى التخطيط	تشجيع الأبحاث فى مجال نظريات التخطيط Planning Theory
	تشجيع الأبحاث فى مجالات أساليب التخطيط Planning Methods والنمذجة Modeling
	تشجيع الأبحاث فى مجال إعداد وبناء السيناريوهات Developing Scenarios

١-٤-٥ المرصد الحضري المحلي لمدينة القاهرة

١-٤-٥-١ نشأة المرصد الحضري المحلي لمدينة القاهرة

أنشأ المرصد الحضري المحلي لمدينة القاهرة بغرض استكمال منظومة الرصد الحضري وربطه بالمرصد الحضري الوطني المصري، وقد ساهم المرصد الحضري المحلي لمدينة القاهرة في دراسة حالة الإسكان من خلال تقسيم مدينة القاهرة إلى١٣منطقة أولية بالتعاون مع المركز الإقليمي لتخطيط القاهرة الكبرى التابع للهيئة العامة للتخطيط العمراني ومقره القاهرة، وارتكزت منهجية الدراسة على التالي:

- **إجراء المسح الميداني** بالعينة لمناطق وأحياء المدينة.
- **إدخال البيانات وتحليلها** باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS وبرنامج التحليل الإحصائي SPSS على مستوى الشياخات الإدارية للتعرف على:
  - الرصيد السكنى بالمدينة وأسباب شغور الوحدات السكنية.
  - المتغيرات التي تؤثر على جودة المباني والوحدات الشاغرة.
- **إعادة تقسيم المدينة إلى مناطق** طبقًا لمستويات الإسكان مع احترام حدود شياخات المدينة، وتم اختيار العديد من المؤشرات لقياس مستوى الإسكان بالمدينة مثل (سعر الأرض ومتوسط الارتفاع، مستوى الدخل، نوع المسكن، وجودة المبنى).
- **الخروج ببعض النتائج والتوصيات** لأولويات التدخل بالمدينة ودور نتائج الدراسة في توضيح الرؤية لمتخذى القرار بمدينة القاهرة[٨٥].
- **الموقع والعلاقات المكانية والإقليمية لمدينة القاهرة**
  - الإطار الإقليمي لمدينة القاهرة: تقع محافظة القاهرة في إقليم القاهرة الكبري وتمثل مركز الثقل فيه، فالإقليم يضم إلى جانب محافظة القاهرة محافظة الجيزة وأجزاء من محافظة القليوبية.

١-٤-٥-٢ الملامح الرئيسية لإقليم القاهرة الكبرى

- يعتبر إقليم القاهرة الكبرى أكبر تجمع عمراني حضري ليس على المستوي القومي فحسب بل إنه أكبر تجمع حضري علي مستوي قارة إفريقيا والشرق الأوسط من حيث عدد السكان الذي يصل إلى حوالي ١٦ مليون نسمة حسب التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦ وهو بذلك يمثل حوالي ٢٣% من إجمالى سكان مصر، ومدينة القاهرة في الترتيب السابع عشر لأكبر المدن في العالم، وتمثل ٥٢% من سكان حضر الجمهورية، يتمركز نحو ٧٧% من السكان في

[٨٥] تقرير "إعداد نظرة شاملة عن حالة العمران ورصد التغيرات التي تطرأ على سوق الاسكان(مدينة القاهرة)-وزراة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والوكالة الكندية الدولية للتنمية-٢٠١١م

الكتلة العمرانية القائمة في حين يتمركز ٤% فقط منهم في المجتمعات العمرانية الجديدة بالإقليم بينما يتوزع ١٩% من السكان في المدن والقرى المحيطة بالكتلة العمرانية القائمة.

- وبلغت الكثافة السكانية بالإقليم في عام ٢٠٠٦م حوالي ١٠٧ شخص/ فدان، وهي تعتبر بذلك من أعلي الكثافات على مستوى العالم، وتعتبر الكتلة العمرانية القائمة هي الأعلى من بين مناطق الإقليم في الكثافة السكانية حيث تصل الكثافة بها إلى ١٦٦ شخص/ الفدان، بينما تبلغ الكثافة السكانية في المجتمعات العمرانية الجديدة بالإقليم نحو ٢٦ شخص/فدان، ولقد حققت المجتمعات العمرانية الجديدة بالإقليم معدل نمو بلغ ١٠.٧% في الفترة من ١٩٩٦م حتى ٢٠٠٦م بينما نمت الكتلة العمرانية القائمة بمعدل بلغ ١.٧% خلال نفس الفترة.
- من خلال رصد التعديات علي الأراضي الزراعية (الزحف العمراني – معدل تآكل الأرض الزراعية) نجد أنه خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ بلغ معدل تآكل الأرض الزراعية نحو ١٠٠٠ فدان أي بمعدل سنوي بلغ ١٦٨ فدان وهومعدل منخفض نسبيا مقارنا بمعدلات تآكل الأرض الزراعية في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٢ والذي بلغ ٢٤٩ فدان[٨٦].

وهذا الثقل السكاني واكبه ثقل اقتصادي موازي، الأمر الذي أدي إلى تزايد انجذاب الأنشطة الاقتصادية والحضرية على جميع المستويات (المحلية والإقليمية والقومية) التي جعلت من الإقليم الحضري أكثر جاذبية للأنشطة المميزة مقارنة بالمراكز الحضرية الأخرى، حيث أن الإقليم يتميز بأنه:

- يضم ٢٢.٨% من جملة الاستثمارات المحلية (حكومية – قطاع خاص) في كافة القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٨-٢٠٠٩م) ، ويستحوذ علي ٤٠% من جملة استثمارات القطاع الخاص في مصر.
- الإقليم يحتوي علي أكثر من ٤٧% من وظائف القطاع العام علي مستوي الجمهورية و ٥٢% من وظائف القطاع الخاص، ويحتوي الإقليم علي ٤٠% من وظائف قطاع الصناعة في مصر.
- يرتبط الإقليم بالأقاليم التخطيطية الأخرى بشبكة من الطرق والمحاور الإقليمية القوية والتي تنتشر عليها المشروعات العمرانية والعقارية في المناطق البينية المحصورة ما بين الكتلة العمرانية القائمة والمجتمعات العمرانية الجديدة علي محاور الحركة الإقليمية مثل (محور القاهرة السويس – القاهرة الإسماعيلية – القاهرة الإسكندرية)

[٨٦] المصدر السابق

١-٤-٥-٣ الملامح العامة لمدينة القاهرة

تبلغ مساحة مدينة القاهرة حوالى ٨٨١١٧ فدان، بينما بلغ عدد سكان محافظة القاهرة طبقا للتعداد العام للسكان لسنة (٢٠٠٦م) ٦٧٥٨٥٨١ نسمة، بينما وصلت الكثافة الصافية نحو ١٥٠ شخص/ فدان.

- من خلال رصد وتحليل مجموعه من المؤشرات العالمية التي تعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالاضافة الى عناصر البنية الأساسية والزحام والعشوائيات للمدن في العالم نجد أن مدينة القاهرة [٨٧]:

- احتلت المرتبة رقم ١٧ بين المدن العالمية في قائمة المدن الضخمة علي مستوي العالم في عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع ان تحتفظ بنفس المرتبة في عام ٢٠٢٥ طبقا لتقديرات الأمم المتحدة.
- بينما احتلت مدينة القاهرة المرتبة رقم ٧٠ بين افضل ٧٥ مدينة من الناحية المالية والتجارية علي مستوي العالم مؤسسة ماستر كارد - ٢٠٠٨
- في حين احتلت مدينة القاهرة المركز رقم ٣٥ والأخير بين المدن العالمية في مؤشر القوة العالمي والذي يقيس الاداء الاقتصادي – ومستوي معيشة الافراد – والاهتمام بالبحث والتطوير – وامكانيات التواصل والثقافة والاهتمام بالحفاظ علي البيئة (لعام ٢٠٠٩م)
- احتلت مدينة القاهرة المركز رقم ٦٤ بين أغنى ٧٣ مدينة طبقا للدراسة التي أعدتها مؤسسة UBS لأغنى المدن التي تتمتع بقوة شرائية كبيرة
- بينما تحتل مدينة القاهرة المرتبة رقم ٩٣ بين ٢١٥ مدينة علي مستوي العالم من حيث توافر البنية الاساسية (مسح جودة المعيشة لمؤسسة ميرسر – ٢٠٠٩م)
- احتلت مدينة القاهرة في المرتبة رقم ٤٩ علي العالم من حيث المساحة خلال عام ٢٠٠٩م، في حين أنها تحتل المركز الثاني بين مدن العالم من حيث الازدحام والكثافة السكانية.

١-٤-٥-٤ التقسيم الإداري لمدينة القاهرة

بعد صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨م والخاص بإعادة تقسيم محافظات إقليم القاهرة الكبرى وكذا قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٩م بشأن تقسيم محافظة القاهرة الى أربع مناطق طبقا للتقسيم الجديد وتضم كل منها مجموعة من الأقسام الإدارية يبلغ مجموعها ٣١ قسما طبقا لتوزيعها الجغرافي وفيما يلي وصف التقسيم الاداري لمدينة القاهرة وتوزيع الأقسام الإدارية داخلها طبقا للتقسيم الادارى، ويوضح الشكل رقم (٤٨) التقسيم الإداري لمدينة القاهرة.

---

[٨٧] المصدر السابق

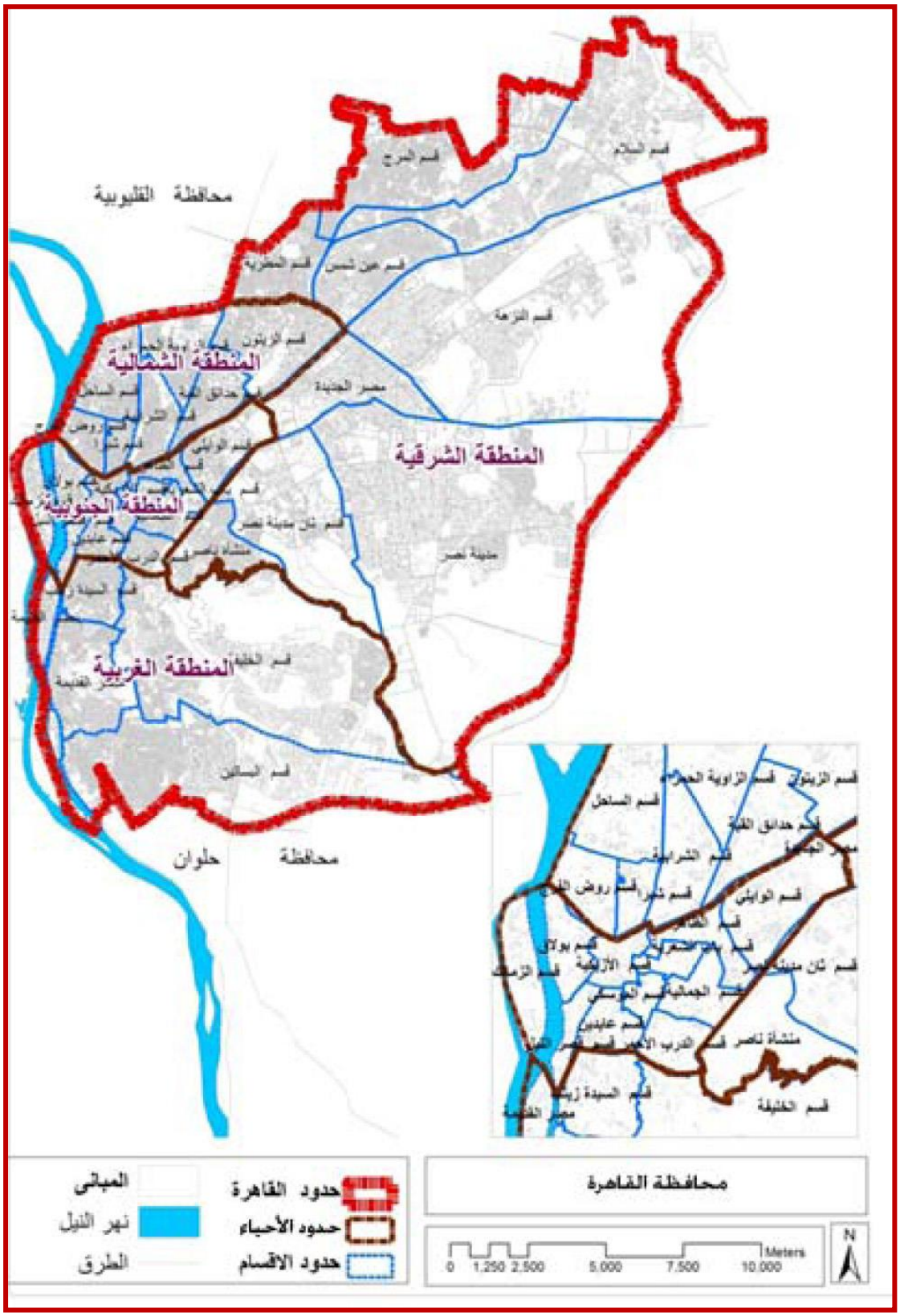

شكل رقم (٤٨) التقسيم الإداري لمدينة القاهرة

١-٤-٥-٥ مؤشرات المرصد الحضري لمدينة القاهرة

وفيما يلي نستعرض أهم مظاهر التحضر بمدينة القاهرة بواسطة مخرجات المرصد الحضري لمدينة القاهرة

- **التحضر الرسمي مقابل التحضر اللارسمي بالقاهرة الكبرى**

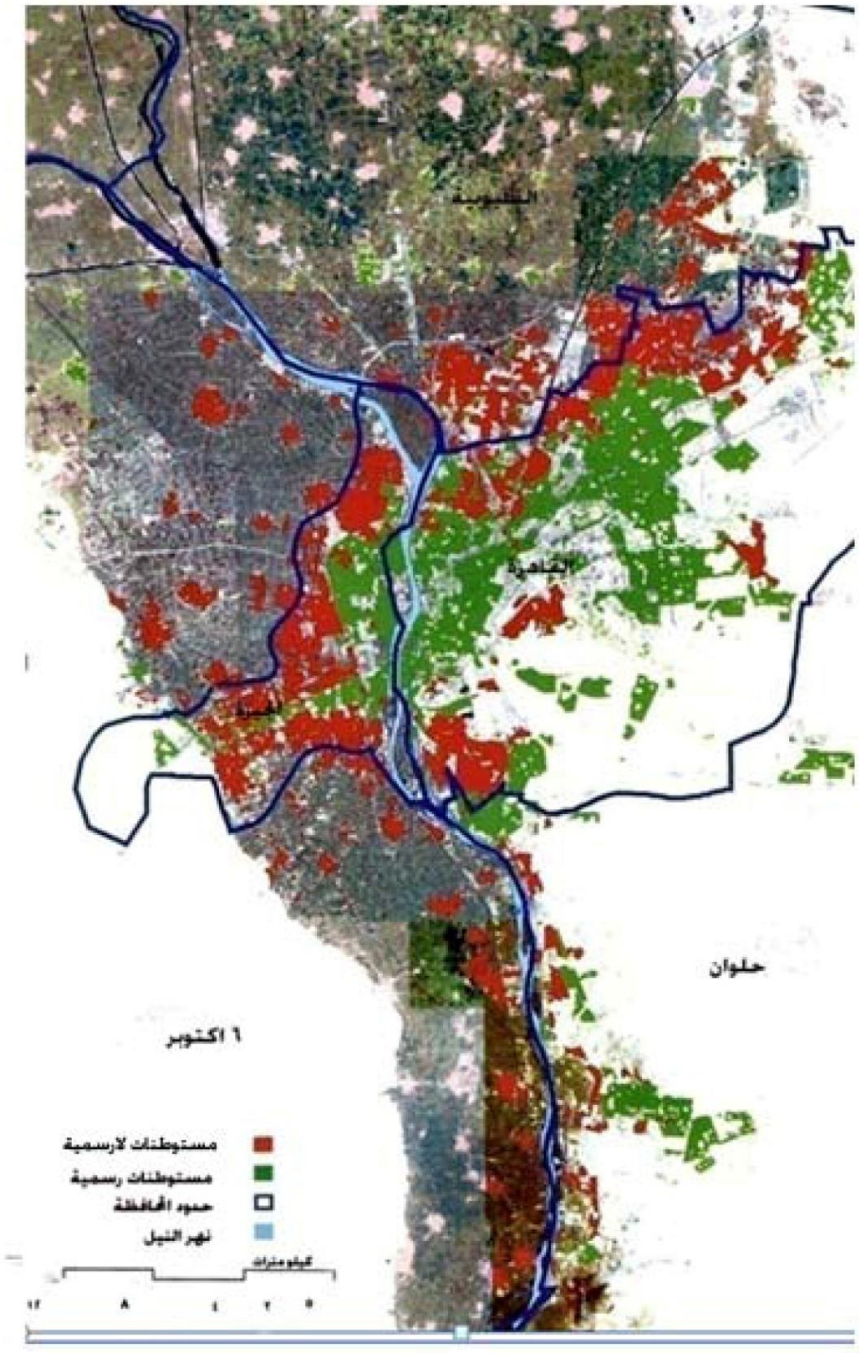

المصدر: المؤسسة الألمانية للتعاون الفني GTZ، المناطق اللا رسمية بالقاهرة: بين التحديات الحضرية والإمكانات الخفية، الحقائق، الأصوات، الرؤى، صفحة ٢٨.

- التطور التاريخي للمناطق اللارسمية بالقاهرة الكبرى

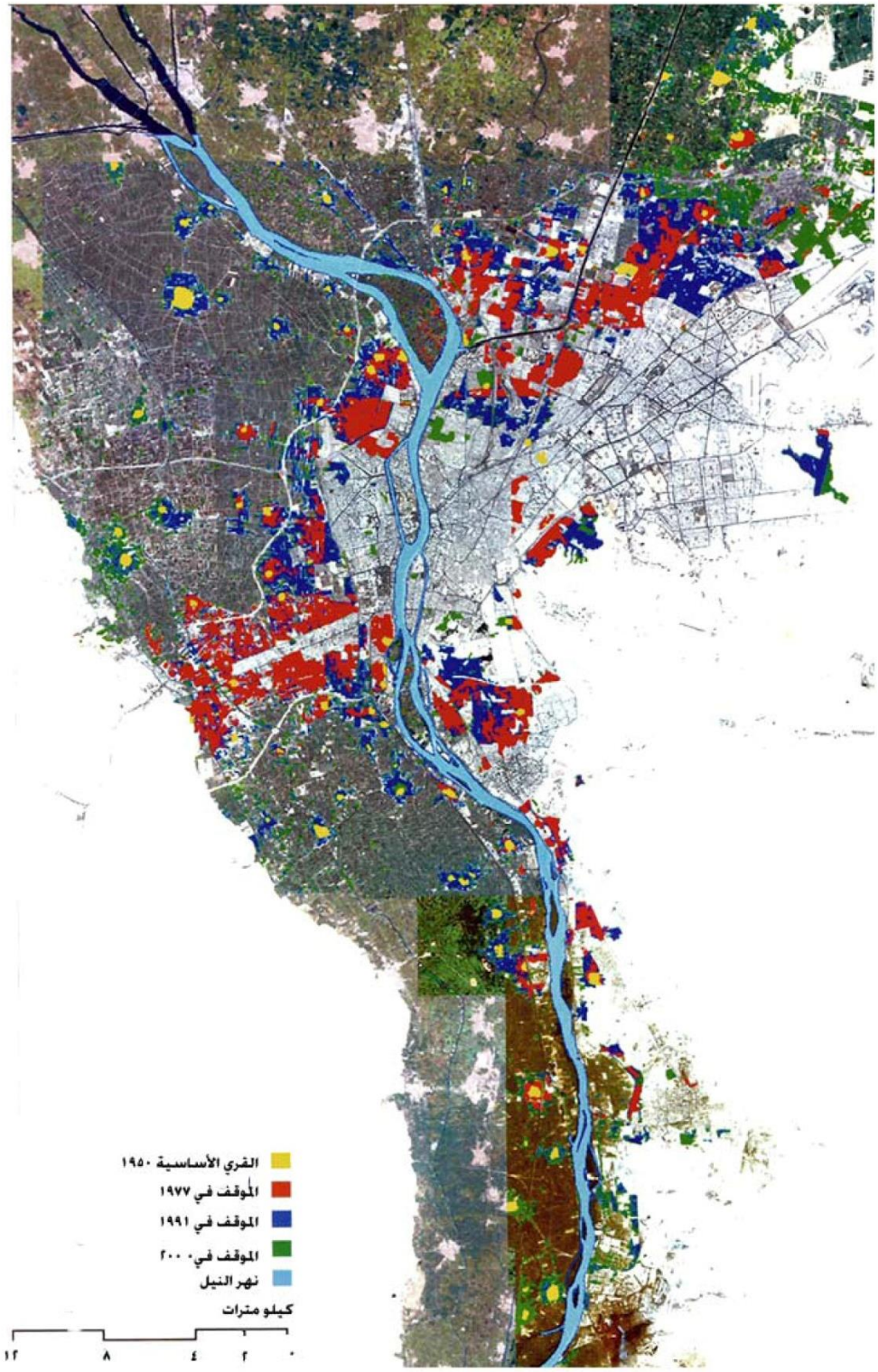

المصدر: المؤسسة الألمانية للتعاون الفني GTZ، المناطق اللارسمية بالقاهرة: بين التحديات الحضرية والإمكانات الخفية، الحقائق، الأصوات، الرؤى، صفحة ٦.

- نسب الكثافة السكانية طبقا للعمر (٢٠٠٦م)

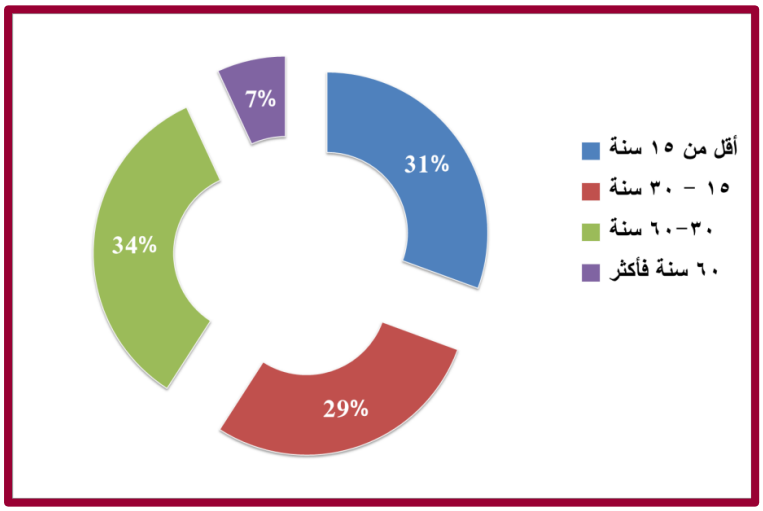

شكل رقم (٤٩) الكثافة السكانية طبقاً للعمر

- عدد المدارس ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ م

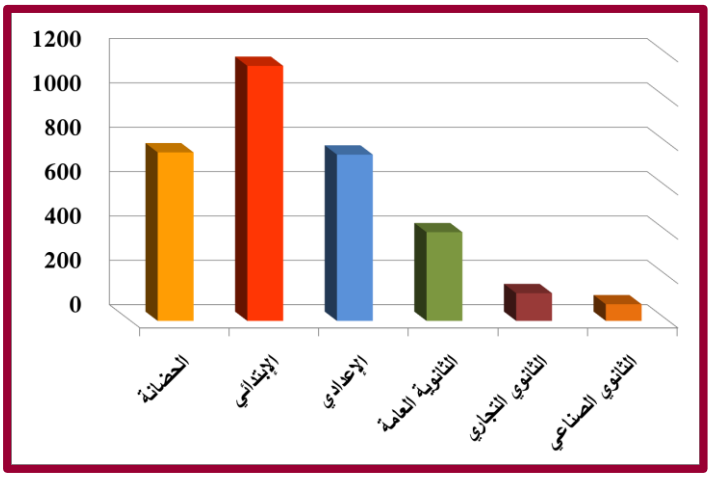

شكل رقم (٥٠) مقارنة عدد المدارس طبقاً للمراحل

- توزيع خدمات الاتصالات بمحافظة القاهرة ٢٠٠٦م

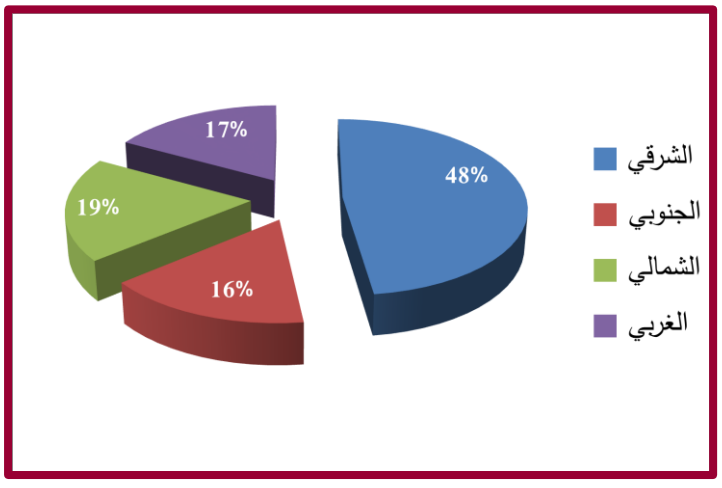

شكل رقم (٥١) توزيع خدمات الاتصالات على مستوى المناطق

- **المتوسط السنوي لتركيز ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين (ميكروجرام/م٣) ٢٠٠٧م**

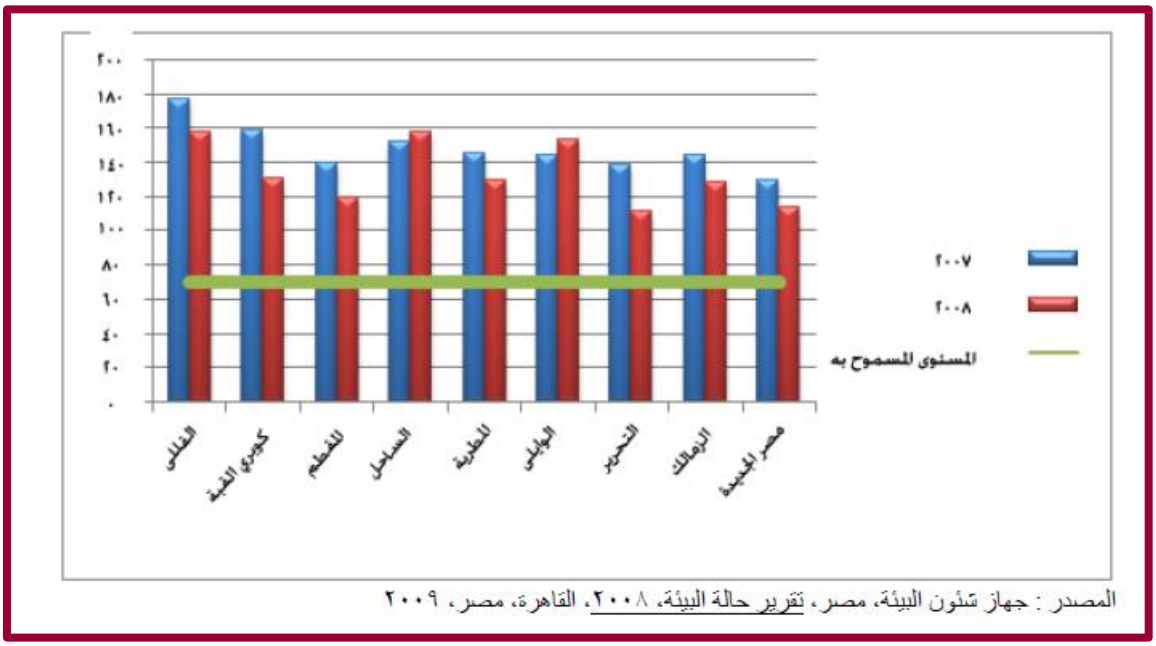

شكل رقم (٥٢) المتوسط السنوي لتركيز ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين

- **المتوسط السنوي لتركيز الرصاص (ميكرو جرام/م٣) ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ م**

جدول رقم (١٦) المتوسط السنوي لتركيز الرصاص موزعاً على الأحياء

القسم	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القللي	٠.٢٧	٠.٦٣
كوبري القبة	٠.٤١	٠.٧
المقطم	٠.٣٣	٠.٥٧
الساحل	١.٠٤	١.١٤
المطرية	٠.٢٦	٠.٥٤
الوايلي	٠.٢٨	٠.٦٨
التحرير	٠.٢٦	٠.٦٥
الزمالك	٠.٢٦	٠.٨
مصر الجديدة	٠.٢٥	٠.٧٣

المصدر: جهاز شئون البيئة، تقرير حالة البيئة ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، مصر.

- التمويل المقدر لمخطط إدارة المخلفات الصلبة (بالمليون جنيه) ٢٠٠٨م

شكل رقم (٥٣) التمويل المقدر لمخطط إدارة المخلفات الصلبة

- مؤشرات الاسكان: السكان – المساحة – الكثافة

جدول رقم (١٧) مؤشرات الاسكان : السكان– المساحة – الكثافة

القسم	السكان	المساحة (الفدان)	الكثافة (شخص لكل فدان)	
			الكثافة العامة	الكثافة السكانية
عابدين	٤٢.٢٢٣	٤٠١.٨٤	١٠٥.٠٣	٢٠٠.٠٢
عين شمس	٥٢٥.٣٤	١٩٨٢.٨٢	٢٦٤.٧٩	٤٥٦.١٩
باب الشعرية	٥٤.٠٨٤	٢٣٣.١٥	٢٣٣.١٢	٣٠٦.٧٧
بولاق	٦٢.٤٧	٥٤٦.٥٩	١١٤.٢٩	٢٠١.٥٢
شرق مدينة نصر	٥٠١.٥٩٧	١٧٥٤٥.٥	٢٨.٥٨	١٢٠.٤
الازبكية	٢٨.٠٣٣	٣٤٢.٤٦	٨١.٩٧	٢٠٩.٢
البساتين – دار السلام	٨٢٢.٥١٣	٦٩٥٩.١	١١٨.١٩	٢١٥.٧٣
الدرب الاحمر	٦٠.٤٨٨	٤٤٣.٤٢	١٧٦.١٤	٢٦٤.٦
الجمالية	٤٩.٨٣٤	٤٨٦.١٣	١٠٢.٥٤	٢٥٥.٥٦
الخليفة– المقطم	٢٣٩.٥٤٩	٩٢٥٥٦	٢٥.٨٨	١٢٣.١
المرج	٥٠٧.٠٣٥	٣٩٣٧.٤	١٢٨.٧٧	٢٦٩.٥٦
المطرية	٤٩٨.٦٦٣	١٤٨٢.٦٩	٣٣٦.٣٢	٥٨٤.٨٧
الموسكي	٢٢.٢٩٤	١٩٢.٩٤	١١٥.٥١	١٨٤.٢٥
النزهة	١٦١.٩٤٦	١٤٢٣٤.٣٤	١١.٣٨	١٢٥.٠١
الساحل	٣٠٥.٣٢٢	١٤٧٧	٢٠٦.٧٢	٤٤٨.٦٧

القسم	السكان	المساحة (الفدان)	الكثافة (شخص لكل فدان)	
			الكثافة العامة	الكثافة السكانية
السلام	٥٤٨.٤٥٨	٧٤٥٩.٨٣	٧٣.٥٢	١٤٩.٥
السيدة زينب	١٣٢.٢٤٩	٨٧٨.٥٨	١٥٠.٥٢	٣٠٢.٨٤
الشرابية	٢١٥.٥٩٥	٨٨٧٩	٢٤.٢٨	٦١٧.٤٥
الوايلي	٧٧.٦٤٩	١١٨٥.١٥	٦٥.٥٣	٢٢٥.٠٧
الظاهر	٦٤.٠٠٩	٤٦٩.٠٦	١٣٢.٤٨	٣٤٢.٢٩
الزاوية الحمراء	٣١٥.٤٦٥	١١٧٩	٢٦٧.٥٧	٥٥٨.٨٤
الزيتون	٣٢٢.٣١٧	١٩٥٣.٩	١٦٤.٩٦	٣٤٣.٥٥
حدائق القبة	٢٨٩.٧٥٨	٩٣٩.٨٤	٣٠٨.٣١	٥٢٢.٥٦
مصر الجديدة	١١٣.٦١١	٢١٧٩.٦	٥٢.١٢	١٣٨.٨٥
مصر القديمة	٢١٧.٣٩	٢٣٦٦.٥٤	٩١.٨٨	٢١٨.١٩
منشأة ناصر	٢٦٢.٠٥	١٣٢٢.٣٧	١٩٨.١٧	٢٨٢.٣٨
قصر النيل	١٠.٠٣٥	٢٩٩.٩٥	٣٣.٤٥	١٠١.٩٨
روض الفرج	١٤٤.٥١	٦٧٧	٢١٣.٤٦	٣٩٧.٧٧
شبرا	٧١.١١٨	٣١٨.٧٤	٢٢٣.١٢	٤٢٤.٠٨
غرب مدينة نصر	٧٥.٩١٧	٤١١٩.٩٣	١٨.٤٣	٦٩.٥٩
الزمالك	١٧.٣٦٥	٦٤٠.٩٨	٢٧.٠٩	١٠١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، تعداد السكان والإسكان٢٠٠٦، مصر.

- قيمة الأرض والحيازة

جدول رقم (١٨) مقارنة قيمة الأرض والحيازة بين مناطق القاهرة الكبرى

المؤشر	المنطقة			القاهرة
	الشرقية	الشمالية	الجنوبية والغربية	
مستوى الدخل	متوسط٤٩%	متوسط ٦١%	متوسط ٧٥%	متوسط ٥٣.٤ %
النموذج السائد للحيازة	تمليك ٧٥.٧%	نظام الإيجار٥٤.٧%	نظام الإيجار ٦١.٣%	تمليك ٤٩.٣%
متوسط قيمة الأرض(ج مصري/م٢)	٤٢٠٠	٣٣٥٢	٣٦٠٠	٢٥٣٩
متوسط قيمة السكن(ج مصري/م٢)	٢٨٠٠	٢٣٥٦	٢٦٠٠	١٦٦٩

المصدر: مسح المرصد الحضري الوطني نوفمبر ٢٠٠٨، مصر.

- **توزيع السكان طبقاً للدخل**

جدول رقم (١٩) تصنيف السكان طبقاً للدخل على مستوى الأحياء

القسم	الدخل	
	المرتفع	المنخفض
عابدين	٥٣.٨٥	٠
عين شمس	٣٨.٥١	٠
باب الشعرية	٦.٨٢	٨٢.٣٢
بولاق	٥.٤٨	٦٠.٢٧
شرق مدينة نصر	غير متاح	غير متاح
الازبكية	١٨.٧٥	٠
البساتين ودار السلام	غير متاح	غير متاح
الدرب الاحمر	٣.٥٧	٠
الجمالية	١٤.٢٩	١.٥٩
الخليفة والمقطم	٥٠	٠
المرج	٢.٦٨	٢.٢٣
المطرية	١١.١١	٨.٣٣
الموسكي	٤.٥٥	٣٤.٠٩
النزهة	٨٧.٩٦	٠
الساحل	١٧.٢٤	٦.٠٣
السلام	٢٥.٣٥	٥.٩
السيدة زينب	٢٧.٥	١٢.٥
الشرابية	٠	٩٠
الوايلي	٤٠.٩١	٩.٠٩
الظاهر	٣٣.١٤	٣.٥٧
الزاوية الحمراء	١٢.٥	٤.٦٩
الزيتون	٤٦.٢٥	٠
حدائق القبة	٢٤.٠٧	١٢.٩٦
مصر الجديدة	٩٧.٥٢	٢.٤٨
مصر القديمة	٢٩.٤١	٥٣.٢١
منشأة ناصر	٠	٧٥
قصر النيل	٧٠	٠
روض الفرج	٣.٣٣	١٦.٦٧
شبرا	٥٦.٢٥	٠
غرب مدينة نصر	٧٥.٦٩	٩.٦٢
الزمالك	١٠٠	٠

المصدر: مسح المرصد الحضري الوطني نوفمبر ٢٠٠٨، مصر.

- **قيمة الأرض والمبنى (جنيه/م٢)**

جدول رقم (٢٠) قيمة الأرض والمبنى موزعاً على الأحياء (جنيه/م٢)

القسم	قيمة الأرض	قيمة المبنى
عابدين	٩٠٠٠	٤٥٠٠
عين شمس	٦٥٠٠	١٧٥٠
باب الشعرية	٣٥٠٠	٢٥٠٠
بولاق	غير متاح	غير متاح
شرق مدينة نصر	غير متاح	غير متاح
الازبكية	غير متاح	غير متاح
البساتين و دار السلام	غير متاح	غير متاح
الدرب الاحمر	٣٠٠٠	٣٥٠٠
الجمالية	٤٠٠٠	١٧٥٠
الخليفة والمقطم	٦٠٠٠	٢٨٧٥
المرج	١٥٠٠	١٠٠٠
المطرية	٣٠٠٠	١٣٧٥
الموسكي	٥٠٠٠	٢٧٥٠
النزهة	٨٥٠٠	٣٧٥٠
الساحل	٧٠٠٠	٢٢٥٠
السلام	٢٠٠٠	١٢٥٠
السيدة زينب	٣٥٠٠	٢٥٠٠
الشرابية	٢٠٠٠	٧٥٠
الوايلي	٢٥٠٠	٢٢٥٠
الظاهر	غير متاح	غير متاح
الزاوية الحمراء	٢٠٠٠	٢٠٠٠
الزيتون	٥٥٠٠	٥٥٠٠
حدائق القبة	٢٣٥٠	٢٥٠٠
مصر الجديدة	٤٥٠٠	٨٠٠٠
مصر القديمة	٨٥٠٠	٤٥٠٠
منشأة ناصر	١٢٥٠	٧٥٠
قصر النيل	٦٥٠٠	٦٢٥٠
روض الفرج	٣٥٠٠	٢٠٠٠
شبرا	٢٥٠٠	١٠٠٠
غرب مدينة نصر	٧٠٠٠	٥٠٠٠
الزمالك	غير متاح	غير متاح

المصدر: مسح المرصد الحضري الوطني نوفمبر ٢٠٠٨، مصر.

- قيمة الأرض

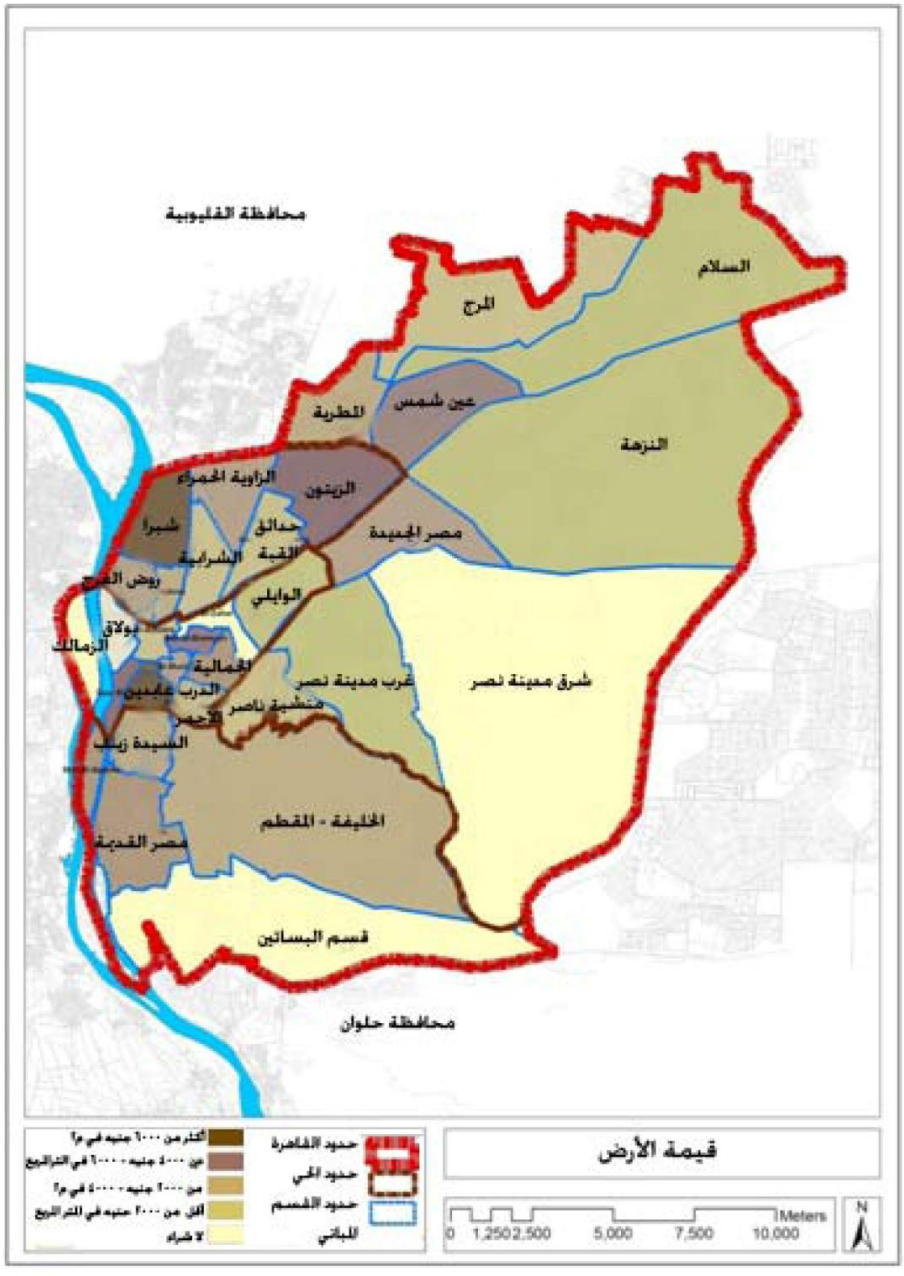

المصدر: مسح المرصد الحضري الوطني NUO، نوفمبر ٢٠٠٨

شكل رقم (٥٤) قيمة الأرض على مستوى الأحياء

- **نوع الحيازة**

جدول رقم (٢١) التوزيع النسبي للحيازة على مستوى الأحياء

القسم	تعداد ٢٠٠٦م الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء			مسح المرصد الحضري الوطني			
	ايجار	تمليك	أخرى	قانون قديم	قانون جديد	تمليك	غير معروف
عابدين	٨٠.٩٩	٧.٥٢	١١.٤٩	٨٦.٩٣	٤.٣٦	٧.٨٤	٠.٨٧
عين شمس	٦٢.٨٦	٣٥.٩٧	١.١٧	٦٠.٢٩	١.٣١	٣٨.٣٣	٠.٠٧
باب الشعرية	٧٢.٢٤	١٥.٢٩	١٢.٤٧	٧٤.٦٥	٠	٢٣.٩٦	١.٣٩
بولاق	٦٦.١١	٢٠.٦٣	١٣.٢٦	٨٤.٨٦	٨.٥٣	٦.٦١	٠
شرق مدينة نصر	١٥.٧٧	٦٥.٣٤	١٨.٨٩	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الازبكية	٨٢.١٩	٧.٧٦	١٠.٠٥	٠.٩٤	٢.٠٩	٩٦.٩٧	٠
البساتين ودار السلام	٤٦.٥٦	٣٣.٦٤	١٩.٨	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الدرب الاحمر	٧٣.٨٩	١٣.٩٩	١٢.١١	٨٠.٤١	١٠.٦٥	٧.٣٦	١.٥٨
الجمالية	٦٥.٦	١٧.٥٦	١٦.٨٤	٧٩.٠٥	٠	٢٠.٩٥	٠
الخليفة والمقطم	٣١.٩٣	٥٠.٧٣	١٧.٣٤	٧٩.٦٦	٠	٢٠.٣٤	٠
المرج	٤٥.٥١	٥٣.٥٨	٠.٩١	٣٣.٩٦	١٤.٢٢	٥١.٥	٠.٣٢
المطرية	٥٧.٨١	٤٠.١٣	٢.٠٦	٦٠	٠	٤٠	٠
الموسكي	٧٥.٨٦	١١.٢٧	١٠.٨	٩١.٢٢	١.٤٦	٢٢.٦٨	٠
النزهة	٤٢.٤٢	٥٤.٤٨	٣.١	٢٨.٢٨	٣.٦	٦٨.٩٩	٠.١٣
الساحل	٧٤.٢٦	٢٤.٦	١.١٤	٧٧	٠.٧١	٢٢.٠٩	٠.٢
السلام	٦٤.٦٥	٣٢.٨٢	٢.٥٣	١٧.٨١	٣.٩٥	٧٨.٠٨	٠.١٦
السيدة زينب	٦٧.٤٥	١٩.٤٨	١٣.٠٧	٤٢.٣٧	٢.٣٨	٥٤.٩٩	٠.٢٦
الشرابية	٦٣.٨٣	٣٥.١١	١.٠٦	٧٩.٦٥	١.٩٦	١٨.٤	٠
الوايلي	٦٧.٤١	١٩.٦٦	١٢.٩٣	٦٠.٥٣	١.٦٩	٣٧.٧٨	٠
الظاهر	٦٧.٤٣	١٧.٩١	١٤.٦٦	٧٠.٦٧	٠	٢٩.٣٣	٠
الزاوية الحمراء	٥٤.٧٩	٤٤.٥٣	٠.٦٨	٩٠.٦٨	١.٣٥	٧.٨١	٠.١٥
الزيتون	٥٣.٩٧	٤٥.٢٥	٠.٧٨	١٩.٩٥	٠.٣٦	٧٩.٦٩	٠
حدائق القبة	٦٣.٨٨	٣٤.٢٢	١.٩	٥٢.٢٧	٣.٦٧	٤٣.٩٩	٠.٠٧
مصر الجديدة	٥٧.٤	٣٩.٩٩	٢.٦١	٥٥.٣٦	١.٥	٤٢.٢٢	٠.٩٢
مصر القديمة	٥٣.٢٣	٣٤.٧٦	١٢.٠١	٧٣.٨٢	٢.٨٩	٢٣.٢٩	٠
منشأة ناصر	٥٢.٥٩	٤٣.٨٣	٣.٥٨	٤١.٦٨	٠.٨٤	٥٧.٠٥	٠.٤٣
قصر النيل	٧٧.٦١	١٥.٥٣	٦.٨٦	٧٢.٢٩	٤.٥٨	٢٢.٦٥	٠.٤٨
روض الفرج	٧٧.١٨	٢٠.٩٤	١.٨٨	٦٧.٣٧	٠.٩٧	٢٩.٧١	٠.٩٥
شبرا	٨٣.١٥	١٥.٦١	١.٢٤	٦٦.٩٢	١.٥	٣١.٥٨	٠
غرب مدينة نصر	١٨.٣٦	٨٠.٠٢	١.٦٢	٨.٥٤	٦.٥	٨٤.٩٦	٠
الزمالك	٥٧.٦١	٣٠.٤	١١.٩٩	٧٧.٢	٠.٤٨	٢٢.٣٢	٠

المصدر: مسح المرصد الحضري الوطني نوفمبر ٢٠٠٨، مصر.

- **الاتصال بالمرافق ٢٠٠٦م**

جدول رقم (٢٢) التوزيع النسبي للمساكن المتصلة بالمرافق على مستوى الأحياء

القسم	المياه	الصرف الصحي	الكهرباء	الغاز
عابدين	٩٥.٩١	٩٥.٩٥	٩٦.٨٥	١٠.٥
عين شمس	٩٩.٠٢	٩٨.٩٥	٩٩.١٤	٧٧.٤٦
باب الشعرية	٩٥.٧٤	٩٥.٧٧	٩٦.٢٧	٠
بولاق	٩٢.٨٩	٩٥.٩٣	٩٧.٤٨	١.١٥
شرق مدينة نصر	٨٧.٩	٩٥.٨٢	٩٥.٤٣	١١.٩٢
الازبكية	٩٨.٣٨	٩٨.١	٩٨.٣١	١.٤١
البساتين و دار السلام	٩٦.٩	٩٠.٠٤	٩٥.٩٣	٣.٤٥
الدرب الاحمر	٩٥.٦٦	٩٥.٦٩	٩٧.٥١	٠.٣٢
الجمالية	٩٧.٣٥	٩٦.٨٢	٩٧.٣٢	٠
الخليفة و المقطم	٩٤.٥٦	٩٣.٤	٩٥.٦٣	٠.٦٢
المرج	٩٠.٢٦	٦٤.٨٤	٨٩.١	٠
المطرية	٩٨.٤٣	٩٨.٢٧	٩٩.٣١	٨.٩٨
الموسكي	٩٧.٧	٩٧.٨	٩٨.٤٨	٠
النزهة	٩٧.١٥	٩٧.١٢	٩٧.١٨	٧٨.٧٣
الساحل	٩٨.٥٧	٩٨.٤٩	٩٨.٦٨	٧٤.٤٣
السلام	٩١.٠١	٧٨.٤٢	٩١.٢٦	١٥.٨٢
السيدة زينب	٩٥.٥٣	٩٥.٨٤	٩٧.٢٣	١.٦٢
الشرابية	٩٨.٣٨	٩٨.١٨	٩٨.٧٥	١.٧٧
الوايلي	٩٩.١٥	٩٩.١٥	٩٩.٣٦	٢٠.٦
الظاهر	٩٩.١٤	٩٨.٩٤	٩٩.٠٩	٥٢.١٢
الزاوية الحمراء	٩٩.٥٣	٩٩.٥٨	٩٩.٧١	٣٤.٩
الزيتون	٩٨.٩٧	٩٨.٨٩	٩٩.١٤	٨٨.١٧
حدائق القبة	٩٩.٢٧	٩٩.٣٩	٩٩.٥٧	٣١.١٣
مصر الجديدة	٩٨.٥٢	٩٧.٨٤	٩٨.٥	٩٠.٦٥
مصر القديمة	٩٢.٦٤	٣٨.٠٨	٩٦.٨٣	٤.٧
منشأة ناصر	٧١.٥٣	٧٢.٣٤	٨٥.٠٦	١.٢٧
قصر النيل	٩٧.٥	٩٧.٧١	٩٧.٧١	٣٩.٥٨
روض الفرج	٩٨.٠٩	٩٨	٩٨.٢	٣٣.٨٢
شبرا	٩٨.٩٤	٩٨.٦٥	٩٩.١٣	٦٣.٥١
غرب مدينة نصر	٩٧.٣٣	٩٧.٠٧	٩٨.٠٧	٤٥.١٣
الزمالك	٧١.٥٣	٧٢.٣٤	٨٥.٠٦	١.٢٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، تعداد السكان والإسكان٢٠٠٦، مصر.

- **مؤشرات البنية الأساسية**

جدول رقم (٢٣) توزيع مؤشرات البنية الاساسية على مستوى المناطق

المؤشر	المنطقة			القاهرة
	الشرقية	الشمالية	الجنوبية والغربية	
مياه الشرب(%)	٩٩.٧	١٠٠	٩٨.٣	٩٩.٤
الصرف الصحي(%)	٩٢.٧	٩٩.٤	٩٩.٣	٩٦.١
الكهرباء(%)	٩٩.٧	٩٨.٢	٩٩.١	٩٩.٢
عرض الشارع(%)	٥.١	٥.١	٥.١	٥.١
الشوارع المرصوفة(%)	٦٠	٨٢	٨٠	٨٣.٣

المصدر: مسح المرصد الحضري الوطني نوفمبر ٢٠٠٨، مصر.

١-٤-٥-٦ دراسة المؤشرات المتعلقة بالاسكان على مستوى مناطق القاهرة الكبرى طبقا للتقسيمات الإدارية

وفيما يلي سنستعرض أهم ما تم التوصل إليه من دراسة المؤشرات المتعلقة بالاسكان على مستوى مناطق القاهرة الكبرى طبقا للتقسيمات الإدارية المذكورة سابقاً التي ساهم فيها المرصد الحضري الوطني المصري كنموذج لأهم منجزات المرصد الوطني المصري:

أ- المنطقة الشرقية

- **التقسيم الإداري:**

تضم تسعة أقسام إدارية هى (قسم السلام-المرج -عين شمس- المطرية -مصر الجديدة- النزهة- قسم ثانى مدينة نصر- قسم أول مدينة نصر- منشأة ناصر).

- **الموقع:**

تقع المنطقة الشرقية على الأطراف الشمالية لمدينة القاهرة ويحدها شمالا حدود محافظة القليوبية ومن الناحية الشرقية حى حلوان.

- **إستعمالات الأراضي الرئيسية:**

يظهر تنوع الاستعمالات والانشطة والخدمات فى المنطقة الشرقية بالنسبة للاستعمال التجارى فيوجد بالمنطقة الشرقية اهم المراكز والمولات التجارية، يوضح الشكل رقم (٥٥) استعمالات الأراضي بالمنطقة الشرقية بالقاهرة حيث يغلب الاستخدام السكني علي استخدامات الأراضي بالمنطقة الشرقية ،كما تضم المنطقة مجموعه من الاستعمالات والأنشطة المتميزة علي مستوي مدينة القاهرة مثل مطار القاهرة الدولي القديم والجديد، الكليات والمعاهد العسكرية، واستاد القاهرة، مقر رئاسة الجمهورية، جامعة الأزهر، قصر البارون وبعض المراكز التجارية مثل سيتي ستارز وغيرها، وتعتبر المنطقة الشرقية منطقة تجارية خدمية.

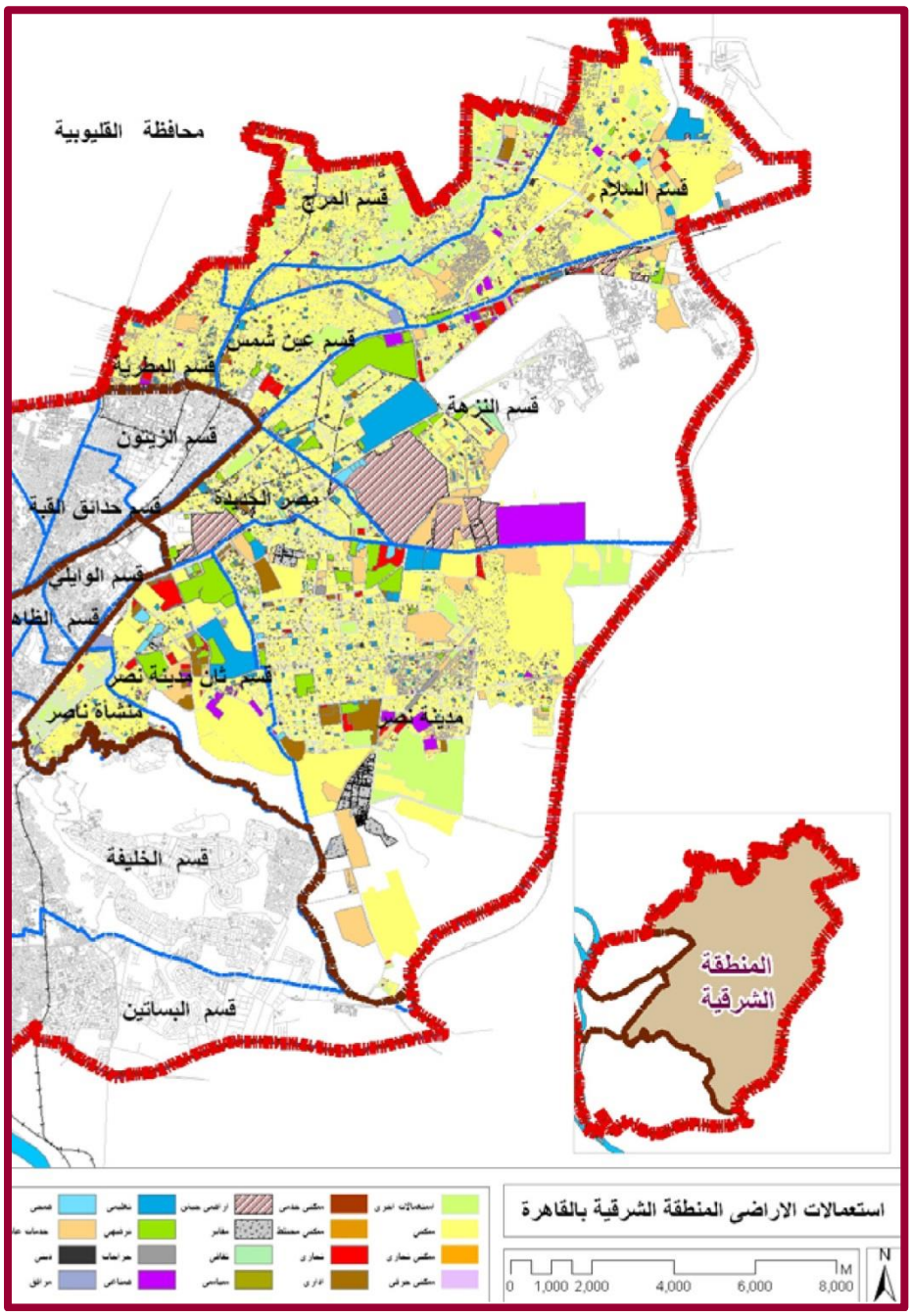

شكل رقم (٥٥) استعمالات الأراضي بالمنطقة الشرقية بالقاهرة

وتم استخلاص أهم المؤشرات العمرانية للمنطقة الشرقية من الدراسة كما يلي:

- بلغ متوسط أسعار الأراضي بالمنطقة الشرقية ٤٤٨٧ جنيه/م٢ مقاربا لمتوسط اسعار الاراضي في مدينة القاهرة الذي يبلغ ٤٤٨٥ جنيه/ م٢.
- تصل الكثافة الاجمالية بالمنطقة الشرقية الى ١١٠ فرد/فدان مقارنة بمدينة القاهرة إلى ٧٧ فرد/فدان بينما تصل الكثافة الصافية الى ١٣٥ فرد/فدان في حين بلغت في مدينة القاهرة ١٥٠ فرد/فدان.
- بلغ متوسط مساحة قطعه الارض في المنطقة الشرقية ٢٨٥م٢ بينما بلغت في القاهرة ٢٧٩م٢.

- بلغ متوسط مساحة الوحدة السكنية بالمنطقة ١٢١ م ٢ بينما بلغت في القاهرة ١٦٣م ٢
- يبلغ نصيب الفرد من ارض الاسكان بالمنطقة الشرقية ٧.٠ م ٢ بينما تبلغ في القاهرة ٥.٨م٢
- يصل متوسط نصيب الفرد من المسطح السكني بالمنطقة الشرقية إلى ٣١ م ٢ مقارنة بمدينة القاهرة التي تبلغ ٢٧.٣م ٢
- متوسط اعمار المباني بالمنطقة الشرقية يتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ عام، بينما يزيد المتوسط في مدينة القاهرة عن ٥٠عام.
- و ترتفع نسبة الطرق المرصوفة لتصل الى ٦٠% من جملة الطرق بالمدينة.
- كما ترتفع نسبة اتصال الوحدات السكنية بالمرافق في المنطقة الشرقية حيث تتراوح من ٩٢.٧% إلى٩٩.٧%.
- **أهم مشكلات وقضايا العمران وانعكاساتها علي سوق الاسكان بالمنطقة الشرقية**
- يوصى بتنظيم وتخطيط النمو العمراني لأحياء المرج والمطرية وتطوير وتنمية المناطق العشوائية بها والعمل علي توفير مرافق البنية الاساسية(مياه – كهرباء وصرف صحي) للمناطق المحرومة بالمنطقة الشرقية خاصة اقسام منشاه ناصر والمرج والسلام وهي اقسام تحتاج ايضا الى تدخل عمراني وتحديد خطوط للتنظيم حيث تعاني من ارتفاع نسبة الشوارع ذات العروض الاقل من ٥ م مما يؤثر علي خدمات الدفاع الامني، اسعاف ويمثل اوضاع غير آمنة.
- يوصى بتهيئة المنطقة من حيث حالة ومستوى المرافق والطرق ومشروعات الاسكان لاستقبال المشروعات المستقبلية في المنطقة خاصة في احياء (النزهة ومصر الجديدة وقسم ثان مدينة نصر) من خلال:
  - تخطيط مناطق بديلة علي الأطراف تلبي الطلب على الأراضي بالمنطقة الشرقية
  - توفير خطوط ووسائل للنقل المباشر لمناطق الانشطة الادارية المقترحة دون اختراق المناطق السكنية.
  - اصدار تشريعات ولوائح تحمي المناطق المتميزة (مثل الفيلات والقصور القديمة والحالية) من التحول الى ابراج ادارية وسكنية.
  - الحفاظ على الطابع العمراني والمعماري لأحياء المنطقة الشرقية.
- تستهدف الخطط المستقبلية لمدينة القاهرة (٢٠٥٠) اطراف المنطقة الشرقية بالقرب من مدينة القاهرة الجديدة كمركز للحي الحكومي المقترح (مشروع العاصمة الإدارية) مما سيكون له كبير الأثر في إحداث العديد من التغيرات في سوق الإسكان والطلب علي الاراضي في المنطقة الشرقية.

- تمثل المنطقة الشرقية منطقة الامتداد الطبيعي لمركز المال والأعمال القديم بوسط القاهرة كما تمثل بؤرة الاهتمام حاليا في الامتداد المستقبلي لمدينة القاهرة خاصة علي الأطراف الملاصقة للطريق الدائري والمحاور الرئيسية بمدينة القاهرة[٨٨].

ب-المنطقة الشمالية

- **التقسيم الإداري:**

تضم سبعة أقسام إدارية هى (الزيتون- الزاوية الحمراء- حدائق القبة-الشرابية- الساحل- شبرا- روض الفرج).

- **الموقع:**

تقع وسط مدينة القاهرة ويحدها شمالا محافظة القليوبية وشرقا المنطقة الشرقية وجنوبا المنطقة الغربية.

- **إستعمالات الأراضي الرئيسية:**

من تحليل إستعمالات الاراضى للمنطقة الشمالية يتضح أن الاستعمال السكنى يغلب على المنطقة الشمالية، و يوضح الشكل رقم (٥٦) استعمالات الأراضي بالمنطقة الشمالية بالقاهرة.

- **خلاصة دراسة المنطقة الشمالية**

وتم استخلاص أهم المؤشرات العمرانية للمنطقة الشمالية لعام ٢٠٠٨ (آخر معلومات منشورة وقت الدراسة) من الدراسة كما يلي:

- انخفاض متوسط أسعار الأراضي بالمنطقة حيث يصل إلى ٣١٧٠ جنيه/ م ٢ مقارنة بمتوسط أسعار الأراضي في مدينة القاهرة الذي يبلغ ٤٤٨٥ جنيه/ م ٢
- تصل الكثافة الإجمالية بالمنطقة الشمالية نحو ٢٣٩ فرد / فدان مقارنة بمدينة القاهرة إلى ٧٧ فرد / فدان، بينما تصل الكثافة السكنية إلى ٤٢٤ فرد /فدان في حين بلغت في مدينة القاهرة ١٥٠ فرد/ فدان، وهي بذلك تعاني من ارتفاع ملحوظ في معدلات الكثافات السكنية والإجمالية مقارنة بالمناطق الغربية والشرقية بمدينة القاهرة نفسها.
- بلغ متوسط مساحة قطعة الأرض في المنطقة الشمالية ٢٦٨ م٢ بينما بلغت في القاهرة ٢٧٩م٢.
- يبلغ متوسط مساحة الوحدة السكنية بالمنطقة الشمالية نحو ٩٩ م٢ بينما يبلغ في القاهرة ١٦٣م٢.
- يبلغ نصيب الفرد من أرض الإسكان بالمنطقة الشمالية ٤.٥ م٢ بينما يبلغ في القاهرة ٥.٨م٢.

---

[٨٨] المصدر السابق

- يبلغ متوسط نصيب الفرد من المسطح السكني بالمنطقة الشمالية إلى ٢٢ م٢ مقارنة بمدينة القاهرة التي تبلغ ٢٧.٣ م٢.
- يبلغ متوسط أعمار المباني بالمنطقة الشمالية نحو ٥٠ عام، والذي يتطابق مع نفس المؤشر بمدينة القاهرة.
- ترتفع نسبة الطرق المرصوفة لتصل إلى نحو ٨٢ % من جملة الطرق بالمنطقة الشمالية.
- ترتفع نسبة اتصال الوحدات السكنية بالمرافق في المنطقة الشمالية حيث تتراوح من ٩٩.٤ % إلى ١٠٠ %.
- تبلغ نسبة الوحدات الخالية بالمنطقة ٩٢.٨ % من إجمالي الوحدات السكنية بالمنطقة الشمالية واكثر أسباب الشغور بالمنطقة انتشارا هو الاستخدام المستقبلي للوحدات السكنية.

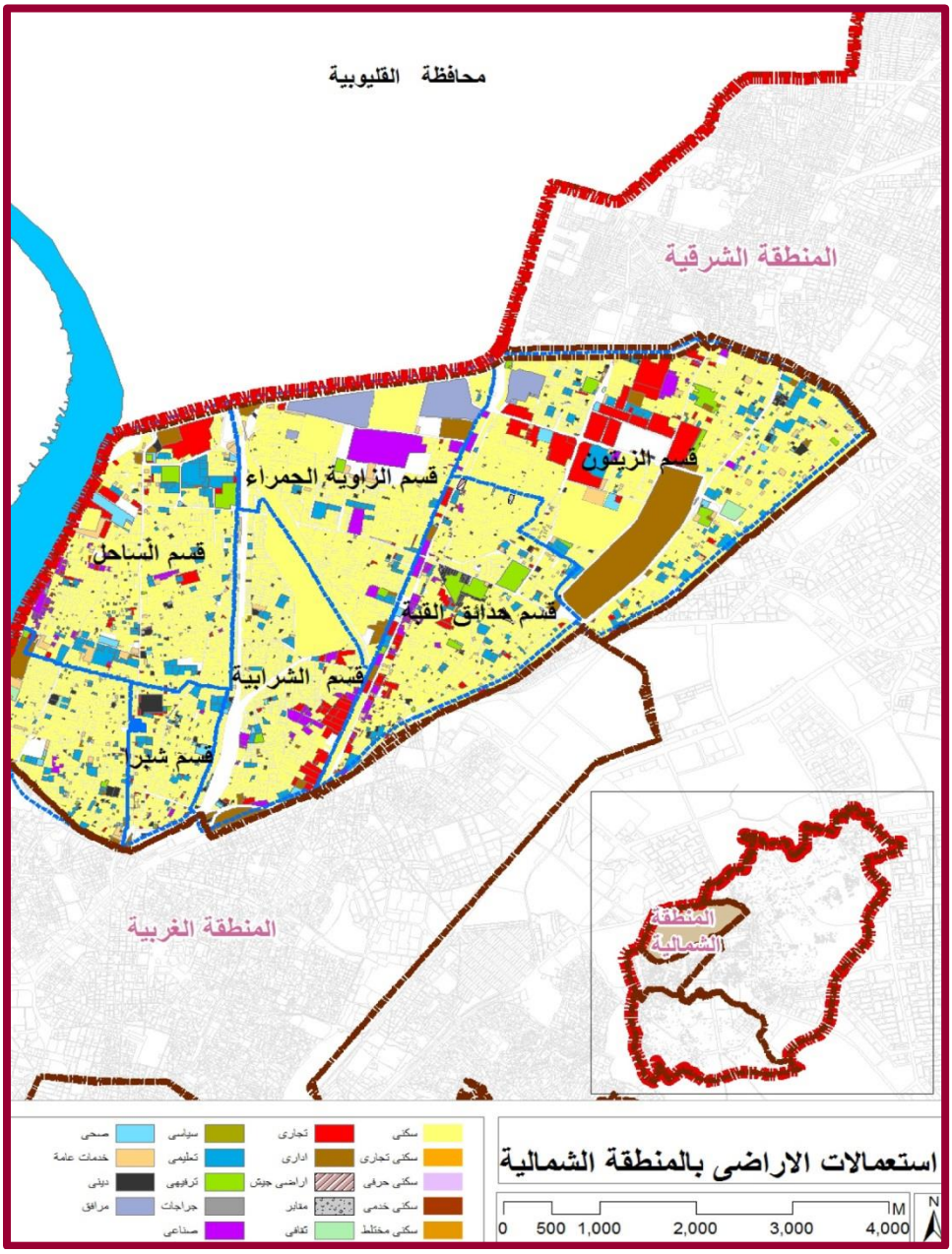

شكل رقم (٥٦) استعمالات الأراضي بالمنطقة الشمالية بالقاهرة

أهم مشكلات وقضايا العمران وانعكاساتها علي سوق الاسكان بالمنطقة الشمالية

- الارتفاع الكبير في الكثافة السكنية والكثافة العامة بالمنطقة الشمالية مؤشر لانخفاض مستويات المعيشة ونوعية الحياة بالمنطقة واقسامها خاصة مع زيادة المناطق العشوائية واللارسمية بالمنطقة مثل (حكر أبو دومة – عزبة أبوحشيش – المناطق المنتشرة علي طول خط السكة الحديد من كوبري روض الفرج حتي محطة مصر).
- انخفاض متوسطات مساحة قطع الأراضي والوحدة السكنية بالمنطقة مع الارتفاع الحاد في الكثافات السكنية مما يشير إلى ارتفاع متوسط حجم الاسرة ومعدلات التزاحم بالمنطقة الشمالية وهذا يؤثر سلبا علي البيئة العمرانية بالمنطقة مما ينعكس علي سوق الإسكان بالمنطقة.
- تداخل استعمالات الأراضي في العديد من أحياء المنطقة الشمالية خاصة في الأحياء الشعبية مثل شبرا و روض الفرج والساحل وإهدار قيمة الأرض في المناطق الواقعة علي الكورنيش حيث تنتشر مخازن الغلال والورش الحرفية علي الواجهة النيلية للمنطقة، وتنتشر المحلات والمخازن في شارع السبتية والفجالة مما يوثر علي سوق الإسكان بالمنطقة.
- التوجه الاستثماري للمنطقة والمشروعات المقترحة للتطوير مثل (التخطيط التفصيلي لمنطقة روض الفرج والواجهة النيلية) وقررات نزع الملكية وتطوير المناطق العشوائية بالمنطقة ستحدث تغيرات كبيرة في سوق الاسكان بالمنطقة وستعمل علي تغير نوعية الأنشطة ومستويات الإسكان بالمنطقة مما يحتاج إلى إعادة النظر في مخططات شبكات البنية الأساسية والمرافق العامة وإيجاد بدائل سكنية للسكان الحاليين[٨٩].

ت–المنطقة الغربية والجنوبية

- **التقسيم الإداري:**

تضم المنطقة الغربية إحدى عشر قسما إداريا هم (الوايلى – الظاهر - باب الشعرية- الجمالية- الموسكى – عابدين – بولاق –الزمالك - قصر النيل - الدرب الأحمر – الأزبكية)، كما تضم المنطقة الجنوبية أقسام الخليفة والمقطم - مصر القديمة - السيدة زينب - البساتين ودار السلام.

- **الموقع:**

تقع المنطقة الغربية، الجنوبية على أطراف مدينة القاهرة الجنوبية، ويحدها شمالا المنطقة الشمالية وشرقا المنطقة الشرقية وجنوبا حلوان وغربا مدينة ٦ اكتوبر.

- **إستعمالات الأراضي الرئيسية:**

تتنوع استعمالات الأراضى بالمنطقة الغربية والجنوبية مابين سكنى وتجارى وخدمى و يوضح الشكل رقم (٥٧) استعمالات الأراضي بالمنطقة الغربية والجنوبية بالقاهرة، وتتميز المنطقة ببعض

---

[٨٩] المصدر السابق

الأحياء المتميزة سكنيا مثل (جاردن سيتي – المقطم – الزمالك)، كما تضم المنطقتين الغربية والجنوبية مركز المال والأعمال الرئيسي لمدينة القاهرة ومنطقة وسط المدينة وكذلك المباني الإدارية للوزارات الرئيسية ومقار مجلسى الشعب والشورى ومقر رئاسة الحكومة كما تضم أهم المعالم السياحية التاريخية والاسلامية والترفيهية.

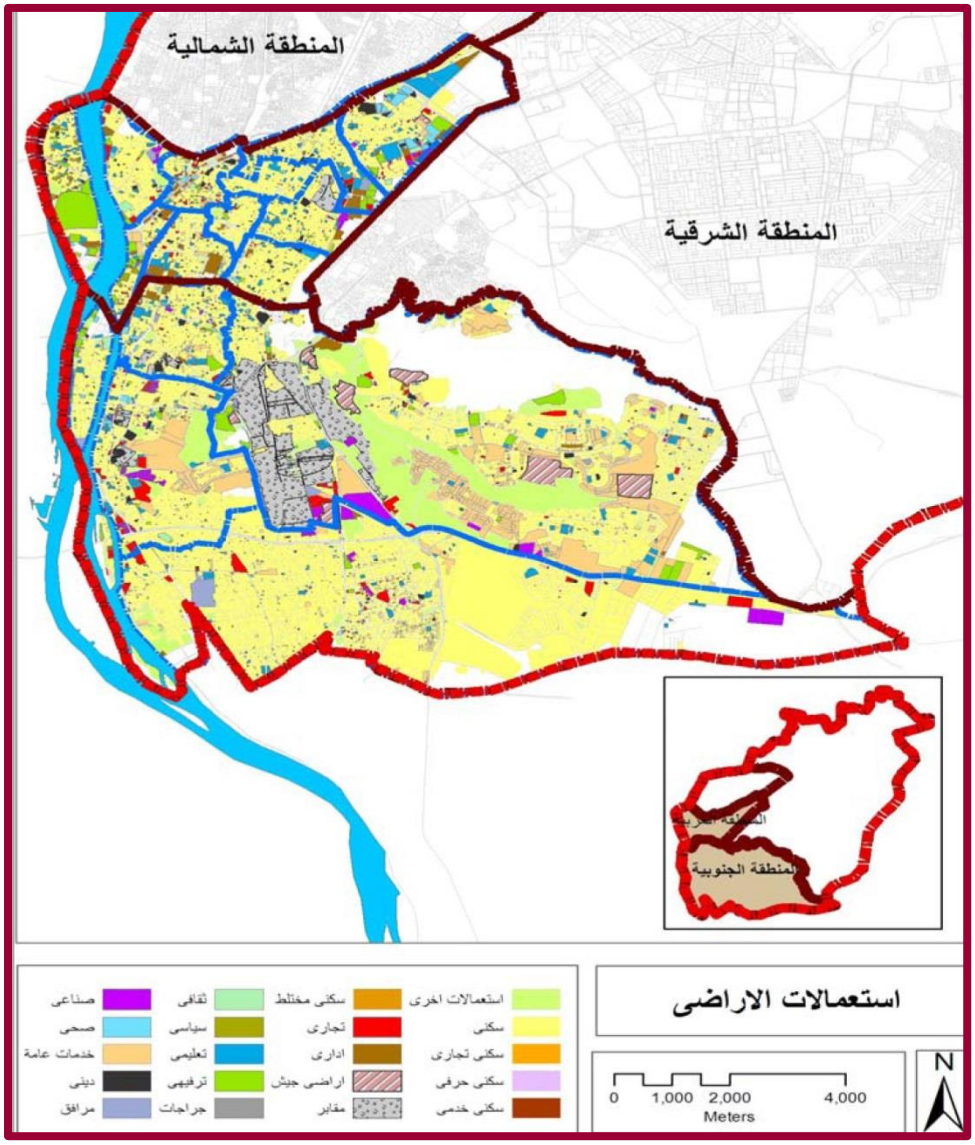

شكل رقم (٥٧) استعمالات الأراضي بالمنطقة الغربية والجنوبية بالقاهرة

- **خلاصة دراسة المنطقة الغربية والجنوبية**

وتم استخلاص المؤشرات الحضرية لعام ٢٠٠٨ (آخر معلومات منشورة وقت الدراسة) للمنطقة الغربية والجنوبية من الدراسة كالتالي:

- إرتفاع متوسط أسعار الأراضي بالمنطقة حيث يصل إلى ٥٨٠٠ جنيه / م٢ مقارنة بمتوسط أسعار الأراضي في مدينة القاهرة الذي يبلغ ٤٤٨٥ جنيه / م٢.
- إرتفاع نسبة الإيجار في المنطقة الغربية والجنوبية حيث تتجاوز ٥٨.٣ % من جملة المباني بالمنطقة مقارنة بمدينة القاهرة.

- تصل الكثافة الإجمالية بالمنطقة الغربية إلى ١١٠ فرد / فدان مقارنة بمدينة القاهرة إلى ٧٧ فرد / فدان، بينما تصل الكثافة الصافية إلى ٢٤٠ فرد/فدان في حين بلغت في مدينة القاهرة ١٥٠ فرد/ فدان.
- بلغ متوسط مساحة قطعة الأرض في المنطقة الغربية ٢٨٥م٢ بينما بلغت في القاهرة ٢٧٩م٢.
- بلغ متوسط مساحة الوحدة السكنية بالمنطقة ٢٦٩م٢ بينما بلغت في القاهرة ١٦٣م٢
- يبلغ نصيب الفرد من أرض الإسكان بالمنطقة الغربية ٦.٠م٢ بينما تبلغ في القاهرة ٥.٨م٢.
- يصل متوسط نصيب الفرد من المسطح السكني بالمنطقة الغربية إلى ٢٨.٦م٢ مقارنة بمدينة القاهرة التي تبلغ ٢٧.٣م٢.
- متوسط أعمار المباني بالمنطقة الغربية يتجاوز نحو ٥٠ عام والذي يتفق مع المتوسط في مدينة القاهرة.
- إرتفاع نسبة الطرق المرصوفة لتصل إلى نحو ٨٠ % من جملة الطرق.
- تتراوح نسبة اتصال الوحدات السكنية بالمرافق في المنطقة الغربية والجنوبية من ٧٠.٩% – ٨٤.٦%.
- تبلغ نسبة الوحدات الخالية بالمنطقة الغربية ١٢% من إجمالي الوحدات السكنية بالمنطقة الغربية وأكثر اسباب الشغور بالمنطقة انتشارا هو الاستخدام المستقبلي.

أهم مشكلات وقضايا العمران وانعكاساتها علي سوق الاسكان بالمنطقة الغربية والجنوبية

- المنطقة الغربية تضم مركز المال والأعمال والمنطقة المركزية لمدينة القاهرة ومعظم الخدمات على مستوى الدولة، فهي منطقة ذات ثقل خدمي على المستوى القومي، مما يشكل ضغط وعبء على المرافق والطرق الحيوية بالمنطقة وبالتالي يؤثر علي سوق الإسكان بالمنطقة.
- المنطقة الغربية تتميز بوجود العديد من المناطق التراثية والتاريخية والمزارات المهمة مما يوثر على أسعار الأراضي بالمنطقة وزيادة الطلب على أراضي الأنشطة الإدارية والترفيهية السياحية مما يوثر على الأراضي والأنشطة السكنية بالمنطقة ويرفع من سوق الإسكان بالمنطقة.
- المشروعات التطويرية المستهدفة بالمنطقة من نقل مجمع الوزارات إلى المدينة الحكومية شرق القاهرة وكذلك مشروعات تطوير المباني التراثية والسكنية القديمة (القاهرة الخديوية – القاهرة الفاطمية) يحمل أثرا مستقبليا على سوق الإسكان والطلب على الوحدات السكنية المتميزة والاسكان فوق المتوسط.
- إنتشار المناطق التجارية وتجارة الجملة في الموسكي والقاهرة الفاطمية مع وجود الورش الحرفية بالمنطقة يوثر سلبا على وضع الإسكان بالمنطقة وانتشار مناطق عشوائية تحتاج إلى إعادة تنظيم العمران بها[٩٠].

[٩٠] المصدر السابق

١-٤-٥-٧ مؤشرات المرصد الحضري المحلي لمدينة القاهرة طبقا لتقسيم المناطق

وفيما يلي خرائط مبسطة توضح مؤشرات المرصد المحلي لمدينة القاهرة.

N
مصر الجديدة
منزل حضرى
نوع المبنى السكنى
عمارة
منزل حضرى
غير مناح

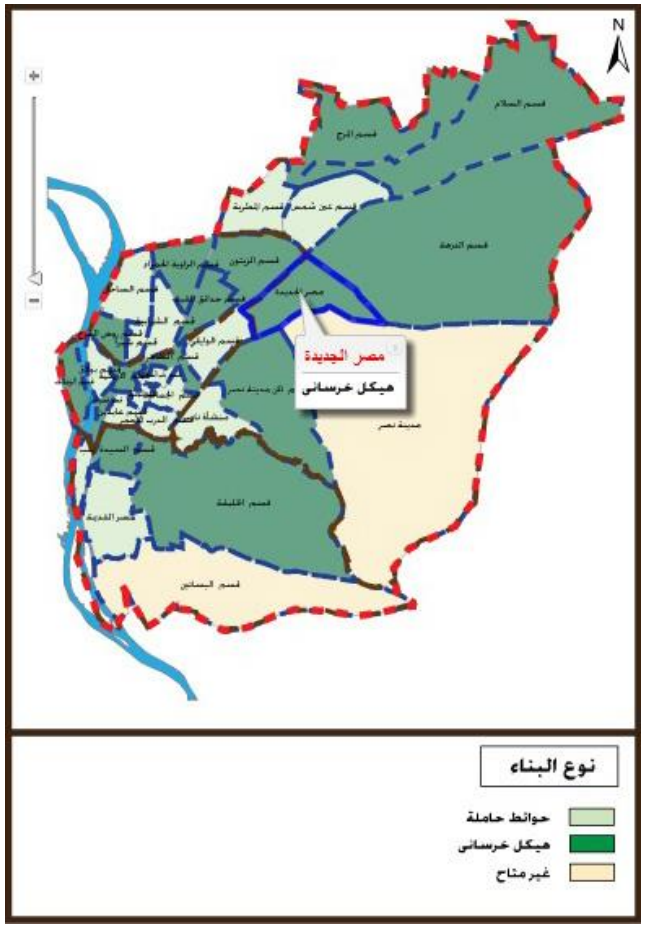
N
مصر الجديدة
هيكل خرسانى
نوع البناء
حوائط حاملة
هيكل خرسانى
غير مناح

N
قسم السلام
قسم الزرا
قسم الدرعة
قسم الزيتون
مصر الجديدة
قسم المساعد
قسم الوايلي
مدينة نصر
قسم القبلة
قسم البساتين
مصر القديمة
مصر الجديدة
اكبر من 40 عام
عمر المبنى
اقل من 20 عام
من 20 الى 40 عام
اكبر من 40 عام
غير متاح

N
قسم السلام
قسم الزرا
قسم الدرعة
قسم الزيتون
مصر الجديدة
قسم المساعد
قسم الوايلي
مدينة نصر
قسم القبلة
قسم البساتين
مصر القديمة
مصر الجديدة
متصل
مصدر المياه
متصل
غير متاح

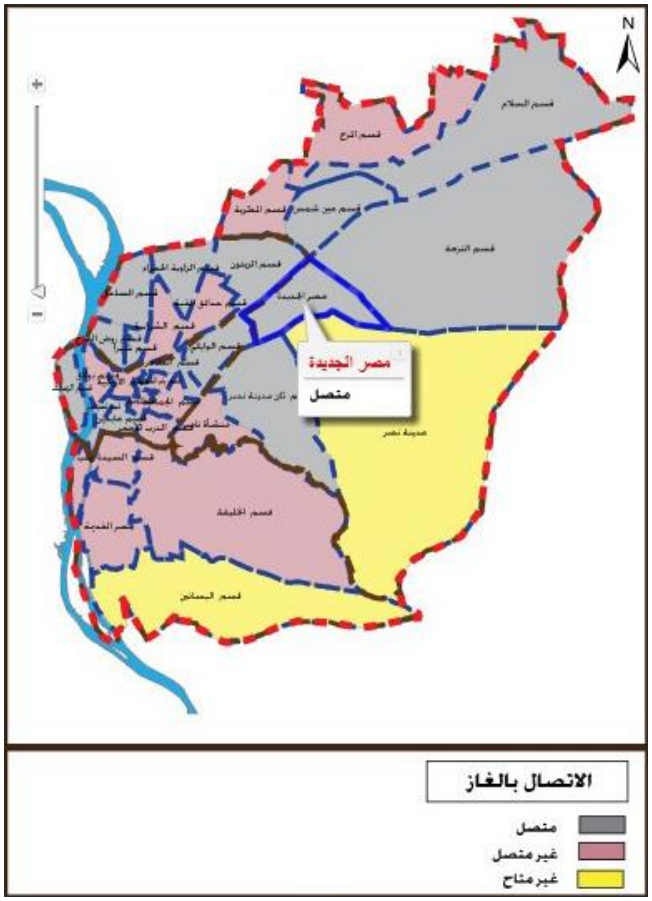
N
قسم السلام
قسم الزرع
قسم المطرية
قسم النزهة
قسم الوايلي
قسم الزاوية الحمراء
قسم الساحل
قسم حدائق القبة
قسم الشرابية
قسم الوايلي
مصر الجديدة
متصل
مدينة نصر
قسم الخليفة
قسم المعادي
قسم البساتين
الاتصال بالغاز
متصل
غير متصل
غير متاح

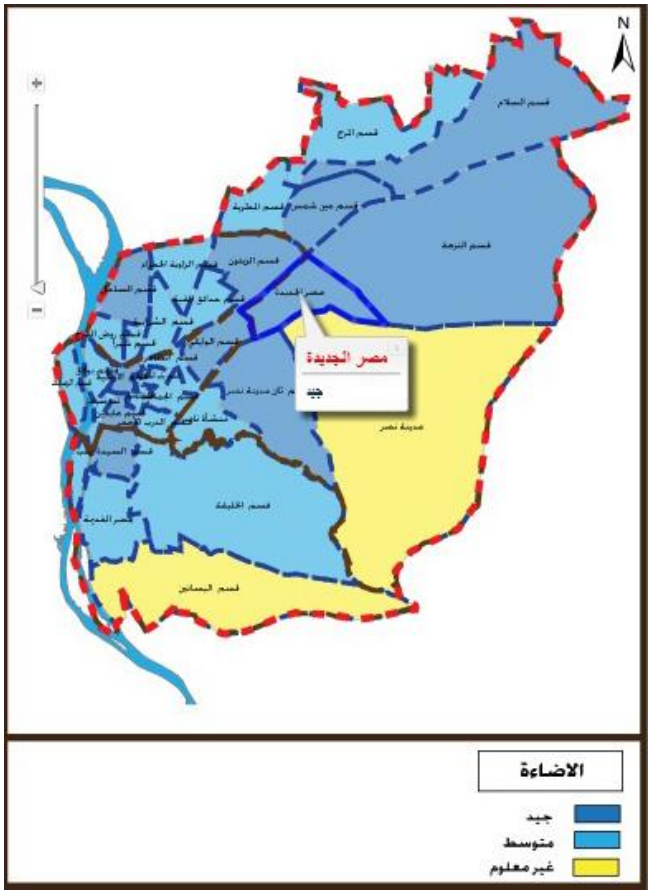
N
قسم السلام
قسم الزرع
قسم المطرية
قسم النزهة
قسم الوايلي
قسم الزاوية الحمراء
قسم الساحل
قسم حدائق القبة
قسم الشرابية
قسم الوايلي
مصر الجديدة
جيد
مدينة نصر
قسم الخليفة
قسم المعادي
قسم البساتين
الاضاءة
جيد
متوسط
غير معلوم

N
مصر الجديدة
اكبر من 10 متر
عروض الطرق
من 5 الى 10 متر
اكبر من 10 متر
غير متاح

N
مصر الجديدة
طرق ممهدة
رصف الطرق
طرق ممهدة
غير متاح

N
مصر الجديدة
اكبر من 300 م2
متوسط مساحة قطعة الارض
اقل من 150م2
من 150الى 300 م2
اكبر من 300 م2
غير متاح

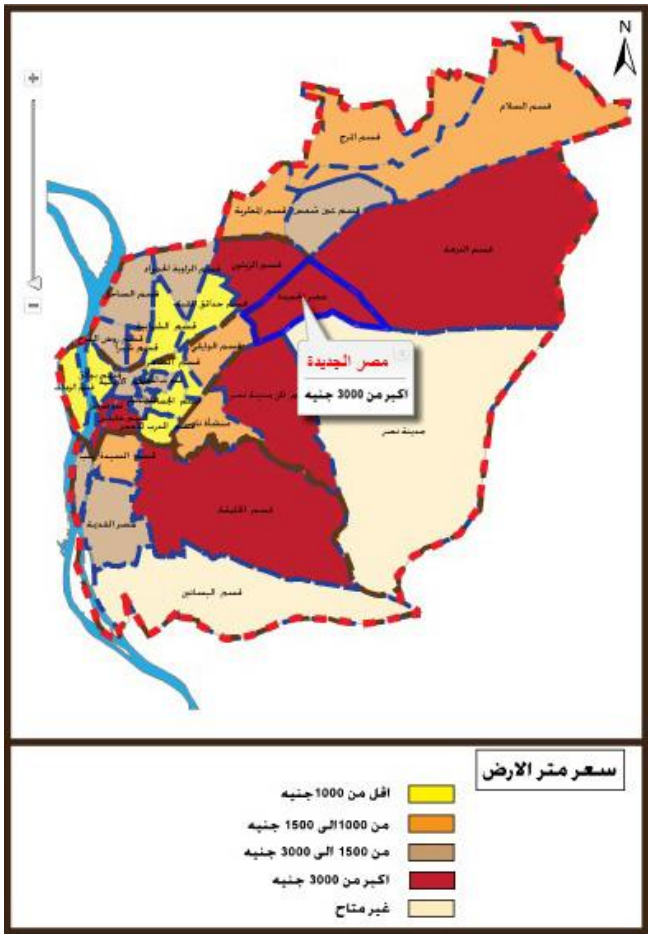
N
مصر الجديدة
اكبر من 3000 جنيه
سعر متر الارض
اقل من 1000 جنيه
من 1000الى 1500 جنيه
من 1500 الى 3000 جنيه
اكبر من 3000 جنيه
غير متاح

N
مصر الجديدة
غير ملوث
تلوث التربة
غير ملوث
ملوث
غير متاح

N
مصر الجديدة
غير ملوث
تلوث الهواء
غير ملوث
ملوث
غير متاح

N
مصر الجديدة
غير ملوث
تلوث الماء
غير ملوث
ملوث
غير متاح

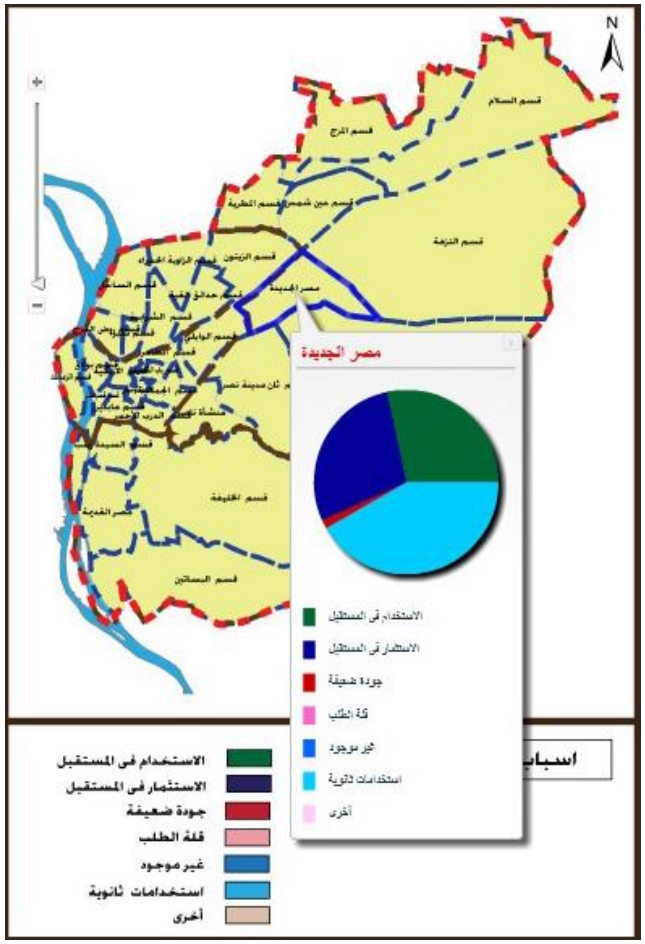
N
مصر الجديدة
الاستخدام فى المستقبل
الاستثمار فى المستقبل
جودة ضعيفة
قلة الطلب
غير موجود
استخدامات ثانوية
أخرى
الاستخدام فى المستقبل
الاستثمار فى المستقبل
جودة ضعيفة
قلة الطلب
غير موجود
استخدامات ثانوية
أخرى

N
مصر الجديدة
السكان راضيين
الخدمات الترفيهية
السكان راضيين
السكان غير راضيين
غير متاح

N
مصر الجديدة
لا يوجد مكب نفايات مفتوح
مكب نفايات مفتوح
يوجد مكب نفايات مفتوح
لا يوجد مكب نفايات مفتوح
غير متاح

١-٤-٥-٨ مواطن القوة والضعف في المرصد الحضري الوطني المصري

أ- مواطن القوة في المرصد الحضري الوطني المصري

تتمثل أهم مواطن القوة في المرصد الحضري الوطني المصري في العناصر التالية:

- يعتبر المرصد الحضري الوطني المصري من **أوائل المراصد الحضرية بالعالم العربي** على المستوى الوطني الذ كان له دوراً فعالاً في إرساء مفهوم الرصد الحضري بالمنطقة العربية ويدلل على ذلك الرصيد الهائل من الأنشطة والفعاليات والدراسات المتخصصة التي ساهم بها خلال الفترة السابقة.

- استفاد المرصد الحضري الوطني المصري من دعمه منذ البداية **بالقوانين والقرارات التي تؤهله لممارسة أنشطته بشكل قانوني** مما يضمن له الاستمرارية والدعم المالي واللوجيستي خلال أداء مهامه الموكلة إليه.

- ساهم المرصد الحضري المصري في **إعداد وتنمية مهارات الكوادر الفنية** من خلال الدورات التدريبية والتي أصقلت بشكل واضح للخبرات الفنية العاملة بالمرصد الوطني.

- شارك المرصد الحضري الوطني المصري في **معظم الفعاليات والملتقيات المحلية والعربية والدولية** مما انعكس على مستوى انتاجية المؤشرات الحضرية بشكل ايجابي وتلاحظ مدى التطور في انتاج المؤشرات وكذلك التطور الذي تم في الموقع المعلوماتي الخاص بالمرصد.

- المرصد الحضري الوطني **لا يعتبر جهة جمع معلومات** بقدر ما هو يعتبر جهة اصدار وانتاج تقارير بالمؤشرات الحضرية خاصة المؤشرات المتعلقة بالاسكان والمرافق والبيئة

- ساهم المرصد الحضري الوطني المصري في **إعداد دراسات متخصصة في الإسكان** على مستوى المدن الرئيسية للأقاليم التخطيطية تمثل صورة متكاملة عن اهم قضايا ومشاكل قطاع الإسكان في تلك المدن مما يمكن إن احسنت استغلالها ان توجه السياسات وتدعم متخذي القرار للاتجاه صوب القرارات التنفيذية السليمة ويتضح من دراسة "تقييم حالة التجمعات العمرانية بمصر" كيف تم توجيه السياسات واقتراح حزمة من المشروعات العاجلة للنهوض بالتنمية العمرانية في مصر.

- يقوم المرصد الحضري الوطني المصري **بتدعيم المراصد الحضرية المحلية** في المدن الكبرى بالأقاليم التخطيطية (القاهرة، الأسكندرية، الإسماعيلية، طنطا، أسيوط، أسوان) بالدعم الفني والدورات التدريبية لاعداد كوادر مؤهلة تستطيع القيام بعملية الرصد الحضري على الوجه المطلوب.

- يساهم المرصد الحضري الوطني المصري في **تفعيل مبدأ التشاركية** من خلال الاستبانات المتعلقة بمدى رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة وعن مستوى اداء البنية الأساسية وشبكة الطرق، مما يهيئ المجتمع المدني للتفاعل مع المنظومة الحضرية والمشاركة في الرأى الذي من المؤكد انه سيفيد متخذ القرار نحو القرار المناسب.
- يعتبر المرصد الحضري الوطني المصري حاليا مصدر قوى للاستفادة وتوجيه متخذي القرار نحو القضايا الملحة (الاسكان، الفقر، البطالة، ..) وغيرها من المشاكل التي تناولها المرصد الحضري.

ب-مواطن الضعف بالمرصد الحضري الوطني المصري

استفاد المرصد الحضري الوطني المصري من الكوادر الفنية المتميزة بالهيئة العامة للتخطيط العمراني إلا أن تواجده داخل منظومة جهة تنفيذية قد يؤدي إلى خلل ما في انتاج المؤشرات الحضرية وفق مجموعة المؤشرات الحضرية المتفق عليها دولياً وذلك للأوجه التالية:

- مجموعة المؤشرات الحضرية المتفق عليها كما استعرضنا سابقا تتضمن العديد من المحاور الأساسية وهى المحاور العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحكم المحلي وغيرها من المحاور – التي قد يتم إغفال بعضها عن قصد أو غير قصد- فمفهوم المراصد الحضرية أنها **هيئات ذات استقلالية** ودورها إصدار المؤشرات الحضرية لرصد الحالة الحضرية وإجراء التحليلات المطلوبة وفق منظومة التحضر بشكل متكامل وليس بشكل جزئي.
- من أهداف المراصد الحضرية **تفعيل دور الجهات المعنية ذات العلاقة بالمؤشرات الحضرية**، وفي حقيقة الأمر هى عبارة عن كل أجهزة الدولة التنفيذية والتي من المفترض أن تتجه بكافة معلوماتها الحديثة والدقيقة نحو وعاء المعلومات الخاص بالمرصد الحضري الوطني لإنتاج المؤشرات لأن تقارير الإحصاء لا تحتوي على كل المعلومات المطلوبة، كما أن جمع المعلومات من الطبيعة تحتاج لجهد ودعم مالي كبير للاستمرارية، وكما نعلم أن المرصد الحضري الوطني عبارة عن إدارة عامة داخل هيئة ضمن نطاق هيكل إداري لوزارة ذات أعباء ومسئوليات كبيرة وبالتالي يمثل المرصد االحضري في حقيقة الأمر جزء من كل مما يعني أن التعاون المفترض بين الجهات وبعضها قد لا يكون بالمستوى المطلوب من حيث سرعة الاستجابة – وهذا يعطل إصدار المؤشرات الحضرية – وتوفير المعلومات المطلوبة بالشكل الكافي لذلك فنجاح المرصد الوطني في أن يكون تحت مظلة مجلس الوزراء مباشرة أو من ينوب عن أعلى سلطة في الدولة، وذلك حتى يتمكن المرصد الحضري إنتاج المؤشرات الحضرية بشكل منتظم وشفافية شديدة واقترابه من متخذ القرار يعجل بتوجيه النظر نحو المشاكل والقضايا العاجلة.

- ينقص المرصد الحضري الوطني في المرحلة الحالية **بذل مجهود أكثر لضم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة** في فعاليات المرصد الحضري والاستفادة برؤيتهم للمنظومة الحضرية (المشاكل والحلول المقترحة) لاستكمال أضلاع مثلث التنمية.

- يقترب المرصد الحضري الوطني إلى اكتمال الرؤية بمزيد من الجهد لكن المراصد الحضرية المحلية لا يجب أن تحذو حذو المرصد الحضري الوطني حيث من المفترض **أن يكون دورها ملاصق للأجهزة التنفيذية بالمحافظات** بمعنى أن يتم مشاركة العاملين بالمحافظة (كحكم محلي) والعاملين بالمديريات المختلفة (التعليم، الصحة، النقل ، الطرق، ....) وذلك كما ذكرنا لمساعدة المراصد المحلية في الحصول على المعلومات الضرورية لإنتاج المؤشرات الحضرية.

- عدم إبراز **المؤشرات الحضرية التي تعكس الخصوصية** التي تتمتع بها مصر من حيث الاهتمام بمؤشرات خاصة بنهر النيل كالجانب البيئية ونسب التلوث لمياه النيل ومؤشر تطور منسوب النيل، وقناة السويس من حيث تطور الدخل السنوي ومعدل الدخل السنوي للقناة وغير ذلك من المؤشرات التي تمثل خصوصية لمصر بوجه عام.

- عدم وجود رؤية واضحة للمرصد الحضري الوطني **لإنشاء المراصد الحضرية المحلية** على مستوى المدن المصرية خاصة المدن النائية والحدودية ذات الطبيعة الخاصة.

- عدم وجود **تعاون واضح مع إدارة التنمية العمرانية بالمحليات** سوى جمع المعلومات فقط وتسليمها التقارير بالإضافة إلى عدم وجود ما يلزم هذه الإدارت بتوصيات المؤشرات الحضرية التي توصل إليها المرصد الحضري الوطني.

ت-إستقراء آراء العاملين بالمرصد الحضري الوطني المصري

أجرى الباحث عدة مقابلات مع العاملين بالمرصد الحضري المصري حيث تم التوصل من خلالها للنتائج التالية:

- **الاستمرارية:** حيث تمثل "المنح" المقدمة من الدول المانحة المصدر الرئيسي لتمويل المرصد الحضري المصري والتي توجه في الأغلب لقضايا محددة تهتم المنحة بدراستها مما يعني أن استمرارية المرصد الحضري في إصدار التقارير الدورية بالمؤشرات الحضرية ومتابعتها أمراً غير ملزماً للمرصد الحضري المصري في ضوء توفر التمويل اللازم، لذا يوصى بزيادة الميزانية المخصصة للمرصد الحضري المصري، والبحث عن مصادر تمويل اخرى يمكن للمرصد الحضري من خلالها إمتلاك موارد مالية تؤهله للقيام بالدور المنوط به في إصدار المؤشرات الحضرية.

- **الاستقلالية:**عدم استقلالية المرصد الحضري المصري المتمثل في كونه إدارة عامة تتبع الهيئة العامة للتخطيط العمراني والتي تتبع بدورها وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية يجعل من تجاوب الجهات المعنية والتي تغذي المرصد الحضري بالمعلومات من جهة، والجهات المستفيدة بالمؤشرات الحضرية (إدارات التخطيط والتنمية بالمحليات) من الجهة الأخرى لا يوجد لهم أى نوع من الإلزام بسرعة الاستجابة للمرصد الحضري المصري.

- **التنسيق اللازم بين المرصد الحضري المصري والجهات الأخرى في إنشاء المراصد الحضرية:** حيث من المفترض أن يكون هناك تنسيق على مستوى وزاري بشأن إنشاء المراصد الحضرية المحلية بالمدن وأن يكون من خلال المرصد الحضري الوطني المصري وذلك طبقاً لقانون إنشاء المرصد الحضري المصري، لكى تتضافر الجهود الفنية والمالية لدعم المرصد الحضري المصري وتوسيع مظلة الرصد الحضري لتشمل كل المدن المصرية.

- **ضمان استمرارية تدفق المعلومات وتحديثها:** وذلك بإصدار لوائح تنظيمية تلزم الجهات ذات العلاقة بالمؤشرات الحضرية على مستوى فروع الوزارات بكل محافظة بتزويد المراصد الحضرية المحلية للمدن بالمعلومات بانتظام.

- **تفعيل مخرجات المرصد الحضري المصري:** بإصدار لوائح وقرارات تنظيمية تلزم إدارات التخطيط والتنمية العمرانية بالمدن بتنفيذ توصيات المرصد الحضري المصري ومتابعة مدى الالتزام بهذه التوصيات بشكل دوري من السادة المحافظين.

- **زيادة صلاحيات إدارات التخطيط والتنمية العمرانية بالمدن:** بإصدار اللوائح والقرارات المنظمة للعلاقة فيما بينها وبين فروع الوزارات والإدارات التابعة لها داخل نطاق تأثير إدارة التخطيط بالمدينة لزيادة التفاعل بالشأن الحضري وإيجاد حلول قابلة للتنفيذ بشكل مباشر.

- **منح الاستقلالية للمراصد الحضرية المحلية بالمدن:** من خلال وضع إطار عام للمؤشرات الحضرية تلتزم به كل المدن لمقارنة المؤشرات الحضرية على المستوى الوطني، ومنح تلك المراصد الحضرية المحلية استقلالية في المؤشرات ذات الخصوصية والقضايا ذات الأولوية طبقا لطبيعة كل مدينة.

- **تدريب الكوادر الفنية بإدارات التخطيط والتنمية العمرانية:** بإشراك منسوبي إدارات التخطيط والتنمية العمرانية في دورات تدريبية تتعلق بالمؤشرات الحضرية والمعلومات المتعلقة بها وكيفية حسابها وأهميتها وكيفية التشبيك بين المؤشرات الحضرية لتحليل الوضع الراهن لقضية ما وكبفية تحديد أولويات القضايا العمرانية.

- **<u>نشر الوعي المجتمعي للمؤشرات الحضرية</u>:** من خلال إدماج منظمات المجتمع المدني في المؤتمرات والملتقيات للتوعية بأهمية المؤشرات الحضرية ومتابعة تنفيذ توصيات المرصد الحضري المصري، والمراصد الحضرية المحلية بالمدن، وكذلك نشر مفاهيم الرصد الحضري والمؤشرات الحضرية ضمن المناهج التعليمية لطلبة التخطيط العمراني بالكليات والمعاهد العلمية المتخصصة.

الفصل الخامس: تقييم تجارب المراصد الحضرية

١-٥ الفصل الخامس: تقييم تجارب المراصد الحضرية

١-٥-١ إنجازات المراصد الحضرية

١-٥-١-١ المرصد الحضري العالمي

- حقق المرصد الحضري العالمي اقصى استفادة من برنامج مؤشرات الاسكان الذي انتجه المؤل الأول والثاني وتحويلها الى شكل اكثر مرونة وشمولية لرصد حالة المدن الحضرية من كافة النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية ووضع الأسس العلمية لاختيار المؤشرات الحضرية وكيفية حسابها وأوجه المقارنة المطلوب تحقيقها فيما بينها حتى يتسنى اصدار التقارير السنوية المطلوبة عن حالة المدن الحضرية.
- إطلاق برنامج (Urban Info) والذي تم من خلاله إيجاد قاعدة معلومات جغرافية تربط بين كافة مدن العالم المشتركة في أعمال الرصد الحضري والذي ساهم بشكل فعال في سرعة الوصول للمعلومات وتغذيتها من جانب الدول الاعضاء بشكل دوري.
- ساهم المرصد الحضري العالمي في تدعيم إنشاء المراصد الحضرية المحلية والإقليمية وتقديم الدعم الفني المطلوب للنهوض بتلك المراصد الحضرية.

١-٥-١-٢ المراصد الحضرية الوطنية

- تفعيل برنامج المؤشرات الحضرية والرصد الحضري في بلدانهم.
- إطلاق مواقع الكترونية على شبكة المعلومات العالمية تتضمن التقارير الدورية والمؤشرات الحضرية وفق تصنيفاتها المختلفة.
- تقديم الدعم المطلوب لإنشاء المراصد الحضرية المحلية.
- الاستفادة من المؤشرات الحضرية في تحديد المشاكل الحضرية ووضع اسس التشاركية فيما بين الاجهزة الحكومية وبعضها من جهة والمجتمع المدني من جهة اخرى.
- تبني فكرة اللامركزية ودعمها حتى يتم تخفيف الاعباء على الحكومة المركزية فيما يخص المدن بكافة أحجامها.
- تأسيس قاعدة معلومات جغرافية وطنية تشمل كافة المعلومات المطلوبة لاستخراج المؤشرات الحضرية وفق المعايير والمقاييس الدولية المتفق عليها.
- تغذية المرصد الحضري العالمي بالمؤشرات الحضرية الوطنية حتى يمكن ان تتم المقارنات المطلوبة لاستخراج نشرات ودوريات وتقارير المرصد الحضري العالمي.

١-٥-١-٣ المراصد الحضرية المحلية

- تعتبر المراصد الحضرية المحلية حاليا هى اللبنة الأساسية في عملية الرصد الحضري حيث يتم فيها رصد الحالة الحضرية للمدن لذا فهى تعتبر الرافد الرئيسي للمرصد الحضري العالمي.
- يتم الاستفادة من المراصد الحضرية المحلية في إعداد تقارير المرصد الحضري الوطني والتي تعطي متخذي القرار وصفا دقيقا ويسهل فهمه عن الحالة الحضرية على المستوى الوطني.
- تهيئ المراصد الحضرية المحلية المدن لايجاد التفاعل المطلوب بين متخذي القرار والمجتمع المدني حيث تكون هناك المتابعة الدقيقة لتنفيذ خطط التنمية الحضرية وفق ما تم التوصل إليه من مؤشرات حضرية.

١-٥-٢ المشاكل التي تواجه المراصد الحضرية

من أبرز المشكلات التي تم الوقوف عليها في العرض السابق والتي تواجه إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية مايلي:

- عدم وجود دعم سياسي.
- عدم توفر البيانات الملائمة.
- عدم وجود منهجية للربط بين المصادر المتعددة للبيانات.
- عدم تخصيص ميزانية سنوية مستقلة للإنشاء والتشغيل المراصد .
- التحول الدائم للجهات المستضيفة للمراصد الحضرية.
- ضعف البنية التحتية لصناعة المعلومات.
- عدم الاستقلالية المؤسسية التي تقوم بأعمال المرصد.
- ضعف التشاركية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- ضعف المقدرة التحليلية للمؤشرات والتعامل مع الحيز المكاني كوحدة تحليلية شاملة.

١-٥-٣ الدروس المستفادة من التجارب لاستدامة المراصد الحضرية

- ضرورة إنشاء هيكل إداري وتنظيمي للمرصد
- من الملاحظ أن كل المراصد التي استدامت كانت برئاسة أعلى سلطة سياسية، فمثلا المرصد الحضري في الأرجنتين تم افتتاحه بواسطة رئيس الأرجنتين، وبمناطق المملكة العربية السعودية يترأس مجالس المراصد المحلية أصحاب السمو أمراء المناطق، وعلى ذلك يجب أن يترأس المرصد الحضري الوطني بالمملكة أعلى سلطة سياسية ممكنة في البلاد.
- ضرورة استضافة الآلية التنفيذية الفنية للمراصد الحضرية بالأمانات على المستوى المحلي، ووزارة الشئون البلدية والقروية على المستوي الوطني، لأنها هي المستفيد الأول من مخرجاتها لمقابلة واحتياجات السكان.

- يجب أن يتضمن مجلس المرصد عضوية المناط بهم إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الحضرية لضمان مدخلات نتائج تحليل المؤشرات في إعدادها ومتابعتها وتقويمها.
- لابد من توفير كوادر مدربة على أعمال المراصد الحضرية من الوطنيين بجانب الاستشاري المنوط به أعمال الإنشاء والتشغيل والصيانة للمرصد.
- ألا يكون تخصص فريق العمل في المرصد من المهندسين فقط ولكن يكون هناك تعدد في التخصصات وخصوصا في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسكان والإحصاء بجانب الفريق الإداري والمساند.
- تحديد الإطار المؤسسي للمرصد قبل البدء في تنفيذ مهام عمل إنشائه .

وتوضح الجداول التالية تقييم تجارب المراصد الحضرية العالمية والعربية واستخلاص أهم الدروس المستفادة منها.

جدول رقم (٢٤) تقييم تجربة المرصد الحضري العالمي

م	عنصر التقييم	التقييم
١	**تحسين نظم جمع وإدارة وتحليل واستخدام معلومات المؤشرات الحضرية في إعداد سياسات التنمية الحضرية بطريقة فاعلة بالمستويات المختلفة**	▪ استطاع المرصد الحضري العالمي تطوير نظام مؤشرات الاسكان التي بدأ بها الموئل الأول مرورا بالمئل الثاني وتحويلها إلى مؤشرات حضرية تضم مؤشرات الاسكان بالاضافة الى مؤشرات تضمنت البنية التحتية والنقل والمرور ومؤشرات الخلفية العامة، وتضمنت المؤشرات الحضرية العالمية المقارنات المتاحة بين مدن العالم ويتم نشرها بصفة دورية من خلال موقع الهابيتات، بالاضافة الى تفعيل موقع (Urban Info) والذي يتضمن نظام قاعدة المعلومات الحضرية معلومات متنوعة، مثل الاسكان والديموغرافيا، والاتصالات، والطاقة، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، والتغذية، والجنس، كارثة، والجريمة، والهجرة، والتفاوت في الدخل والنقل مما يساعد على تدعيم المرصد الحضري العالمي في حفظ المعلومات الحالية وتحليل المؤشرات الحضرية وإظهارها من خلال مجموعة متنوعة من أدوات العرض مثل الجداول والرسوم البيانية والخرائط.
٢	**المساعدة في بناء قدرات المستويات الوطنية والمحلية لجمع وإدارة واستخدام المعلومات الحضرية في إعداد السياسات بالتركيز على استخدام المؤشرات الحضرية وأفضل الممارسات.**	▪ يساهم المرصد الحضري العالمي بشكل فعال في تدعيم المراصد الحضرية على المستوى العالمي وذلك من خلال عقد ورش العمل ويتم فيها استعراض أفضل الممارسات في الرصد الحضري حيث يتم تبادل الخبرات المكتسبة بين الدول بعضها البعض والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه المراصد الحضرية وكيفية التغلب عليها، بالإضافة إلى توجيه المراصد الحضرية إلى التفاعل مع الأهداف الانمائية والمستجدات التي يمكن أن تساهم في دعم الاستفادة من برامج المؤشرات الحضرية.
٣	**توفير المعلومات ومناهج التحليل لكل الأطراف المتقاسمة لعملية ثمار التنمية الحضرية والمتعرضة لمخاطرها بهدف توسيع المشاركة وزيادة كفاءتها وفعاليتها في اتخاذ القرار**	▪ نجح المرصد الحضري العالمي في توفير المعلومات الحضرية من خلال الموقع الرسمي للهابيتات حيث يتم بشكل دوري تحديث المعلومات بالموقع العالمي لمواكبة آخر المستجدات على صعيد الرصد الحضري بالعالم، بالاضافة الى عرض آخر مستجدات الأهداف الانمائية على المستوى العالمي.

م	عنصر التقييم	التقييم
٤	**تبادل المعلومات والخبرات وتبادل المعرفة الواقعية والمنهجية ونشر أفضل الممارسات عن طريق استخدام أحدث تقنية وبنية تحتية للمعلومات وإنشاء موقع معلوماتي على شبكة الانترنت**	▪ أنشأ المرصد الحضري العالمي موقع (Urban Info) وذلك بهدف تعزيز قاعدة المعلومات الجغرافية على الصعيد العالمي مما يسهل للدول المشاركة في برنامج الرصد الحضري إضافة المعلومات الخاصة بها بعد استيفائها للشروط المطلوبة وكذلك الاستفادة من المؤشرات الحضرية المنشورة للدول الأخرى حتى يسهل عمل المقارنات المطلوبة لابراز أوجه القصور لدى المدن الأعضاء ووضعيتها بالمقارنة مع باقي مدن العالم
٥	**إرساء مبدأ التشاركية بين السلطات المحلية والمجالس البلدية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص**	▪ يرسي المرصد الحضري العالمي مبدأ التشاركية منذ اللحظة الأولى لاستيعابه أن التنمية الحضرية الشاملة لا يقوم بها جهة تنفيذية بمفردها في عزلة عن هيئات وممثلين المجتمع المدني وإغفال دور القطاع الخاص، لذلك أضاف المرصد الحضري العالمي مؤشرات السلطات المحلية لقياس مدى التشاركية المتاحة على المستوى الدولي.
٦	**وضع وتطوير المؤشرات ذات الخصوصية المحلية للتقييم الكمي والنوعي للمدينة**	▪ لم يتطرق المرصد الحضري العالمي للمؤشرات ذات الخصوصية المحلية نظرا لشمولية المؤشرات التي يقوم بنشرها ومقارنتها بين المدن الأعضاء وترك مؤشرات الخصوصية لكل مدينة حسب حالتها الحضرية لان ما هو له خصوصية في مدينة لا يوجد في مدينة اخرى وبالتالي ستفقد المقارنات في مجال الخصوصية فائدتها.
٧	**استخدام قواعد البيانات الرقمية وإدارة وتحليل المعلومات والبيانات الحضرية**	▪ طور المرصد الحضري العالمي الصورة النمطية لتبادل المعلومات وإجراء المقارنات من الجداول فقط وأضاف لها الخرائط التي تظهر فيها المعلومات بشكل مبسط وأسهل في التناول وذلك بهدف نشر الاستفادة من المؤشرات لتشمل كافة شرائح المجتمع المتعامل مع المؤشرات الحضرية مما يسهل لمتخذي القرار والباحثين الوصول إلى المعلومة المطلوبة وفلترتها وربطها بالمكان.
٨	**بناء القدرات المحلية للتوصل إلى إدارة حضرية جيدة على اسس علمية**	▪ يساهم المرصد الحضري العالمي بدور فعال في مجال تدريب الكوادر الفنية المؤهلة لقيادة المراصد الحضرية في العالم بكافة مستوياتها إلا ان هذا الدور يعوقه التمويل الذي ينقص العديد من الدول الفقيرة الطامحة إلى النمو الحضري السليم واتباع أفضل الممارسات الحضرية خاصة الدول الأفريقية التي لا تزال تخضع لأنظمة مركزية في إدارتها.

م	عنصر التقييم	التقييم
١١	**التعاون المتبادل مع المستويات المختلفة من المراصد الحضرية و دعم المراصد الحضرية المحلية والفرعية الناشئة عن طريق التدريب وتبادل الخبرات**	▪ أساس إنشاء المرصد الحضري العالمي هو إنشاء شبكة المراصد الحضرية العالمية والمتمثلة في مستوياتها المختلفة (الإقليمية، الوطنية، المحلية) وصولا لأصغر وحدة حضرية موجودة في العالم، لذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية يساهم المرصد الحضري العالمي في دعم المراصد الحضرية بكافة مستوياتها ومن خلال موقع الهابيتات وموقع (Urban Info) يتم تبادل المعلومات باستمرار بين مستويات المراصد المختلفة

المصدر: الباحث

جدول رقم (٢٥) تقييم التجارب العالمية

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
١	**تاريخ إنشاء المرصد**	٢٠٠٤م	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠٠٠م
٢	**مكان التوطين**	جامعة سايمون فريزر– فانكوفر (Simon Fraser University-Vancouver)	قسم البيئة والهندسة الهيدروليكية، جامعة بافيا	بلدية روزاريو–الأرجنتين	المرصد الحضري الوطني الياباني
٣	**ربط شبكة المرصد الحضري بشبكة المرصد الحضري العالمي**	**تم الربط بشبكة المرصد الحضري العالمي** حيث ان المرصد الحضري لمدينة فانكوفر يعتبر اول مرصد حضري محلي عالمي تم إنشاؤه وتشغيله واستفاد المرصد من دعم الحكومة الكندية	**لم يتم الربط بشبكة المرصد الحضري العالمي** بسبب أنها لا تزال تجربة وتحتاج إلى دعم لوجيستي حتى يمكن أن تتحول إلى مرصد حضري متكامل	**تم ربط المرصد الحضري** الارجنتيني بشبكة المرصد الحضري العالمي، وقد ساهم دعم رئيس الدولة آنذاك في ظهور المرصد الحضري الارجنتيني– اما المرصد الحضري المحلي لمدينة روزاريو لا يزال في مرحلة التجربة التي تحتاج غلى دعم لوجيستي لكى تستمر	**تم الربط بالمرصد الحضري العالمي** للمرصد الحضري الوطني الياباني والذي بدوره ربط المؤشرات الحضرية لمدينة كانساى بالمرصد الحضري العالمي وذلك بدعم من الحكومة اليابانية التي تشجع على عدم المركزية في القرارات التنفيذية
٤	**المشاركة في ملتقيات المرصد الحضري العالمي وورش عمله**	**يشارك** بشكل فعال وبصفة دورية واستضاف المرصد الحضري لمدينة فانكوفر في يونيو ٢٠٠٦م مؤتمر "منتدى مدن العالم" والذي	**لم يشارك** المرصد البيئي لمدينة جنوا في ملتقيات المرصد الحضري العالمي وورش العمل بصفة رسمية ولكن من خلال	**يشارك** المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني في ملتقيات المرصد الحضري العالمي وورش العمل حيث قدم مجموعة من المؤشرات	يشارك المرصد الحضري الوطني الياباني بشكل فعال في ملتقيات المرصد الحضري العالمي وورش عمله ويطرح باستمرار اهم

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
		كان تحت رعاية موئل الامم المتحدة، والحكومة الكندية.	بعض الجهود الفردية للقائمين على تبني فكرة الرصد الحضري البيئي من خلال الباحثين والمهتمين.	الحضرية وفق متطلبات المرصد الحضري العالمي في تقريره السنوي عام ٢٠١٠م واستطاع من خلالها توضيح مدى التقدم الذي تم إحرازه في عملية التنمية الحضرية.	المستجدات.
٥	**إعداد وتبني وطرح إطار لسياسة التنمية الحضرية، الهدف منه المساعدة في تطبيق خطة العمل الحضرية على المستوى الوطني والمحلي وإعداد خطط عمل البلديات والمحليات**	يقوم عمل المرصد الحضري لمدينة فانكوفر على وجه الخصوص من أجل قياس مدى التقدم المحرز في عمليات الاستدامة المتعلقة بالتنمية الحضرية	تناولت تجربة الرصد الحضري لمدينة جنوا الايطالية المؤشرات الحضرية البيئية كنموذج لاستخدام المؤشرات الحضرية، ولا تزال التجربة قيد الاختبار.	قدم المرصد الحضري الوطني الارجنتيني تجربة رائدة لمجال الرصد الحضري بالأرجنتين يمكن ان يحتذى بها في باقى المدن الارجنتينية وذلك كون إنشاء المراصد الحضرية المحلية من المهام الأساسية للمرصد الحضري الوطني الارجنتيني	تطوير آلية تراكم المعلومات والبيانات من جمع وتحليل لها ووضعها في شكل حزم، ونشر المعلومات
٦	**تحضير برنامج مؤشرات حضرية لمتابعة تطبيق أجندة خطة العمل الحضرية**	يتم ذلك في إطار إنتاج المؤشرات الحضرية وفق الغطار العام المتفق عليه دوليا وذلك	لم يتم تحضير برنامج المؤشرات الحضرية لمتابعة تطبيق اجندة العمل الحضرية.	قدم المرصد الحضري الوطني الأرجنتيني مجموعة من المؤشرات الحضرية وفق متطلبات المرصد	يقوم المرصد الحضري الوطني الياباني بتحضير برنامج المؤشرات الحضرية والذي على

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
		لتبادل المعلومات وإظهار افضل الممارسات على المستوى الدولي.		الحضري العالمي في تقريره السنوي عام ٢٠١٠م واستطاع من خلالها توضيح مدى التقدم الذي تم إحرازه في عملية التنمية الحضرية	اساسه يتم متابعة مدى تطبيق خطة العمل الحضرية على المستوى الوطني، وعلى المستوى المحلى للمراصد الحضرية المحلية.
٧	**اختيار حزمة مؤشرات على المستويين الوطني والمحلي إضافة لمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات**	قام المرصد الحضري المحلي لمدينة فانكوفر بغعداد قائمة للمؤشرات المتعلقة بمتابعة منسوب سطح البحر نظرا لخصوصية المدينة في وجود ساحل طويل يحد المدينة من الجهة الغربية	وقع اختيار تجربة الرصد الحضري لمدينة جنوا على المؤشرات البيئية الحضرية على اعتبار أنها من المؤشرات التي باتت هامة خصوصا في هذا العصر وخصوصا مؤشرات الضوضاء والتلوث السمعي وهى تعتبر مؤشرات ذات خصوصية في المدن الكبرى لاكثر ازدحاما مما جعل هذه المؤشرات تعتبر إضافة في مجال الرصد الحضري	لا تزال الجهود المبذول حثيثة نحو تحديد مؤشرات ذات خصوصية يمكن ان تضاف لقائمة المؤشرات الحضرية العالمية	لا توجد حزمة من المؤشرات الحضرية ذات الخصوصية يقوم باعدادها المرصد الحضري الوطني الياباني
٨	**إعداد تقرير وطني / محلي دوري حول الوضع الحضري**	يقوم المرصد الحضري المحلي	لم يتم إعداد تقرير محلي دوري	تم إعداد التقرير السنوي لعام	يتم إعداد التقرير الوطني على

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
	يعكس تقدم الإنجاز في تطبيق خطة العمل الوطنية مبنيًا على المؤشرات الحضرية	بمدينة فانكوفر بتقديم تقارير دورية للمجتمع العالمي والمحلي عن الحالة الحضرية ويستعرض أهم الإيجابيات والسلبيات في السياسات الحضرية	حول الوضع الحضري بشكل عام	٢٠١٠ للمؤشرات الحرية وفق متطلبات المرصد الحضري العالمي	مستوى اليابان وعلى المستوى المحلي لمدينة كانساى ويتم نشره على شبكة المعلومات العالمية
٩	**عقد دورات تدريبية في مجال المؤشرات الحضرية لفرق العمل التي يوكل إليها إنشاء وتسيير المراصد الحضرية المحلية ولكل المهتمين بشئون التنمية الحضرية عامة والتنمية العمرانية على وجه الخصوص بما فيهم ممثلين للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني**	يتم عقد دورات تدريبية بشكل منتظم للعاملين في مجال الرصد الحضري لاطلاعهم على أهم مستجدات السياسات الحضرية وكيفية تناول هذه المؤشرات وطرق حسابها وإظهارها، كما يهدف إلى بناء القدرات الإقليمية لقياس ورصد المؤشرات الحرجة لتوجيه متخذ القرار لوضع الحلول الملائمة والعاجلة لهذه المؤشرات	الدورات التدريبية محدودة في هذا المجال والموضوع يقتصر على الأبحاث التي يتقدم بها المهتمين بالمجال الحضري بالجامعة	قام المرصد الحضري الوطني الارجنتيني بتدريب الطلاب في عمليات جمع البيانات لقياس رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة بالإضافة إلى عقد العديد من الندوات وورش العمل في مجالات التنمية الحضرية حضرها العديد من شركاء التنمية	دعم البحوث والموارد التدريبية بتنظيم دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات، وتسهيل أنشطة التعليم (التطوير المعرفي) بهدف بناء القدرات البشرية
١٠	**إرساء مبدأ التشاركية بين السلطات المحلية**	يشجع المرصد الحضري المحلي	مبدا التشاركية يظهر بوضوح في	بدأت بلدية روزاريو باتخاذ عدة	تم تطوير مجموعة من الأدوات

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
	والمجالس البلدية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص	لمدينة فانكوفر على ضرورة تدعيم المشاركة الفعالة للمجتمعات في مواجهة المشاكل الحضرية، من خلال مشاركة ممثلي المجتمع المنتخبين مناقشة هذه القضايا أو يمكن استخدام التقنيات الحديثة لتعزيز المشاركة الفردية للحصول على المعلومات ومشاركتها مع أفراد المجتمع.	مجال الرصد الحضري لأن طبيعة المشاكل الحضرية وكيفية إيجا د حلول لها يتطلب تكثيف الجهود بين الشركاء سواء تنفيذين او أعضاء منتخبين يعبرون عن الجموع الكبيرة من المواطنين.	إجراءات منذ عام ١٩٩٠م للتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والعمرانية المتفاقمة وبدأت بإعداد استراتيجية عمرانية وإعداد برنامج لتدعيم اللامركزية، وتم في عام ١٩٩٥م البدء في إنشاء ٦ أحياء سكنية جديدة، وفي إطار اللامركزية تم إدماج أداة " الميزانية التشاركية" وهى أداة تم إدخالها لتحديد المشاكل الملحة والمشروعات ذات الأولوية بطريقة تشاركية حيث تم تخصيص ١٥% من الميزانية الإجمالية لعام ٢٠٠٣م، وتم ذلك من خلال (برلمان المدينة – Participatory Council) حيث يكون لكل حى من أحياء	والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في تحليل الوضع المحلي وتطوير حلول مبتكرة على المستوى المحلي للاستفادة بها في عمليات صنع القرار وتفعيل مبدأ التشاركية.

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
				المدينة مندوب يمثله والذي يقوم بمراقبة تنفيذ الميزانية وتوجيهها طبقا للأولويات التي تخص السكان بشكل مباشر ويقدم المقترحات طبقا للمتغيرات التي تطرأ بشكل مباشر وسريع للسلطة التنفيذية.	
١١	**تحسين السياسات الحضرية، استنادًا إلى تعزيز قدرة جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها في وضع سياسات وخطط حضرية**	تطورت السياسات الحضرية بناءا على نتائج المؤشرات الحضرية مما انعكس بشكل ايجابي على السياسات والخطط الحضرية	إظهار المشاكل الحضرية وإبرازها لمتخذي القرار يؤدي غلى سرعة اتخاذ القرار الملائم في الوقت المناسب لذلك إبراز المشاكل الحضرية البيئية وتحديد حجمها وموقعها يؤدي غلى ضرورة إيجاد حلول عاجلة لها.	أمكن تحسين السياسات الحضرية بمدينة روزاريو وفق نتائج المؤشرات الحضرية التي تم التوصل إليها والتي أسهمت في تحسين الاحوال المعيشية في المناطق العشوائية.	وضع نظام التخطيط العمراني باليابان نظام تحفيز الاستخدام المناسب للأراضي في المناطق الحضرية وذلك لضمان التطور المنتظم للمرافق الحضرية، ويوجه التخطيط الحضري في اليابان على أساس قانون تخطيط المدن ويتم متابعة تنفيذ تلك القوانين من خلال المؤشرات الحضرية.
١٢	**تطوير السياسات الحضرية والإسكانية، وتضمينها**	تضمنت مؤشرات المرصد	لم تتضمن التجربة السياسات	الهدف الرئيسي من تجربة الرصد	اهتم المرصد الحضري الياباني

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
	للأبعاد الاجتماعية المتكاملة	الحضري المحلي لمدينة فانكوفر مؤشرات الاسكان بشكل مفصل حيث شمل تطور اسعار الوحدات السكنية بالمقارنة بالمدن الكبرى بكندا وكذلك معدلات الملكية وقيمة الايجارات للوحدات السكنية	الحضرية والاسكانية نظرا لخصوصية التجربة في مجال الرصد الحضري البيئي.	الحضري بمدينة روزاريو هو تحسين حالة المسكن وتوفير المرافق والخدمات الرئيسية التي يحتاج لها السكان المحليين	بتطوير السياسات الحضرية والاسكانية خصوصا في المدن الكبرى كمدينة كانساى ونشر معلومات عن معدلات الإيجارات للاراضي والمكاتب الإدارية والتركيز عليها لتوجيه نظر المستثمرين للميزات النسبية المتاحة بمدينة كانساى
١٣	**صياغة خطط عمل حضرية وطنية ومحلية وتنفيذها وتقويمها على ضوء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية الناشئة في الإقليم**	ساهمت المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري المحلي لمدينة فانكوفر في تطوير السياسات الحضرية وتم تزويد المهتمين وصانعي السياسات بتحليلات بناءا على المؤشرات الحضرية المستنتجة اسهمت في صياغة خطط العمل الحضرية.	لم توجه التجربة إلى صياغة خطط عمل او سياسات سوى انها استعرضت المشاكل وحجمها وموقعها	تحددت مهمة المرصد كمركز للأفكار الإبداعية والحلول الذكية وتحليل وتقييم وفهم المؤشرات الحضرية في الدولة، وتضمنت خطة عمل المرصد البرامج حساب مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية.	وتضمنت المحاور الاساسية التي سيتم التركيز عليها ضمن المؤشرات الحضرية (بناء القدرات،مصادرالطاقة، النقل المستدام، الحكومة الحضرية، تقييم الأثر البيئ، جدول اعمال القرن٢١، السياحة البيئية، إدارة النفايات الحضرية، الموارد المائية

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
١٤	**دعم السياسات الحضرية وصنع واتخاذ القرار التنموي وطنيا ومحليا واستخدام التكنولوجيا الرقمية لهذا الغرض وإتاحتها للجميع**	يعتبر نظام المؤشرات سمة أساسية من سمات تقديم أدلة لا لبس فيه على اتجاهات التحضر ومظاهره في المدينة، ويجري استخدام المؤشرات كمصادر لدليل موضوعي لإظهار الحقائق التي توجد في المدن، ومن المهم بذل أي جهد لمواجهة التحديات التي تواجهها المناطق الحضرية ينبغي توجيه بأدلة حقيقية والمؤشرات الحضرية تعتبر أداة مفيدة لهذا الموضوع	نتائج المؤشرات الحضرية التي توصلت لها التجربة تؤدي بلا شك غلى توجيه السياسات غير انه ينقصها النشر العام من خلال موقع المدينة على شبكة الانترنت حتى تصبح المؤشرات الحضرية البيئية وتحليلاتها في متناول كافة المستويات المعنية بالمشكلة الحضرية البيئية.	ساهمت المؤشرات الحضرية على المستوى الوطني والمحلي بالأرجنتين في دعم السياسات الحضرية وصنع اتخاذ القرار بشكل كبير وتدعيم اعلى سلطة تنفيذية للمرصد خير مثال على دعم السيايات الحضرية.	أعد المرصد الحضري الياباني لمدينة كانساي الكبرى خريطة اوضح بها أعمال التنمية الحضرية الحالية والمستقبلية لمدينة كانساي الكبرى وذلك بهدف توجيه المستثمرين للفرص المتاحة والامكانيات التي تملكها المدينة مما يسهل على المستثمر سرعة اتخاذ القرار والاستعانة بهذه المعلومات والمؤشرات في تقييم جدوى المشروعات التي يمكن أن يقوم بها
١٥	**تبادل المعرفة الواقعية والمنهجية ونشر أفضل الممارسات**	بإتاحة كافة المؤشرات الحضرية على الموقع الرسمي للمرصد أصبح تبادل المعلومات يتم بشكل أيسر من ذي قبل بالإضافة إلى جهود القائمين	استفادت التجربة بشكل واضح من تجارب المراصد الحضرية المحلية بالعالم المتقدم حيث استفادت في اظهار المؤشرات بشكل واضح في جداول وربط هذه المؤشرات	إتاحة نشر التقارير على شبكة الانترنت وتداولها في موقع المرصد الحضري العالمي اتاحت الفرصة لكل المهتمين بالاطلاع على التجربة ودراسة اهم النتائج	ينشر المرصد الحضري الياباني كافة المؤشرات الحضرية المتوفرة على المستوى الوطني والمستوى المحلي لدعم تبادل المعرفة ونشر أفضل الممارسات

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
		على الموقع بحيث يصبح دائما متجدد طبقا لآخر المستجدات.	بالمواقع الخاصة بها ومن المؤكد ان التجربة نفسها يمكن أن تفيد المراصد الحضرية لإضافة المؤشرات الحضرية البيئية خاصة في المدن الكبرى التي تتفاقم فيها هذه النوعية من المشكلات الحضرية البيئية.	التي توصلت لها المؤشرات الحضرية.	
١٦	**التعاون المتبادل مع المستويات المختلفة من المراصد الحضرية**	يظهر التعاون المتبادل فيما بين المرصد الحضري المحلي لمدينة فانكوفر والمراصد الحضرية الأخرى بوضوح في الاستعانة بالمؤشرات الحضرية المنشورة والمقارنة فيما بينها وتبادل المعلومات سواء على المستوى المحلي او الوطني	لا يظهر من خلال استقراء التجربة انه هناك تعاون متبادل بشكل مباشر بين تجربة الرصد الحضري البيئي والمراصد الحضرية المشابهة	يتم التعاون المتبادل بشكل قوي وفعال فيما بين المرصد الحضري الوطني الارجنتيني والمرصد الحضري العالمي وذلك بحضور كافة المؤتمرات وورش العمل	يتم التعاون المتبادل فيما بين المرصد الحضري الياباني والمرصد الحضري العالمي من خلال نشر النتائج على موقع المرصد الحضري العالمي وتغذية قاعدة البيانات بالمعلومات الحديثة.
١٧	**دعم المراصد الحضرية المحلية والفرعية الناشئة عن طريق التدريب وتبادل**	نظرا لان المرصد الحضري المحلي لمدينة فانكوفر يقوم بدور	لا تقدم التجربة اى دعم للمراصد الحضرية المحلية والفرعية	الدور الرئيسي للمرصد الحضري الوطني الارجنتيني هو دعم	يتيح المرصد الحضري الوطني الياباني لكافة المراصد المحلية

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
	الخبرات	محلي فهو ليس له تاثير على المراصد الحضرية المحلية الأخرى سوى انه ينشر المؤشرات الحضرية الخاصة به في ضوء مقارنات بين نتيجة هذه المؤشرات مع مثيلاتها للمدن الكبرى الأخرى وذلك للاتفادة منها على المستوى المحلي والوطني.		المراصد الحضرية المحلية وتبادل المعلومات فيما بينها والمساهمة في نشر أهم النتائج التي تتوصل اليها تلك المراصد الحضرية المحلية.	المؤشرات الحضرية على المستوى الوطني كما يهيئ الظروف المعلوماتية والدعم المالي للمراصد الحضرية المحلية كى تقوم بالمهام الموكلة إليها
١٨	**تفعيل خطة العمل الوطنية على مستوى الاقاليم والمحليات**	اهتم المرصد الحضري لمدينة فانكوفر بتفعيل خطط العمل المحلية والبعد عن المركزية والاستفادة بمشاركة كافة الاطراف في صنع القرار بناءا على نتائج المؤشرات التي تم التوصل لها.	استخلصت التجربة مجموعة من المؤشرات الحضرية البيئية وربطتها بالموقع الجغرافي واقتصر دورها عند هذه المرحلة لحين تفعيل دور الرصد الحضري البيئي في منظومة العمل الحضري بمدينة جنوا الإيطالية.	ظهرت بوضوح تفعيل خطة العمل بمدينة روزاريو بعد ان أظهرت نتائج المؤشرات الحضرية النقص في المسكن والمرافق التي تهيئ حياة جيدة للمواطنين	يساهم المرصد الحضري الياباني بشكل كبير في توجيه وتفعيل خطة العمل الوطنية على المستوى الوطني والمحلي وذلك بهدف جذب المستثمرين وبالتالي فعملية رصد المؤشرات الحضرية عملية مرنة وحيوية نتيجة الدور المطلوب منها

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
١٩	**تبويب البيانات والمعلومات ذات الصلة من الجهات ذات العلاقة لحساب المؤشرات ومن ثم تحليلها ودراستها لتوضيح مكامن القوة ومواضع الضعف والفرص المتاحة والتهديدات المحتملة للوضع الجغرافي المعين، وذلك لدعم عملية إعداد السياسات والخطط والبرامج للتنمية الحضرية**	استطاع المرصد الحضري لمدينة فانكوفر بربط المؤشرات الحضرية مكانيا سواء على مستوى المدينة ومقارنتها بباقي كبرى المدن الكندية(تورنتو، مونتريال) وكذلك وصل بمستوى المؤشرات الحضرية إلى مستوى الأحياء السكنية مما ساهم في إبراز المشاكل بشكل اكثر وضوحا.	اقتصرت التجربة على جانب الرصد الحضري البيئي	قام المرصد الحضري الوطني الارجنتيني بغعداد قوائم المؤشرات الحضرية وفق التصنيفات العالمية واظهر مواطن القوة والضعف حتى يسه غجراء المقارنات المطلوبة على المستوى العالمي والمحلي	يتم تبويب المعلومات واظهارها على الموقع المعلوماتي بشكل واضح وربطها بخرائط حتى يتمكن المهتمين بالمؤشرات الحضرية الوصول للمعلومات بكل سهولة ويسر
٢٠	**استخدام قواعد البيانات الرقمية وإدارة وتحليل المعلومات والبيانات الحضرية وإنشاء موقع معلوماتي على شبكة الانترنت**	استفاد المرصد الحضري المحلي لمدينة فانكوفر بالتقنيات الحديثة وبرامج قواعد المعلومات الجغرافية في إنشاء موقع حيوي وفعال يتضمن كافة المؤشرات الحضرية وإظهارها بشكل مبدئي في صورة جداول وخرائط يسهل	استخدمت التجربة مواقع التصفح العالمي لنشر التجربة ونتائج المؤشرات الحضرية البيئية لذلك يصعب الوصول لهذه النتائج إلا من خلال المهتمين بالمؤشرات وتجارب الرصد الحضري من باحثين اكاديميين.	إنشاء موقع مزدوج اللغة لتزويد المستفيدين بالمعلومات فيما يتعلق بالتنمية الحضرية في الأرجنتين	يتم استخدام قواعد البيانات الرقمية وذلك لندعيم الموقع المعلوماتي للمرصد الحضري الوطني الياباني

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري الإقليمي لمدينة فانكوفر – كندا	التجربة الإيطالية – مدينة جنوا	التجربة الارجنتينية – روزاريو	المرصد الحضري الياباني– مدينة كانساى الكبرى
		التعامل معها وفهمها وتداولها بشكل أبسط وأيسر مما كانت عليه من قبل.			
٢١	**بناء القدرات المحلية للتوصل إلى إدارة حضرية جيدة على اسس علمية**	ساهم توطين المرصد الحضري المحلي لمدينة فانكوفر في الجامعة والتي تعتبر مؤسسة تعليمية بحثية في الاهتمام بتدريب كوادر العاملين بالمرصد الحضري بشكل مستمر يضمن كفاءة العاملين في التعامل مع المؤشرات الحضرية	لم تساهم التجربة في بناء القدرات المحلية نظرا لتخصصها في مجال الرصد الحضري البيئي كما انه ينقصها الدعم المالي المطلوب لتهيئة الظروف لاعمال التدريب المطلوب.	يساهم المرصد الحضري الوطني في بناء القدرات المحلية من خلال عقد دورات تدريبية سواء للمهتمين بالمؤشرات الحضرية والعاملين فيها وكذلك غعداد التوعية الكافية للطلاب بالمؤشرات الحضرية باعتبارهم من سيقود التنمية الحضرية في المستقبل القريب.	يتم إجراء ورش عمل ودورات تدريبية لبناء القدرات والكوادر الفنية المحلية

المصدر: الباحث

جدول رقم (٢٦) تقييم اتجارب العربية

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
١	**تاريخ إنشاء المرصد**	٢٠٠٢م	٢٠٠٧م	١٩٩٩م
٢	**مكان التوطين**	أمانة منطقة المدينة المنورة	وزارة الداخلية ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية	هيئة التخطيط العمراني – وزارة الإسكان والمرافق – مصر
٣	**ربط شبكة المرصد الحضري بشبكة المرصد الحضري العالمي**	يرتبط المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى ارتباطا وثيقا بشبكة المرصد الحضري العالمي ويعتبر من أوائل المراصد الحضرية العربية التي تهتم بتنفيذ توصيات المرصد الحضري العالمي	لا تزال التجربة المغربية في البداية ولا ترتقي لتصبح مرصدا حضريا بالمفهوم المتعارف عليه لكن يستفاد من التجربة وضوح الرؤية لدى الجهات التنفيذية حول ضرورة التحكم الحضري في المدن باعتبارها قاطرة التنمية وبالتالي تعيين مواطن المشاكل للوقوف على حلها بما يعود على المدينة ومن ثم القطر بأكمله بالنهضة العمرانية السليمة	استهدف المرصد الحضري المصري منذ بداية عمله ربط العمل بالمراصد الحضرية المحلية بالعالم والبلدان العربية والمرصد الحضري العالميلاستقطاب دعم جهود المرصد الحضري العالمي في تأسيس قاعدة بيانات تسمح بالدراسات المقارنة، ونقل الخبرات والدروس المستفادة واستكمال مقررات المرصد الحضري العالمي
٤	**المشاركة في ملتقيات المرصد الحضري العالمي وورش عمله**	يشارك المرصد الحضري العالمي بشكل فعال في كافة المؤتمرات وورش العمل التي تستهدف المؤشرات الحضرية كما	يشارك المهتمين بالمحال الحضري بالمؤتمرات مثل مؤتمر " المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية" المؤتمر الثاني–	يشارك المرصد الحضري المصري في كافة ملتقيات وورش عمل المرصد الحضري العالمي

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
		يقوم برعاية العديد من هذه الملتقيات للاستفادة بالتجارب وأفضل الممارسات	عمان أبريل ٢٠٠٩م	
٥	**إعداد وتبني وطرح إطار لسياسة التنمية الحضرية، الهدف منه المساعدة في تطبيق خطة العمل الحضرية على المستوى الوطني والمحلي وإعداد خطط عمل البلديات والمحليات**	تحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية عن طريق إجراء الدراسات والبحوث وعمليات الاستشارات والمناقشات المشتركة بين الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالمجتمعات الحضرية والإقليمية	إطلاق مشاريع كبرى للتنمية الحضرية (مشروع تهيئة ضفاف نهر أبي رقراق بالعاصمة، القطب الحضري أنفا بالدار البيضاء)	يتم إعداد المؤشرات الحضرية على المستوى الوطني والمحلي لمدينتى طنطا والإسماعيلية وتضمينها في التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر إسطنبول.
٦	**تحضير برنامج مؤشرات حضرية لمتابعة تطبيق أجندة خطة العمل الحضرية**	اختيار حزمة مؤشرات تفي بخصوصية المجتمع المحلي إضافة لمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات، وقد بلغ عدد المؤشرات التي اتفق عليها ٣١ مؤشراً، وبناءً علي توصية خبيري مكتب الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي لإنماء المدن تم	القيام بدراسات تجريبية للتنمية الحضرية تأخذ بعين الاعتبار الأسس الترابية، والتنسيق الأفقي والتعاقد. (تجربتا مدينتي سطات والجديدة)	يتم متابعة تحليل أوضاع العمران من خلال المراكز الفرعية للهيئة بالأقاليم حيث يتم إعداد المؤشرات الحضرية على المستوى الوطني.

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
		اختيار ١٨ مؤشراً من المؤشرات المقترحة من قبل الشركاء (مخرجات ورشة العمل التشاورية) بالإضافة إلى مجموعة المؤشرات العالمية المكونة من ٥١ مؤشراً. وبذلك أصبح إجمالي عدد مؤشرات الأولية للمدينة المنورة الكبرى (٦٩) مؤشراً		
٧	**اختيار حزمة مؤشرات على المستويين الوطني والمحلي إضافة لمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات**	اختيار حزمة مؤشرات تفي بخصوصية المجتمع المحلي إضافة لمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات وذلك نظرا لخصوصية المدينة المنورة بالحج والعمرة.	لا توجد حزمة مؤشرات يمكن تضاف لخصوصية المغرب حاليا لكن من المؤكد عند نضج تجربة المرصد الحضري واستكمال إنشاؤه ستتبلور هذه الحزمة نظرا للظروف المكانية والاجتماعية والسياسية للمغرب	يتم متابعة وتحديث المؤشرات الخاصة بالإسكان والقضايا المتعلقة به
٨	**إعداد تقرير وطني / محلي دوري حول الوضع الحضري يعكس تقدم الإنجاز في تطبيق خطة العمل الوطنية مبنيًا على المؤشرات الحضرية**	يتم إعداد التارير الدورية للمرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى بصفة دورية وتتضمن تحديث المؤشرات الحضرية والتعرض لاهم القضايا	اقتراح إطار قانوني للتعمير العملياتي (مدونة التعمير)، ووضع سياسات قطاعية ترابية لتفادي التعقيد الحضري (المخطط الأزرق للسياحة، ورؤية	يقوم المرصد الحضري المصري بإعداد وتحليل مؤشرات الإسكان وينتج تقارير عن حالة العمران المصري

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
		والمشاكل التي استجدت في تلك الفترة الزمنية	٢٠١٥ للرواج التجاري والخدماتي، مخططات مديرية للتجارة)	
٩	**عقد دورات تدريبية في مجال المؤشرات الحضرية لفرق العمل التي يوكل إليها إنشاء وتسيير المراصد الحضرية المحلية ولكل المهتمين بشئون التنمية الحضرية عامة والتنمية العمرانية على وجه الخصوص بما فيهم ممثلين للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني**	إعداد ندوات بالتعاون مع الجمعيات الخيرية الأهلية والقطاع الخاص على فترات من أجل إجراء مشاورات واسعة تتضمن مراجعة خطة عمل إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى	المشاركة ورعاية ورش العمل التي تستهدف نشر الوعى لدى المهتمين والمعنيين بالشان الحضري بالتعرف على المؤشرات الحضرية وإرساء مفاهيمها وكيفية الاستفادة بها	يقوم المرصد الحضري المصري ببناء قدرات وتدريب العاملين بالمرصد الحضري على استخدام المؤشرات في بلورة المخططات العمرانية وإدارة المدن
١٠	**إرساء مبدأ التشاركية بين السلطات المحلية والمجالس البلدية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص**	تعتبر مشاركة مختلف الجهات الحكومية والخدمية وفئات المجتمع في صناعة المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة هو المبدأ الأساسي لإنشاء وتشغيل المرصد وتنفيذ سياساته، وقد اقترح عدة أشكال لهذه المشاركة منها: – المشاركة في تحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية – المشاركة في اختيار حزمة مؤشرات	إنشاء مؤسسات مكلفة بالتهيئة (شركات ذات اقتصاد مختلط)	يقتصر دور المرصد الحضري على التنسيق بين الشركاء والجهات المعنية على المستوى المركزي والمحلي دون مشاركة المجالس المحلية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
		تعكس خصوصية المجتمع المحلى إضافة لمناقشة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات. – المشاركة في تطوير واستخدام المؤشرات الحضرية المناسبة وتطوير آليات للمتابعة والتقييم لسياسات التنمية العمرانية. – المشاركة في إعداد وتنفيذ المسوح الميدانية من أجل تحقيق هدف بناء القدرات على توليد المعلومات وإدارتها وتحليلها ونشرها بطرق منتظمة ومتناغمة.		
١١	**تحسين السياسات الحضرية، استنادًا إلى تعزيز قدرة جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها في وضع سياسات وخطط حضرية**	قام المرصد الحضري بشكل مستمر وفعال في تحليل العلاقات التشابكية فيما بين المؤشرات وبعضها لصياغة رؤية واضحة لاهم القضايا الحضرية والتي	العمل والتدخل المتوازي على جبهات متعددة : الاقتصادية، الاجتماعية، البنيات التحتية، التكوين، التسويق، الأمن وذلك لوضع المدن وبالتالي القطر في	ساهم المرصد الحضري المصري بشكل واضح في دراسات الإسكان والقضاية المرتبطة به بالتعاون مع الهابيتات، والوكالة الكندية الدولية للتنمية والتي

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
		على أساسها جذبت أنظار متخذي القرار للوقوف على إيجاد حلول لهذه القضايا	مستوى التنافسية الاقتصادية العالمية.	استهدفت التعرف على وضع سوق الإسكان بالمدن المصرية الرئيسية التي تمثل عواصم الاقاليم السبعة (القاهرة، أسيوط، المنيا، طنطا، الإسماعيلية، الإسكندرية، أسوان) بدراسة المؤشرات الحضرية المرتبطة بقطاع الإسكان
١٢	**تطوير السياسات الحضرية والإسكانية، وتضمينها للأبعاد الاجتماعية المتكاملة**	تناول المرصد الحضري للمدينة المنورة تحليل مشاكل العشوائيات بالمدينة المنورة وتوصل الى نتائج جيدة في السياسات المقترحة لمعالجة هذه القضية باعتبارها من القضايا العاجلة والتي يعتبر تطوير السياسات الحضرية والاسكانية جزء اصيل من حل المشكلة	وضع مؤشرات الاسكان من ضمن أولويات التجربة لمواجهة الامتداد على البقع الزراعية.	تطوير المؤشرات الحضرية في مجال الإسكان وإعداد دراسة حول " الإسكان بمصر: المشاكل والقضايا ومقترحات الحلول" بالتعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي
١٣	**صياغة خطط عمل حضرية وطنية ومحلية وتنفيذها وتقويمها على ضوء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية الناشئة في الإقليم**	اقتصر دور المرصد الحضري للمدينة المنورة على استخراج المؤشرات الحضرية وعرضها بصورة سهلة على	تناشد التجربة المسئولين ومتخذي القرار العمل معا لصياغة خطط عمل حضرية خاصة للمدن الكبرى التي يتزايد فيها المشاكل	لا يخول إلى المرصد الحضري المصري صياغة خطط عمل حضرية وتنفيذها نظرا لتحديد مهامه طبقا لقانون تأسيسه وهو

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
		متخذي القرار ولم يتدخل بوضع خطط العمل الحضرية او تنفيذها		إصدار المؤشرات الحضرية
١٤	**دعم السياسات الحضرية وصنع واتخاذ القرار التنموي وطنيا ومحليا واستخدام التكنولوجيا الرقمية لهذا الغرض وإتاحتها للجميع**	قام المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة بتدعيم خطط العمل الحضرية بالمدينة المنورة خاصة باستعراضه للمؤشرات الحضرية المتعلقة باهم القضايا الاجتماعية كالفقر والمناطق العشوائية	تقدم المجلس النيابي بضرورة دعم السياسات الحضرية مطلب لابد من الاستجابه له بوضع استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية ونشر المؤشرات للمختصين والمهتمين بالمؤشرات الحضرية لدراستها وتحديد اوجه الاستفادة منها.	ينشر المرصد الحضري المصري نتائج المؤشرات الحضرية على شبكة الانترنت ويتم تسليم نتائج المؤشرات وفق بروتوكول تعاون بين هيئة التخطيط العمراني والسادة المحافظين بالمدن الرئيسية للأقاليم التخطيطة لكنه لا يملك أى صلاحيات لمتابعة تنفيذ التوصيات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال المؤشرات الحضرية
١٥	**تبادل المعرفة الواقعية والمنهجية ونشر أفضل الممارسات**	المشاركة في جميع الندوات والدورات المحلية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بالمؤشرات والمراصد الحضرية، و تحليل وصياغة الدروس المستفادة في تجارب ممارساته وكذلك أفضل الممارسات مع المراصد المحلية الأخرى	ينظم المغرب بوجه عام العديد من ورش العمل والمنتديات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية مما يساهم في تبادل المعرفة ونشر أفضل الممارسات.	تم تنظيم ورشة عمل تدريبية حول " دور المراصد الحضرية وأهمية المؤشرات" – مؤتمر التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة عام ٢٠٠٠م، وتم تنظيم ورشة عمل تدريبية حول كيفية إعداد المؤشرات ووضع

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
				خطة عمل للمرصد الحضري الوطني عام ٢٠٠٠، تنظيم ورشة عمل تدريبية حول " تأهيل وإعداد المدربين بالمراصد الحضرية بالبلدان العربية" – مؤتمر تأمين الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة عام ٢٠٠١، تنظيم حلقة نقاشية حول " تسهيل الدعم المالي والفني للمرصد الحضري الوطني عام ٢٠٠٢
١٦	**التعاون المتبادل مع المستويات المختلفة من المراصد الحضرية**	يتم التعاون بشكل فعال ومستمر بين المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة وباقي المراصد الحضرية المحلية بالمملكة وذلك باعتبار أن المرصد الحضري للمدينة المنورة هو التجربة الرائدة في مجال المراصد الحضرية العربية	يتم التعاون في مجال المؤشرات الحضرية فيما بين المدن الكبرى وبعضها ولكن بشكل لا يصل لدرجة المؤساستية	يتم تنظيم لقاءات دورية (محلية وعربية تستهدف التعاون المتبادل مع المستويات المختلفة من المراصد الحضرية
١٧	**دعم المراصد الحضرية المحلية والفرعية الناشئة عن طريق التدريب وتبادل الخبرات**	دعم التعاون مع المراصد الحضرية المحلية الأخرى بالمملكة لتبادل الخبرات	نظرا لعدم وجود مرصد حضري على المستوى الوطني تظل	يقوم المرصد الحضري المصري بتدعيم المراصد الحضرية المحلية

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
		والمناهج والوسائل ونشر وتوزيع المعلومات لكل المراصد المحلية وللمرصد الوطني والمرصد الحضري العالمي، المساعدة المتبادلة بين المراصد المحلية في تطوير قدراتها لجمع وتحليل واستخدام المؤشرات الحضرية	تجارب المدن في الشأن الحضري تجارب متناثرة لا يوجد بينها رابط في الوضع الراهن.	في عواصم الأقاليم الستة الكبرى
١٨	**تفعيل خطة العمل الوطنية على مستوى الاقاليم والمحليات**	تحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية عن طريق إجراء الدراسات والبحوث وعمليات الاستشارات والمناقشات المشتركة بين الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالمجتمعات الحضرية والإقليمية	ناشدت التجربة التنفيذين بضرورة وضع اسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية ضمن الاولويات الوطنية	لم يتم تفعيل خطة العمل الوطني بواسطة المرصد الحضري المصري حيث يقتصر دوره على إصدار المؤشرات الحضرية
١٩	**تبويب البيانات والمعلومات ذات الصلة من الجهات ذات العلاقة لحساب المؤشرات ومن ثم تحليلها ودراستها لتوضيح مكامن القوة ومواضع الضعف والفرص المتاحة والتهديدات المحتملة للوضع الجغرافي المعين، وذلك لدعم عملية إعداد السياسات**	توفير قاعدة معلومات حضرية ومنهجية لجمع المؤشرات وتقديم التدريب ليشمل جميع المفاهيم المعرفية بالمؤشرات الحضرية واستخدامها في إعداد ومتابعة	لا يوجد تصنيف للمؤشرات او تبويب لعدم وجود قاعدة اساسية للرصد الحضري سوى التقارير السنوية التي تصدر عن الاحصاء والمراكز البحثية وكلها	يتم تبويب البيانات والمعلومات ذات الصلة وذلك بواسطة مراكز المعلومات في محافظات المدن الرئيسية، مصلحة الإحصاءات بالإضافة إلى المجهود المتمثل

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
	والخطط والبرامج للتنمية الحضرية	وتقييم السياسات	جهود مشكورة لكن لا يوجد تنسيق فيما بينها او ترابط للاستفادة بتصنيف وتبويب هذه المؤشرات أو استنباط المؤشرات الحضرية المطلوبة على المستوى العالمي	في إعداد مسوحات عمرانية واجتماعية، ويتم إدخالها بواسطة برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS، وبرنامج SPSS على مستوى محلي للتعرف على الرصيد السكني واسباب شغور الوحدات السكنية، ودراسة المتغيرات التي تؤثر على جودة المباني
٢٠	**استخدام قواعد البيانات الرقمية وإدارة وتحليل المعلومات والبيانات الحضرية وإنشاء موقع معلوماتي على شبكة الانترنت**	تم تصميم برنامج قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية للمدينة المنورة لتضم كافة البيانات بمرونة عالية، وبأسلوب مبسط يمكن المستخدم من التعرف عليه بسهولة ويسر، وكذلك يمكن لصانع القرار من استرجاع قيم المؤشرات والسياسات المتعلقة بها وعقد المقارنات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي	لا توجد حاليا قواعد بيانات رقمية سوى التقارير الدورية التي يتم نشرها من خلال موقع الهابيتات والبنك الدولي	يتم استخدام قواعد البيانات الرقمية من خلال استخدام برامج (GIS) وربط المؤشرات الحضرية بالمواقع وإظهاراها في شكل تقارير دورية على شبكة المعلومات العالمية
٢١	**بناء القدرات المحلية للتوصل إلى إدارة حضرية جيدة**	استطاع المرصد المحلي للمدينة الكبرى	لا تزال التجربة تحتاج الى تكثيف	يقتصر التدريب على العاملين

م	عنصر التقييم	المرصد الحضري بالمدينة المنورة الكبرى	التجربة المغربية في الرصد الحضري	المرصد الحضري الوطني المصري – مدينة القاهرة
	على أسس علمية	خلال أكثر من عقد من الزمان بناء القدرات والكوادر الفنية سواء من منسوبي البلديات او العاملين بالمرصد الحضري وتدريبهم على توليد المعلومات وإدارتها وتحليلها ونشرها بطرق منتظمة ومتناغمة واستخدامها في اتخاذ القرارات وإعداد السياسات والإستراتيجيات القطاعية على المستوى المحلي والإقليمي	جهود والانخراط في مجال المؤشرات الحضرية للاستفادة من الجهود العالمية المبذولة في هذا المحال	بالمرصد ولا يشمل العاملين بإدارة التنمية العمرانية والتخطيط العمراني بالمحليات

المصدر: الباحث

الفصل السادس: إدارة التنمية العمرانية

١-٦ الفصل السادس: إدارة التنمية العمرانية

١-٦-١ مفهوم إدارة التنمية العمرانية

تعرف إدارة التنمية العمرانية بأنها جهة التنسيق بين التخصصات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية التي تقوم بدور الترابط والتكامل والتنسيق المتوازن لاستحداث التنمية المستدامة فهى بمثابة الأداة الفعالة لاستدامة العمران، حيث تمثل القوي المسيطرة على العمران من خلال عمليات التخطيط والتنظيم بما يتوافق مع الإمكانيات والمحددات المتاحة.

ويرتكز عمل إدارة التنمية العمرانية على المراحل التالية:

- جمع المعلومات من مصادرها.
- تحليل المعلومات
- تحديد الإمكانيات والمشاكل.
- البدائل المقترحة وتقييمها واختيارالبديل المفضل.
- وضع آلية للتنفيذ.
- المتابعة والصيانة.

وترتبط المراحل السابقة بعلاقة تدور في حلقة مغلقة حيث يتم الانتقال من مرحلة لأخرى ثم العودة لتعديل المرحلة السابقة، ويتم في كل مرحلة اتخاذ قرارات خاصة بها بما يحقق أهداف المشروع[٩١].

١-٦-٢ خصائص إدارة التنمية العمرانية

ترتبط إدارة التنمية العمرانية بجميع مستويات الإدارة، فهى ترتبط بالإدارة السياسية للدولة وتوجهاتها، كما ترتبط بالإدارة العامة في الوزارات والمصالح الحكومية، وترتبط بإدارة الأعمال والمؤسسات العامة والخاصة، وترتبط كذلك بمؤسسات المجتمع المدني كما هو موضح كالتالي:

- الإدارة السياسية

تعتبر الإدارة السياسية للدولة من أهم المحددات التي تؤثر على إدارة التنمية العمرانية في مختلف مستوياتها ومراحلها، كما أنها تحدد القرارات اللازمة للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها والتوصل إليها في فترة زمنية محددة والوسائل التي تستخدم لهذا الغرض، وتتكون الإدارة السياسية من ثلاث سلطات هي[٩٢]:

- السلطة التنفيذية
- السلطة التشريعية
- السلطة القضائية

---

[٩١] داليا عبد الحليم، ٢٠٠٣م "إدارة العمران في المناطق الحضرية"، بحث منشور في المؤتمر العربي الإقليمي تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية المستدامة، مصر.

[٩٢] أحمد رشيد،٢٠٠٢م، "التنمية المحلية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر. ص١١.

- **القطاع الخاص**

ترتبط إدارة التنمية العمرانية بالقطاع الخاص لغرض تحقيق التنمية الشاملة للتجمعات العمرانية على النحو التالي:

- دراسة جدوى المشروعات المختلفة وتحديد أولوياتها.
- دراسة الأهداف الاقتصادية للمؤسسات الإنتاجية من الوجهة العمرانية مع تجنب الآثار الجانبية لها.
- تحويل الأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلى مشروعات.
- دراسة المساحات الاقتصادية اللازمة للمشروع.

- **منظمات المجتمع المدني**

إن المشاركة الشعبية أو ما يطلق عليه مبدأ التشاركية هو عملية اجتماعية يتم من خلالها مشاركة المواطن بدور فعال في الحياة من حيث تعاونه مع الآخرين، وهى تتأثر حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتعليمي للمواطن، ويرجع أهمية دور المنظمات التي تقوم بالمشاركة الشعبية إلى انتشارها الجغرافي في الحضر والريف حيث تصل خدماتها لفئات ومجتمعات قد لا تصل إليها الجهود التنموية الرسمية، كما أن الالتصاق الوثيق لهذه المنظمات بالمجتمعات التي تنشأ بداخلها يؤهلها للتعرف على المشاكل البيئية بصورة أدق من الأجهزة الرسمية للدولة، هذا بالإضافة إلى أن بساطة التنظيم الداخلي لهذه المنظمات يجعلها أكثر مرونة وأسرع استجابة لاتخاذ القرار المناسب إذا ما قورنت بإجراءات عمل المنظمات الرسمية الحكومية، وتتمثل التشاركية في الأدوار التالية[٩٣]:

- المنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organization)

تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها تلك المنظمات التي لا تقع تحت سيطرة أو إدارة أو تمويل الجهات الحكومية ويشير المصطلح بوجه عام إلى أي جمعية أو منظمة رسمية تكون نتيجة لمبادرة من جهة غيرحكومية أو أفراد غير عاملين في الحكومة، ويندرج تحت هذا المفهوم أنواع مختلفة من المؤسسات سواء كانت جمعيات تسعى إلى تحقيق الربح أو التي لا تهدف تحقيق الربح.

- الجمعيات التطوعية والجمعيات الأهلية (NGOS)

وتعرف الجمعيات التطوعية بأنها الجمعيات أو الجماعات التي تنشأ لتناول احتياج من الاحتياجات الإنسانية في مجتمع ما، والتي تدار عن طريق مجلس إدارة تطوعي وتمول جزئياً من خلال التبرعات وتستعين بالمتطوعين في تنفيذ برامجها[٩٤].

---

[93] United Nations center for Human Settlements, (HABITAT) Global Report on Human Settlements, Oxford University, 2000 "Towards Enabling Settlement Strategies", Nairobi, Kenya.

[٩٤] شاهدان أحمد شبكة، سوسن يعقوب بكر ،٢٠٠٠م، "دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة"، بحث مقدم لمؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة، مصر. ٢٠٠٠ ص ٢٥-٥٠

وتختلف الجمعيات الأهلية عن الجمعيات التطوعية من حيث أنها تدار ذاتياً من خلال السكان المحليين التي تقوم بخدمتهم، في حين قد يكون المتطوعين في الجمعيات التطوعية من فئات من خارج المنطقة التي يتم خدمتها، وبالتالي يمكن اعتبار الجمعيات المصرية التي تقع تحت دائرة اختصاص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤م متوافقة مع هذا التعريف، وتختلف هذه الجمعيات من حيث أنها قد تمول جزئياً من الحكومة، كما أن معظمها يخضع لوزارة الشئون الاجتماعية أو وزارة الأوقاف أو جهاز شئون البيئة، وتقسم الجمعيات التطوعية والجمعيات الأهلية إلى ثلاث مجموعات هي جمعيات الخدمة الاجتماعية، المؤسسات الخاصة، جمعيات تنمية المجتمع[٩٥].

١-٦-٣ عناصر إدارة التنمية العمرانية

إن النظم الإدارية عالية الكفاءة أصبحت من العلامات الأساسية لتقدم المجتمعات، وأن الدراسات التخطيطية مهما بلغت دقتها لا يمكن أن تصل إلى حيز التنفيذ الجيد بدون تواجد نظام إداري ذي كفاءة تنظيمية وفنية حتى يكون أداة لتحقيق أهداف ومتطلبات التخطيط، حيث أن الإدارة العمرانية تتحمل مسئوليات كبيرة تجاه المجتمع بما تؤديه من خدمات مباشرة وغير مباشرة، ولذا فإنه يجب أن يتم هذا الدور من خلال عناصر وظيفية علمية مع الأخذ في الاعتبار المؤثرات التي تتعرض لها هذه الإدارة من المحيط الخارجي للمجتمع وتفاعلاته الداخلية، ويوضح الشكل رقم (٥٨) عناصر إدارة التنمية العمرانية.

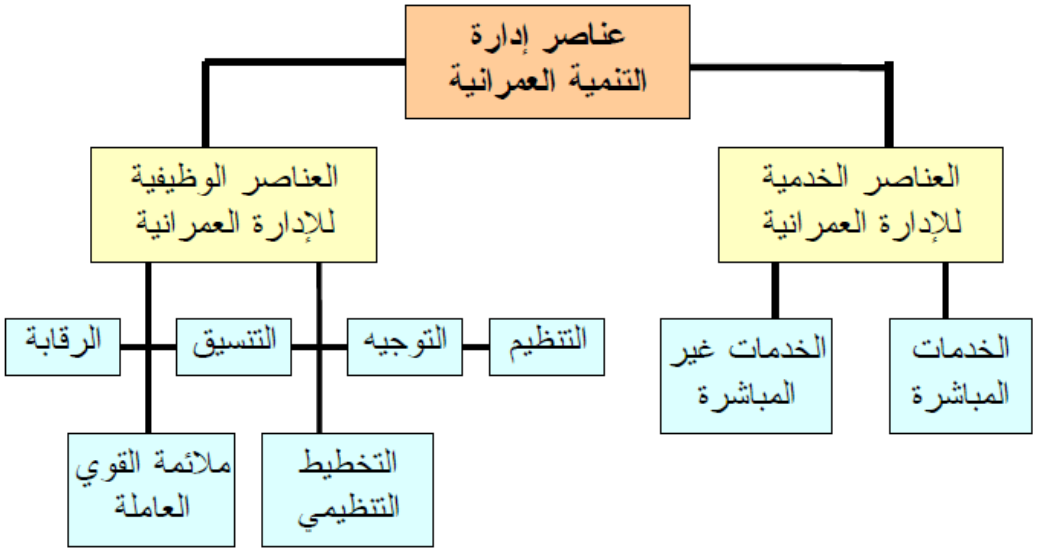

شكل رقم (٥٨) عناصر إدارة التنمية العمرانية

[٩٥] المصدر السابق ص ٢٥-٥٠

١-٦-٤ العناصر الخدمية لإدارة التنمية العمرانية

إن الخدمات التي توفرها إدارة التنمية العمرانية تختلف من حيث نوعياتها وأحجامها والقطاعات التي تخدمها من دولة إلى أخرى، حيث تحكمها عوامل ومتغيرات كبيرة منها المركزية أو اللامركزية في التنفيذ، والميزانيات المرصودة لخدماتها، والسبل والموارد التي توفر لذلك التمويل المباشر وغير المباشر عبر القنوات المختلفة. كما أنها تختلف داخل نفس الدولة من المستوى القومي إلى المستوى الإقليمي، إلا أن أهميتها الكبرى تبرز على المستوى المحلي، حيث إن دورها على المستوى القومي والإقليمي ينحصر في وضع المعايير والقوانين المنظمة للإدارة العمرانية، لذلك فإن أي تأخير أو تعطيل لبرامجها في تقديم الخدمات أو تحسينها سوف يؤدي إلى التأثير السلبي على الوضع القائم في المجتمع العمراني ككل، ويمكن تحديد العناصر الخدمية للإدارة العمرانية على المستوى المحلي على النحو التالي[٩٦]:

- **الخدمات المباشرة**

ويقصد بها تلك الخدمات التي تقدمها إدارة التنمية العمرانية من خلال أجهزتها الإدارية والفنية، سواء كان ذلك يتعلق بتحسين البيئة والمجتمع بصفة عامة، أو فيما يتعلق بالمواطن والخدمات الخاصة به وبمعاملاته. وهذه الخدمات يمكن لإدارة التنمية العمرانية تقديمها ضمن طاقاتها المالية والبشرية وعدد السكان الموجه لها تلك الخدمات.

- **الخدمات غير المباشرة**

المقصود بالخدمات غير المباشرة، هي تلك الخدمات التي تقدمها إدارة التنمية العمرانية من خلال أجهزة ووسائل تمويل خارجية غير تلك الجهات التي تتعامل معها الإدارة العمرانية ضمن أجهزة الدولة وميزانيتها العامة المرصودة لذلك.

إن هذه النوعية من الخدمات تكون فيها الإدارة العمرانية مسئولة مسئولية مختلفة ومتنوعة المستويات من حيث الدور الذي تحدده الإدارة، كأن تختار قيمة الإشراف والتوجيه أو وضع الاشتراطات أو المشاركة العينية مالياً وبشرياً في بعض الأحيان. ويمكن تلخيص الخدمات غير المباشرة كما يلي:

- الخدمات الاجتماعية:

مثل النوادي- مراكز الشباب- حدائق الأطفال ومراكز الأمومة والطفولة.

- الخدمات الترفيهية.

---

[٩٦] فائد عبد الكريم الشعيبي،١٩٩٩م، "سبل تحقيق الموازنة المثلي للخدمات البلدية والاجتماعية في المدن"، بحث مقدم إلى المعهد العربي لإنماء المدن، المملكة العربية السعودية، ص٤٥.

- خدمات النظافة والهندسة الصحية.

١-٦-٥ العناصر الوظيفية لإدارة التنمية العمرانية

تتحدد العناصر الوظيفية للإدارة في ستة عناصر رئيسيه هي[٩٧]:

- التخطيط العمراني
- التوجيه
- التنظيم
- الرقابة
- التحقق من ملائمة القوى العاملة للعمل
- التنسيق

إلا أن ترتيب هذه العناصر وطبيعتها الوظيفية يختلف في إدارة التنمية العمرانية عما ذكر في أدبيات علم الإدارة. فيختلف ترتيب العناصر الوظيفية للإدارة من حالة لإدارة مجتمع عمراني قائم فعلا إلى حالة إنشاء أو تكوين مجتمع عمراني جديد أو مدينة جديدة فالترتيب السابق ينطبق تماما على إدارة المجتمع العمراني الجديد، بعد انتهاء مرحلة للتخطيط الهيكلي والتخطيط العام والتخطيط التفصيلي، إلا أنه في حالة المجتمع العمراني القائم فعلا يجد القائم بإدارة العملية العمرانية نفسه مضطرا للبدء بعنصر التنظيم لتحقيق أقصى كفاءة للتجمع العمراني القائم، أو قد يبدأ بتغيير القوى العاملة إن وجدها لا تتوافر فيها المواصفات اللازمة للعمل، أو قد يجد أن هذه العمالة ينقصها الخبرة والمعرفة والإدراك بجوانب معينه فيبدأ بالتوجيه. ويمكن تحديد العناصر الوظيفية للإدارة العمرانية على النحو التالي:

- التخطيط الهيكلي

يعتبر التخطيط الهيكلي العنصر الأول من عناصر إدارة التنمية العمرانية، وهو مرحلة أولى تسبق التخطيط العام ويعنى بتحديد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات طويلة المدى ومحددات النمو للمدينة أو القرية والمناطق المحيطة بها في إطار التخطيط الإقليمي، وتشمل دراسات التخطيط الهيكلي مجالات السكان ومصادر الثروة الطبيعية والأنشطة الاقتصادية والمواصلات والنقل والاتصالات والخدمات العامة والإسكان وهو يناظر في أدبيات علم الإدارة التخطيط التنظيمي.

- التخطيط العام

ويقصد بالتخطيط العام الشامل للمدينة أو القرية رسم الخطوط العريضة التي توجه عمليات التنمية العمرانية موضحة الاستعمالات الرئيسية للأراضي من سكانية وتجارية وصناعية وخدمات ونقل وغيرها، مع الحفاظ على النواحي الجمالية بهدف توفير بيئة سكنية صحية آمنة تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل مع توفير مساحات كافية وفي مواقع مناسبة للاستعمالات الأخرى، وشبكة من

[٩٧] ليلى شحاتة،١٩٩٥م، "الإدارة العامة"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر. ص٢٩.

الطرق مريحة ذات كفاءة عالية، وشبكة رئيسية للمرافق العامة، ويقوم التخطيط العام على أساس من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

- **التخطيط التفصيلي**

ويعتبر التخطيط التفصيلي العنصر الثالث من العناصر الوظيفية للإدارة العمرانية، وهوالوسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بالمدينة أو القرية وتوفير بيئة صحية آمنة ويتكون من الخرائط والتقارير الخاصة بالدراسات التخطيطية التفصيلية، واشتراطات المناطق، والبرامج التنفيذية للقطاعات المختلفة.

- **التنظيم**

التنظيم هو الإطار الذي يتم من خلاله الإدارة[٩٨]، ويوجود ثلاثة أنواع من التنظيم، فهناك التنظيم الرسمي أو المعلن والذي من المفترض أن يسير عليه العمل، وهناك التنظيم غير الرسمي أو الاجتماعي وهو ناتج علاقات الأفراد لتواجدهم فترة طويلة معاً، فيتكون طبقاً لمعايير اجتماعية، فيحاول كل منهم الضغط على التنظيم من أجل موافقة التنظيم على مصالحهم الخاصة، والنوع الثالث من التنظيم هو التنظيم الفعلي، وهو ناتج تفاعل التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي، حيث لا يتطابق الفعلي مع الرسمي تماماً، ولكن هناك فجوة، تلك الفجوة هي التنظيم غيرالرسمي، وكلما ضاقت الفجوة كلما كان ذلك في مصلحة التنظيم الرسمي ومن ثم دل على وجود مؤشر صحي، وكلما اتسعت الفجوة كلما أكد ذلك وجود قيم مخالفة تماماً لما هو مطلوب في الإدارة[٩٩].

- **التحقق من ملائمة القوى العاملة**

تعتبر ملائمة القوى العاملة للوظيفة الإدارية العمرانية العنصر الثالث من عناصر الوظائف العمرانية وتستهدف وضع الرجل اللائق في المكان اللائق، وبذلك يضمن القائمون على المجتمعات العمرانية أن العمل في أيدي خبيرة ومدربة، الأمر الذي يساعدعلى تحقيق أهداف التجمع العمراني بأعلى قدر ممكن من الكفاية، كما أن هذه السياسات تحقق التالي[١٠٠]:

- تحديد الوظيفة
- التوصيف الإداري
- التقييم الإداري
- المنافسة العامة في الترقي
- قيادة التطور الإداري
- التطور الشامل

- **التوجيه**

---

[٩٨] كمال حمدي أبو الخير،٢٠٠٢م، "مبادئ الإدارة"، جامعةعين شمس، مصر.ص ١٤٦

[٩٩] أحمد رشيد،٢٠٠٠م، "إعادة اختراع وظائف و إدارة الحكومة"، دار النهضة العربية، ،صر، ص٨١.

[١٠٠] كمال حمدي أبو الخير،٢٠٠٢م، "مبادئ الإدارة"، جامعةعين شمس، مصر.

يعتبر التوجيه وظيفة إرشادية تستهدف حسن أداء القوى العاملة لأعمالها، ويعتبر الاهتمام بالناحية التعليمية في الوظيفة التوجيهية عنصر على جانب من الأهمية، وذلك راجع إلى أن وظيفة التوجيه هي تمكين المستخدمين من حسن أدائهم الأعمال.

- الرقابة

الوظيفة الإدارية للرقابة هي قياس وتصحيح أساليب الأداء للمرؤوسين من أجل التأكد من أن أهداف المشروع وخططه التي وضعت لتحقيق هذه الأهداف قد أنجزت، وأفضل أنواع الرقابة الإدارية هي تلك التي تصحح الانحرافات عن الخطط قبل وقوعها، وتتحدد أساسيات عملية الرقابة على الأعمال العمرانية من خلال وضع معايير أو مقاييس للرقابة، وهذه المعايير قد تكون كمية وعلى سبيل المثال:

- في مجال(الطرق) أطوال الطرق، كفاءتها.
- أو قد تكون معنوية علي سبيل المثال:
- الطابع العمراني والمعماري (هل هناك طابع، مدى الالتزام به، الضوابط).
- في مجال الانتماء والولاء (المشاركة الشعبية، الرقابة الذاتية، الروح المعنوية).

- تقييم الأداء في ضوء المستويات المقررة

وفيه يتم قياس المعايير التي تم تحديدها ، لمعرفة مدى فاعلية الأعمال العمرانية في الوفاء بمطالب المجتمع.

- التنسيق

إن التنسيق هو البعد الذي من خلاله يمكن إدارة التنمية والسيطرة عليها، ذلك بتوحيد الجهود بين الجهات المشاركة في عملية التنمية لتحقيق التكامل بين المستويات التخطيطية وربط الأهداف القومية بالمتطلبات المحلية والتنمية القطاعية بالتنمية المكانية لتوجيه التنمية للمسار الصحيح وتحقيق ترشيد الإنفاق.

١-٦-٦ ضوابط المضمون لإدارة التنمية العمرانية

إن إتباع الأسلوب العلمي في إدارة التنمية يضمن إلى حد كبير الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الوصول إلى أهداف أفراد المجتمع الخاصة بتهيئة المناطق العمرانية بحيث توفر لهم مستوى معيشة افضل يحقق المزيد من الشعور بالاستقراروالأمان والانتماء، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي أن تحقق إدارة التنمية العمرانية المضمون التالي[١٠١]:

[١٠١] عبد الفضيل إسماعيل،١٩٩٩م، "مناهج وآليات إدارة التنمية العمرانية، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر.

- **ملائمة أهداف التنمية للمجتمع**

إن إدارة التنمية العمرانية هي نشاط إنساني يسعى إلى تحقيق أهداف معينة تتعلق بتهيئة الأماكن التي يعيش فيها أفراد المجتمع حاليا أو التي يمكنهم أن يعيشوا فيها في المستقبل وتختلف أهداف التنمية باختلاف طبيعة المكان والإمكانات المتوفرة والمشكلات التي تواجه أفراد المجتمع وبشكل عام فان هذه الأهداف تتعلق بتوفير الظروف الحياتية التي تحقق مستوى حياة أفضل مما هو متاح حاليا خاصة من ناحية توافر البنية الأساسية وفرص العمل والإسكان والخدمات الأساسية والبيئة الصحية التي تناسب الاحتياجات الفعلية لقطاعات المجتمع المختلفة.

- **الاعتماد على الإجراءات المنطقية والتكاملية**

تعتمد إدارة التنمية العمرانية على العديد من الإجراءات والأنشطة والخطوات المنطقية والتكاملية التي من أهمها:

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها.
- وضع خطة العمل والبرنامج الزمني لتحقيق تلك الأهداف.
- تحديد النظام العام الذي يتم من خلاله العمل.
- وضع أسلوب متابعة ما يتم من أعمال وإجراء التعديلات اللازمة لضمان الاستمرارية في تحقيق الأهداف.
- تقييم الأداء والعمل على رفع مستواه بصفة مستمرة من أجل تحقيق أفضل.
- استخدام أساليب وأدوات تحليلية متطورة.
- استغلال المصادر المختلفة للبيانات والمعلومات التي تعتبر عنصرا حيويا وهاما في نجاح الإدارة في القيام بدورها.

- **توضيح خصائص ومتطلبات كل مرحلة**

إن عملية إدارة التنمية في مكان معين هي في الواقع نشاط مستمر باستمرار وجود المجتمع الإنساني في هذا المكان، وربما حتى من قبل أن يكون ذلك المجتمع، أي أن هذا النشاط له نطاق واسع من العمل مما يستوجب توضيح خصائص ومتطلبات كل مرحلة من مراحل نمو المجتمع العمراني، وتتضمن تلك المراحل بشكل عام ما يلي:

- مرحلة البناء والتشييد.
- مرحلة الازدهار والاستقرار.
- مرحلة التقدم والاضمحلال

وهى مراحل متصلة ومتداخلة كما أن مدة كل منها قد تطول أو تقصر بناء على العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية للمجتمع.

- **المرونة والاستجابة للمتغيرات**

يجب أن تتصف أنشطة إدارة التنمية العمرانية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتطلبات والظروف المتجددة للمجتمع، فكثير من الاستثمارات والثروات القومية النادرة قد تهدر ولا تحقق الاستفادة المنشودة إذا ما توقفت أو تراخت أنشطة إدارة التنمية العمرانية بعد مرحلة البناء الأولى أو إذا ما كانت العملية الإدارية تتم بنفس المفهوم الذي أتبع في تلك المرحلة رغم اختلاف ظروف المجتمع واحتياجات مواطنيه والأهداف التنموية للمرحلة الجديدة فبالرغم من أن بناء التجمعات العمرانية الجديدة يعتبر إنجازا عظيما وتحديا لكثير من الصعاب والمعوقات، إلا أن التحدي الأكبر يكون في استمرارية المفهوم بأسلوب متجدد وبإمكانات مادية وقدرات بشرية تعي طبيعة المرحلة الجديدة وهى إعمارتلك التجمعات وتكوين مجتمعات عمرانية متكاملة يتوافر فيها فرص عمل متزايدة في مجالات متنوعة ومساكن تفي بالاحتياجات المختلفة للسكان وخدمات صحية وتعليمية وأمنية وثقافية وبيئية تشجع على الشعور بالاستقرار والانتماء للمجتمع الجديد.

- **المشاركة والتلاحم بين مؤسسات المجتمع**

تقوم إدارة التنمية العمرانية على أساس المشاركة والتعاون والتلاحم بين مؤسسات المجتمع في قطاعاته المختلفة من عامة وخاصة وأهليه حيث أن لكل منهم دور يتعين عليه القيام به في منظومة العمل من أجل تحقيق أفضل لأفراد المجتمع الذي يضم تلك المؤسسات.

- **وجود خطة لتحقيق أهداف محدودة**

تقوم إدارة التنمية العمرانية على وجود خطة لتحقيق أهداف محدودة تأخذ في اعتبارها العوامل التالية:

- الإمكانيات والقدرات والظروف الواقعية للمجتمع
- التحديد الدقيق للمتطلبات الاقتصادية والبشرية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.
- البرنامج الزمني الواقعي الذي يمكن أن تتحقق من خلاله.

- **الاستفادة من الخبرات السابقة**

تعتمد إدارة التنمية العمرانية على الاستفادة من الخبرات السابقة في مجال التنمية العمرانية سواء الوطنية أو الدولية وذلك حتى يمكنها تحقيق تنمية فعلية تعكس مدى النمو والتطور الذي يحدث داخل المجتمع العمراني. فعلى سبيل المثال تعمل الإدارة على تلافى الأسباب التي جعلت بعض المشروعات العمرانية التي قامت لجذب السكان تصبح مهجورة أو لا يتناسب عدد سكانها المقيمين مع الاستثمارات الضخمة التي استنفذتها تلك المشروعات.

- **استخدام معدلات ومؤشرات دقيقة للقياس**

يجب أن تعتمد إدارة التنمية العمرانية على استخدام معدلات ومؤشرات دقيقة لقياس النموالفعلي للسكان بالمناطق العمرانية حيث أن كثيرا من المعدلات والمؤشرات المستخدمةحاليا تعطى نتائج غير دقيقة فمثلاً استخدام نسبة الإشغال للوحدات السكنية وكذلك عدد العاملين كمؤشر أساسي في تقدير عدد السكان لا يعطى نتائج دقيقة.

١-٦-٧ أوجه القصور في إدارة التنمية العمرانية

في حالة عدم توفير الأسس السابقة للإدارة الحكومية في ظل إدارة مركزية أو لا مركزية حكومية، فينبغي إعادة التفكير في الإدارة العمرانية الحكومية. ولتحديد كيفية إعادة التفكير سوف يتعرض هذا الجزء إلى تحديد أوجه القصور في إدارة التنمية العمرانية[١٠٢].

- **تفاقم مشكلة الإسكان، والتي ترجع إلى العديد من الأسباب منها:**

- ارتفاع أسعار الأراضي اللازمة للبناء، وعدم توافر البنية الأساسية من الأراضي خارج كردون المدن القائمة.
- عدم وفاء الزيادة في مواد البناء بمتطلبات الزيادة في الطلب على السكان.
- عدم استغلال الموارد المحلية بصورة كافية في أعمال البناء.
- هجرة العمالة الفنية المدربة وعدم قدرة مراكز التدريب أو السوق على إفراز العمالة البديلة و دخول غير المدربين إلى سوق العمل في البناء.
- النمو البطيء في قطاع التشييد وعدم تحديثه حتى يصبح غير قادر على مواجهة ما يطلب منه من خطط.
- عدم تحقق التوازن المطلوب بين الإسكان الاقتصادي والمتوسط وبين الإسكان الفاخر والترفيهي.
- انتشار الفساد في إدارات الإسكان والجمعيات التعاونية للإسكان.
- كثرة التعقيدات في استخراج تراخيص البناء.
- وجود مناطق عشوائية.
- كثرة تعديلات التشريعات.
- عدم وجود مخططات إقليمية تحدد محاور التنمية.
- وجود عناصر ذات كفاءة بالحكومة و الإدارة العامة و لكنها تعمل في إطار نظم لا تتسم بالكفاءة على النحو التالي:
  - عدم ارتباط الميزانية السنوية بالمستقبل حيث أنه من المفترض أن تكون الميزانية معيارها الأساسي هو كيف تم الإنفاق في العام الماضي وكيف يتم إجراء توزيعات لا تخل بالالتزامات التقليدية التي جرت عليها الحكومة مع الارتباط بالمستقبل.

---

[١٠٢] أحمد رشيد،٢٠٠٠م، "إعادة اختراع وظائف و إدارة الحكومة"، دار النهضة العربية ،مصر.

- المركزية والتركيز في اتخاذ القرارات وعدم بروز دور واضح للمستويات الأدنى.
- عدم تمكين المواطن من محاسبة النظام وتوجيهه بما يحقق رغباته وطموحاته.
- عدم وجود نظام للجدارة في اختيار الموظفين.

- **قصور في أداء منشآت القطاع العام، تمثل ذلك في التالي:**

- عجزها عن تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها مقارنة بالنتائج المحققة في القطاع الخاص.
- تراكم المديونية.
- ظهور علامات من الجمود وعدم الاستجابة للتطورات العالمية و منها شغل الوظيفة بموظف عام بدلاً من المتخصص.
- عدم اكتساب العاملين المهارات اللازمة للقيام بالعمل المتخصص.
- المركزية و تركيز السلطة و عدم إعطاء فرصة للعاملين في اكتساب المهارات.

- **هناك مصادر عديدة أدت إلى إعادة النظر جذرياً في وظائف الحكومة تتمثل في التالي:**

تخفيف أعباء الحكومة والإدارة العامة بإعطاء مزيد من الدور للقطاع الخاص فبعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من نمو القطاع الخاص، ظهر فشل هذا الاتجاه في تحقيق العائد الاقتصادي المتوقع منه، على الرغم من أنه قد حقق بعض العوائد السياسية، ولذلك كان لابد من انسحاب الحكومة من الأنشطة ذات الطابع التجاري. وتقف وراء حركة التحول نحو القطاع الخاص، عدة اعتبارات موضوعية تتمثل في الرغبة في تحقيق الكفاءة في الإدارة التي ستنعكس على القطاع الاقتصادي بشكل طبيعي[١٠٣].

وتوجد وراءه اعتبارات موضوعية (Privatization) إن برنامج الخصخصة واضحة، يؤكد ذلك انتشار البرنامج في العالم بمختلف دوله، ففي فرنسا تم تحول ٢١ شركة كبيرة إلى القطاع الخاص بسهولة ويسر ونفس الشيء يحدث في آسيا، ومصر تسير في نفس الطريق.

١-٦-٨ تطوير إدارة التنمية العمرانية

ويقترح طبقا لآراء المتخصصين في علم الإدارة وخصوصاً المهتمين بشئزن التنمية العمرانية كالتالي:

- **التفكير في وسائل غير تقليدية لرفع كفاءة إيصال الخدمات العامة مثل:**

- عقود الإدارة، فيمكن إسناد الإدارة إلى شركات متخصصة وليس شرطاً أن تقوم الدولة – المالك – بالإدارة[١٠٤].
- تكوين وحدات لها طابع الشركات المساهمة، لتقديم بعض الخدمات الحكومية مثل مشروعات الطرق و المياه و الصرف الصحي.

---

[١٠٣] أحمد رشيد، ٢٠٠٠م، "إعادة اختراع وظائف و إدارة الحكومة"، دار النهضة العربية ،مصر.

[104] H. Fredrichson, 1991, "painting Bulls Eyes Around Bullet Holes", James E.Swiss, 1999Adapting TQM in Government, public Administration Review,

- تطوير الخدمات العامة التي تديرها الدولة بحيث تصبح تنافسية ودون المساس بالملكية، فمثلاً يمكن إنشاء عدة شركات تختص بتقديم الخدمة.
- على المستوى المحلي يمكن أن تقدم بعض المحافظات خدمات متميزة للمحافظات المجاورة كخدمات النقل.
- تشجيع الأهالي بإنشاء جمعيات أهلية لتقديم الخدمات المجتمعية التي يرغب الأفراد في الحصول عليها (النظافة– دارحضانة) من الممكن أن تقوم الحكومة بدعم من يقومون بتقديم خدمات عامة دون أن تدير فهي تستطيع أن تعفى من الضرائب أو تقدم إعانة أو غير ذلك و هناك أساليب كثيرة تستطيع الحكومة بها رفع كفاءة أداء الخدمات العامة[١٠٥].

- **تمكين المواطن**

أن يكون للمواطن المتعامل مع الإدارة العامة قدر أكبر في تسيير أمورها عن طريق قياس أداء الإدارة واعتباره أساسياً في قياس عوائدها و في تقييم أساليبها فهناك مجالس للتداول مثال:
تكوين مجلس مشترك لإدارة المدن الجديدة يتكون من السكان المقيمين وممثلي الوزارات المعنية يطلق عليه مجالس الأمناء من قبل كل وزارة(NGOS) ومن أساليب التمكين تشجيع المنظمات غير الحكومية من الوزارات التي تعمل هذه المنظمات في مجال عملها[١٠٦].

- **مشاركة رجال الأعمال**

تؤكد سياسة إعادة الاختراع ضرورة اشتراك القطاع الخاص في رسم سياسات الوزارات والهيئات المختلفة في الحكومة سواء كان ذلك بشكل رسمي من خلال تعيين بعضهم في لجان وضع السياسات أو بشكل استشاري عند الحاجة إلى اتخاذ قرارات تتطلب وجهات نظرهم، كما أن هناك اتجاهاً لإعطاء فرصة متزايدة وأكبر لمجتمع الأعمال والمنظمات غير الحكومية في رسم السياسات العامة، فلا مانع من أن يساهم رجال الأعمال من خلال هيئاتهم وغرفهم برأيهم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كونت في عام ١٩٨٢م لجنة ونتر(حاكم ولاية مسيسبي) وسميت هذه اللجنة National Committee State Local Government واقترحت هذه اللجنة بعض الأفكار تقضي بمزيد من التفويض والتداول ودعم اللامركزية، وقد أخذت الحكومة الأمريكية بهذه الأفكار في تشريعاتها[١٠٧].

---

[105] State Of the Art, 2000, "Executive Report of the Conference on the role of NGOs In national Development in Cairo", NGO s Research, Indiana University.
[106] Public Administration Review, 2000" Re-inventing Government or Re-discovering it".
[١٠٧] أحمد رشيد،٢٠٠٠م، "إعادة اختراع وظائف و إدارة الحكومة"، دار النهضة العربية ،مصر.

خلاصة الباب الأول

من خلال البحث والدراسة أمكن استخلاص مجموعة النقاط التالية:

تعتبر المراصد الحضرية بمفهومها والوسائل التي تستخدمها لتحقيق أهدافها نموذجا لكيفية الاستفادة من المؤشرات الحضرية في رصد حالة العمران.

المراصد الحضرية ليست جهة جمع معلومات وإصدار أدلة مؤشرات حضرية فقط إنما آلية يمكن من خلالها رصد الحالة الحضرية بالعمران وتحديد أهم القضايا والمشاكل التي تواجه المجتمعات الحضرية وتحليلها من خلال رؤية متكاملة للمؤشرات الحضرية.

يعتمد مفهوم المراصد الحضرية على مشاركة المجتمع المدني مع السلطة التنفيذية والقطاع الخاص في اتخاذ القرارات الملائمة للمجتمع بما ينعكس اثره على تفادي الآثار السلبية للنمو الحضري والتقييم المستمر للحالة الحضرية والاهتمام بالقضايا ذات الأولوية في البيئة العمرانية.

تفاوتت التجارب العالمية والعربية في تناولها لمجال الرصد الحضري وذلك لاختلاف الطبيعة الحضرية فيما بينها وذلك يعكس مدى مرونة استخدام المراصد الحضرية في قياس الحالة الحضرية بالمدن.

المرصد الحضري المصري لا يزال في مراحل عمله الأولى ويحتاج إلى دعم مؤسسي أكبر من ذلك حتى يتمكن من القيام بدوره وفق منظومة الرصد الحضري العالمي.

أدى إدراج المرصد الحضري الوطني كأدارة عامة ضمن هيئة التخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية إلى إنحصار دور المرصد الحضري الوطني في المؤشرات الحضرية المتعلقة بالإسكان والمرافق.

لا توجد أى آلية حالياً تمكن المرصد الحضري الوطني من تفعيل مبدأ التشاركية بين شركاء التنمية حتى تكتمل منظومة الرصد الحضري بموثوقية ووضوح يمكن من خلالها مراقبة تنفيذ الخطط القطاعية في باقي قطاعات التنمية لحضرية.

إدارة التنمية العمرانية تحتاج إلى تقييم مستمر وفعال يلبي احتياجات السكان في البيئة الحضرية لذلك نحتاج إلى أداة لقياس مدى نجاح الخطط وتقييم أدائها بشكل مستمر وفعال ومرن.

الباب الثاني: الخلاصة العامة والتوصيات

الباب الثاني: الخلاصة العامة والتوصيات

مقدمة

يتكون الباب الثاني:الخلاصة والتوصيات من فصلين ويشمل الفصل السابع: الخلاصة العامة وتم فيه تناول الدروس المستفادة من التجارب العالمية والعربية والمتمثلة في أن المراصد الحضرية دورها لايقتصر على جمع المعلومات وإنما إصدار المؤشرات الحضرية التي هى نتيجة عمليات حسابية وتشبيك بين المعلومات بعضها البعض للتوصل إلى حساب المؤشرات الحضرية.

تحديد الفئات المستفيدة من المراصد الحضرية والمتثلة في الجهات التنفيذية وفي مقدمتها إدارة التنمية العمرانية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني تفعيلاً لمبدأ التشاركية في صنع واتخاذ القرار ثم متابعة التنفيذ وتقييم مدى تحقق الأهداف المرجوة وتعديل المسار.

وتضمن الفصل الثامن: التوصيات والتي تمثلت في توضيح المواصفات الواجب توافرها لتحقيق المراصد الحضرية الهدف المرجو منه والمتمثلة في دمج المراصد الحضرية ضمن المؤسسات الجامعية والبحثية في بداية الأمر وذلك للاستفادة بالخبرات المتنوعة بالجامعات في مختلف التخصصات التي يتطلبها إنتاج وتحليل المؤشرات الحضرية بما يضمن حيادية الدراسات الناتجة عن المراصد الحضرية التي من شأنها تدعيم إدارة التنمية العمرانية، كما تم توضيح ضرورة وجود الدعم المالي والمؤسسي للمراصد الحضرية لضمان الاستمرارية وتفيل المؤشرات الحضرية.

وتم اقتراح عدة مهام رئيسية للمراصد الحضرية حتى يمكن أن تؤدي الدور المنوط بها وفق المعايير العالمية للمرصد الحضري العالمي والمتمثلة في إصدار تقرير بالمؤشرات الحضرية كل سنتين وبشكل دوري يتناول أهم المؤشرات الحضرية التي يتم من خلالها المقارنات المطلوبة عالمياً، وتدعيم الموقع الالكتروني ليشمل نوافذ متعددة تضم كافة المؤشرات الحضرية بشكل مبسط يسهل التعامل معه من المستفيدين من حزم المؤشرات الحضرية، وتفعيل دور المراصد الحضرية المحلية بحيث تكون أكثر فاعلية لتقوم بالدور المطلوب منها على أكمل وجه، والتركيز على المؤشرات الحضرية التي تعكس القضايا ذات الخصوصية على المستوى الوطني وإيجاد آلية لسهولة تدفق المعلومات من الجهات ذات العلاقة وتزويد صانعي القرار بالمؤشرات الحضرية.

الفصل السابع: الخلاصة العامة

الفصل الثامن:التوصيات

١-٧ الفصل السابع: الخلاصة العامة

١-٧-١ الدروس المستفادة من التجارب العالمية والعربية

استخلصنا من مفهوم المراصد الحضرية أنها عبارة عن أجهزة مستقلة تعمل على رصد التغيرات الحضرية بالمدن وذلك من خلال قياس التحضر باستخدام المؤشرات الحضرية، وأن المراصد الحضرية ليست جهة جمع معلومات وإن كانت المعلومات هى أساس عملها لكنها جهة تتعامل مع المعلومات باعتبارها المادة الخام التي يتم على أساسها حساب المؤشرات الحضرية، واتفقنا على أن الأسرة الدولية بالمفهوم الحديث توصلت إلى اتفاق على مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها قياس عملية التحضر وذلك بهدف تبسيط عملية المقارنات للمدن فيما بينها ولتحديد المقاييس التي يتم على أساسها قياس الأداء الحضري سلباً أو إيجاباً، وتم التوصل على مستوى المرصد الحضري العالمي إلى إنشاء قاعدة معلومات جغرافية تستطيع المراصد الحضرية بكافة مستوياتها الارتباط بها ومن ثم إضافة المؤشرات الخاصة بها وتعديلها وتقويمها بشكل دوري يسهل معه استخراج التقارير الدورية المطلوبة ويستطيع متخذي القرار في العالم الاطلاع عليها، وبالتالي:

فإن **الفئة المستهدفة** من المراصد الحضرية هى الجهات التنفيذية بكافة قطاعتها ومستوياتها سواء التي تضع الخطط والاستراتيجيات أو التي تقوم على تنفيذها وتحويلها إلى مشروعات وهذه الفئة تختلف حسب طبيعة الإدارة التنفيذية من مركزية مطلقة إلى لا مركزية مطلقة وما بينهما من جمع بين المركزية واللا مركزية.

وتتمثل **الفئة المستفيدة** في المواطنين الذين يمثلون هدف أى تنمية حضرية ويمثلهم فئات المجتمع المدني، ويشاركهم في الاستفادة المباشرة القطاع الخاص الذي يمثل أصحاب المصالح والذين لا يعنيهم سوى الربحية والاستفادة من الأنظمة والتشريعات ليجنو أقصى أرباح ممكنة.

ولما كانت إدارة التنمية العمرانية كما سبق واستعرضنا هى الجهة المخول لها إعداد الخطط والاستراتيجيات وصياغتها في شكل مشروعات لتنفيذها وغالباً ما تستغرق تلك الإدارات في جانب وتغفل عن جانب حتى أصبحت الخطط بكافة مستوياتها ردود أفعال وتبني سياسات إطفاء الحرائق والنتيجة أن الخطط العمرانية تصبح في اتجاه والخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في اتجاه آخر والكل يلهث وراء التحضر الذي يسير بخطى سريعة وغير مدروسة حسب احتياجات المواطنين فتظهر العشوائيات بكافة صورها في الإسكان والتعليم والصحة والمرافق وحسب المكاسب التي سيجنيها القطاع الخاص بصرف النظر عما هى أوجه الاستفادة الحقيقية منها على مستوى المجتمع فتظهر صناعات لا فائدة منها سوى دعم الاستهلاك المحلي أو أنشطة لا يمكن أن تحدث تنمية شاملة حقيقية في وجودها كنوعيات الإسكان الفاخر التي تكدس المخزون الإسكاني بمنتج لا يستطيع المجتمع على اقتناؤه وبالتالي تهدر أموال المودعين بالبنوك المحلية في غير عائد اقتصادي أو اجتماعي بالمفهوم السليم.

١-٨ الفصل الثامن: التوصيات

١-٨-١ المواصفات الضرورية للمراصد الحضرية

من أجل أن تستوفي المراصد الحضرية دورها **كآلية لإدارة التنمية العمرانية** يوصى بأن تكون بالمواصفات التالية:

١-٨-١-١ توطين المراصد الحضرية

استخلصنا من التجارب السابقة أن المراصد الحضرية التي تم توطينها في إدارات تخطيطية او هيئات تعني بالتخطيط غالباً ما تتعثر إذا فقدت الدعم المطلوب من أعلى سلطة في اتخاذ القرار، وعلى الجانب الآخر في الأنظمة اللامركزية على الرغم من وجود توطين المراصد الحضرية في جهات بحثية كالجامعات لكنها نجحت واستمرت لذلك نجد أنه من الأنسب لنا في ظل المركزية واللامركزية أن يتم توطين المراصد الحضرية بشكل أولي في الجامعات أو هيئات بحثية مستقلة ثم تؤول تدريجيا بعد اكتساب الخبرة الكافية والاستقلالية إلى التوطين في المحافظات لتصبح هى الجهة التي يستند إليها متخذ القرار في هذا المستوى في قراراته وليس من باب الاستشارات ولكن من باب أشبه بالقرار النهائي.

١-٨-١-٢ استقلالية المراصد الحضرية

من الضروري أن نستوعب من التجارب السابقة أن استقلالية المراصد الحضرية (إداريا، ماليا، تنظيمياً) هى التي ساهمت بدور فعال في الاستمرارية، والاستمرارية تعني تراكم الخبرات لدى الكوادر الفنية والتغلب على الصعوبات التي تواجه أى جهة تجمع المعلومات من مصادرها الثانوية والتي غالباً ما تحجب المعلومة أو لا تهتم أساسا بنشرها إلا للتقارير الدورية.

١-٨-١-٣ الهيكل التنظيمي للمراصد الحضرية

والمقصود به الأطراف الأساسية الثلاثة لهيكل المراصد الحضرية والمتمثلة في التالي:

- **الجهات التنفيذية – الحكومة –** (إدارة التنمية العمرانية،الاسكان، التعليم، الصحة، المرافق، الطرق، النقل، المرور، إلخ.)
- **ممثلين المجتمع المدني** (أعضاء المجالس المحلية المنتخبة، الجمعيات الأهلية، المهتمين من أصحاب الرأى والمشورة، إلخ..)
- **القطاع الخاص** (المستثمرين وأصحاب المصالح)

١-٨-٢ مهام المراصد الحضرية المقترحة

بالاضافة إلى المهام السابق ذكرها باستفاضة بالبحث إلا إنه يوصى التركيز على التالي:

- إيجاد آلية **لعرض المؤشرات الحضرية لمتخذ القرار** في شكل مبسط يسهل مع التوجيه للجهات المعنية بالمشكلة الحضرية لسرعة إتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه المشكلة ومتابعة مدى التغير الحادث لقيمة المؤشر نتيجة تلك الجهود المبذولة.

- **إصدار القوانين واللوائح الضرورية** لتوفير آلية لإلزام إدارات التنمية المحلية بالمدن بمتابعة الجهات المعنية بالخدمات (التعليم، الصحة،.. إلخ) والمرافق (الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، النقل، ..إلخ) التابعة للوزارات الأخرى في تنفيذ توصيات المراصد الحضرية المحلية للمدن وتقييم مدى التقدم الذي تم تحقيقه في تلافي المؤشرات الحضرية السلبية.
- **نشر مظلة الرصد الحضري** باستراتيجية واضحة للمرصد الحضري الوطني لتشمل كل المدن المصرية، واتباع مستويات المراصد الحضرية المتعارف عليها بحيث يكون هناك مستوى للمراصد الحضرية الإقليمية تتبعها المراصد الحضرية المحلية للمدن.
- **منح استقلالية للمراصد الحضرية** المحلية في دراسة المؤشرات الحضرية وفق المنظومة الوطنية مع دراسة المؤشرات ذات الخصوصية بالمدينة وتحديد القضايا الضرورية التي تحتاج إلى دراسة بصفة عاجلة.
- **إنتاج تقرير كل سنتين بالمؤشرات الحضرية** وفق المؤشرات الحضرية المتفق عليها دولياً وتقديمه لأعلى سلطة تنفيذية على أن يتم عرض أهم القضايا المثارة خلال السنتين ويختتم التقرير رؤيته للتنمية الحضرية خلال السنتين القادمتين.
- **إطلاق موقع معلوماتي متطور ليشمل واجهات الكترونية** بالتدريب تمكن الجهات ذات العلاقة بعد إعطائها الصلاحيات المطلوبة لإدخال المعلومات وتعديلها ويتم تسجيل وقت وتاريخ وصاحب كل تعديل أو إضافة لتصبح المعلومات بشكل مستمر حديثة.
- **عدم إغفال الجانب الإعلامي** والذي يتم من خلاله نشر الوعى لدى جميع أفراد المجتمع والجهات والهيئات بضرورة المشاركة الإيجابية في ثقافة المؤشرات الحضرية وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه لمختلف طبقات المجتمع.
- **ربط هذا الموقع بالمرصد الحضري العالمي** وتغذيته بالمؤشرات الحضرية طبقا لنخر مستجداتها وإظهار هذه المعلومات في شكل خرائط (GIS) ترتبط فيه المعلومات بالمواقع وبتطوير الموقع يمكن إجراء كافة المقارنات المطلوبة بين موقع وآخر بل المقارنة بمدن العالم كلها.
- **عقد ورش عمل ودورات تدريبية** بحيث تكون بشكل دوري ومنتظم وطبقا لجدول معلن بحيث خلال السنتين يكون تم إجراء إما ورشة عمل أو دورة تدريبية في كل مدن الجمهورية وتكون محاورها في حول التعريف بالمراصد الحضرية والمؤشرات وكيفية جمعها وحسابها وإظهارها والشريحة الاساسية المستهدفة هم منسوبي إدارات التنمية العمرانية بتلك المدن والمحافظات.
- **إطلاق خدمة إعداد دراسات الجدوى الحضرية** والغرض منها الاستفادة بقاعدة المعلومات والمؤشرات الحضرية في إجراء دراسات الجدوى الحضرية والتي ستتضمن (العمران، الاجتماع، الاقتصاد، البيئة، إلخ) والهدف منها الوقوف على حياد بين اطراف التنمية الثلاثة

(الجهات التنفيذية، المجتمع المدني، القطاع الخاص) وذلك كإجراء تنفيذي للموافقة المبدئية على تنفيذ أى مشروع لسرعة اتخاذ القرار المناسب من الموافقة أو الرفض لتسهيل الدور المتعلق بالقطاع الخاص ويتحمل صاحب المشروع تكلفة إجراء الدراسة ويمكن أن تساهم هذه الأموال في تطوير المراصد الحضرية.

- **دراسة القضايا ذات الخصوصية** على المستوى الوطني والمحلي ويتم تحديد تلك القضايا والاتفاق عليها سلفا ليتم إدراجها في إطار المؤشرات الحضرية (كنهر النيل مثلا والتحديات التي تواجهه، تآكل الأراضي الزراعية والنمو الحضري عليها، إلخ..)
- **الارتباط والالتزام بحضور المؤتمرات وورش العمل الدولية** لتمثيل الدولة على المستوى الوطني واستعراض المؤشرات الحضرية التي تم انتاجها والاستفادة من التجارب المماثلة وتدعيم التعاون خاصة بالمراصد العربية، والمعهد العربي لإنماء المدن وصولا نحو إنشاء المرصد الإقليمي العربي.

المراجع

المراجع الأجنبية

1- United Nations, 1998, "Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses", New York, USA.
2- Harlem Brundtland, 1987," Our Common Future ", Report of the World Commission on Environment and Development, Oslo, Norway.
3- UN-HABITAT, 2009, “Global Urban Indicators – Selected statistics”, monitors the Habitat Agenda and the Millennium Development Goals, Nairobi, Kenya.
4- Rhonda Phillips, 2003 "Community Indicators”, American planning Association, report no.517, Washington, USA.
5- Jihad Farah, 2012 "Typology of Urban Observatories", University of Liege, Liege, Belgium.
6- Philippine Urban Observatory, 2010 "Philippine Urban Observatory Kicks Off With City Workshops", Davao City, Philippine.
7-United Nations Human Settlements Programme, 2015, "A Guide to Setting up an Urban Observatory", Nairobi, Kenya.
8-United Nations Centre for Human Settlements (Habitat), Global Urban Observatory, 1997, "Monitoring Human Settlements with Urban Indicators", Nairobi, Kenya.
9-GIRI Institute of Development Studies, 2004, "Regional Workshop on National Urban Observatory", Lucknow, India.
10- United Nations Human Settlements Programme, 2009”A Guide to Setting up an Urban Observatory”, Nairobi, Kenya.
11- UN Habitats, 2008, "Developing Financial Performances (n) ichors for Municipalities", Nairobi, Kenya.
12- Meg Holden, Clare Mochrie, 2006, “our view” of the region", The Regional Vancouver Urban Observatory (RVu) Vancouver, Canada.
13- Anna Magrini, Francesca R, d’Ambrosio Alfano, 2010, "Acoustical indicators and index for urban quality evaluation", Proceedings of 20th International Congress on Acoustics, ICA, Sydney, Australia.
14- Javier, Martinez, Martin, 2003,"Montoring Intra-Urban Inequality with GIS-Based Indicators, Case Study, Rosario, Argentina", Urban and Regional Research Centre Utrecht, Faculty of Geosciences, Universities Utrecht, Netherlands.
15- Municipal Council of Nakuru, 2003, “Nakuru Local Urban Observatory”, Nakuru, Kenya.
16- United Nations center for Human Settlements, (HABITAT) Global Report on Human Settlements, Oxford University, 2000 “Towards Enabling Settlement Strategies”, Nairobi, Kenya.
17- State Of the Art, 2000, "Executive Report of the Conference on the role of NGOs In national Development in Cairo", NGO s Research, Indiana University.

المراجع العربية

١- محمد عبد الستار عثمان، ١٩٨٨م، "المدينة الاسلامية"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٢- خلف الله بوجمعة، ٢٠٠٥م، "العمران والمدينة"، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر.
٣- فتيحة الطويل، ٢٠٠٥م، "السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية"، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية جامعة بسكرة، الجزائر.
٤- موسشيت، ف. دوجلاس، ترجمة بهاء شاهين، ٢٠٠٠م، "مبادئ التنمية المستدامة"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية - مصر.
٥- قانون البناء رقم١١٩، ٢٠٠٨م، "مادة (٢)، الفصل الأول، الباب الأول"، مصر.
٦- نبال إدلبي، ٢٠٠٨م، "المؤشرات والبيانات الإحصائية المستجيبة للنوع الاجتماعي"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، بيروت، لبنان.
٧- علي عبد المجيد، ٢٠١٣م، "نبذة عن المراصد الحضرية"، ورشة العمل الإقليمية التدريبية (المراصد الحضرية)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
٨- وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠١١م، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المرصد الحضري الوطني، المملكة العربية السعودية.
٩- أمل المومني، ٢٠٠٩م، "المرصد الحضري الوطني الأردني"، المؤتمر الإقليمي الثاني المبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية، عرض مرئي، الأردن.
١٠- فهيمة الشاهد، بسنت حمزة، ٢٠٠٩م، "تجربة جمهورية مصر العربية في رسم السياسات الحضرية باستخدام المؤشرات الحضرية"، عرض مرئي، مصر.
١١- أحمد طه وأحمد الخولي،٢٠٠٤م، " ورشة عمل المعهد العربي لإنماء المدن" المملكة العربية السعودية.
١٢- وزارة الاسكان والتعمير والتنمية المجالية،٢٠٠٩م، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب"، عرض مرئي، المؤتمر الإقليمي الثاني للمبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية، الأردن.
١٣- وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠٠٥م، "المرصد الحضري للمدينة المنورة"، المملكة العربية السعودية.
١٤- وزارة الشئون البلدية والقروية،٢٠٠٩م، "الوضع الراهن لتطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن"، ورشة عمل، المملكة العربية السعودية.
١٥- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات،٢٠٠٨م، "منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام ١٣٩٠ - ١٤٢٩هـ"، الإصدار الخامس والعشرون، المملكة العربية السعودية.
١٦- أمانة منطقة المدينة المنورة، ٢٠٠٦م، "تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى"، المملكة العربية السعودية.

١٧- داليا عبد الحليم، ٢٠٠٣م "إدارة العمران في المناطق الحضرية"، بحث منشور في المؤتمر العربي الإقليمي تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية المستدامة، مصر.
١٨- أحمد رشيد،٢٠٠٢م، "التنمية المحلية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
١٩- أحمد رشيد،٢٠٠٠م، "إعادة اختراع وظائف و إدارة الحكومة"، دار النهضة العربية ،مصر.
٢٠- ليلى شحاتة،١٩٩٥م، "الإدارة العامة"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
٢١- شاهدان أحمد شبكة، سوسن يعقوب بكر ،٢٠٠٠م، "دور المنظمات الغير حكومية في تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة"، بحث مقدم لمؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة، مصر.
٢٢- فائد عبد الكريم الشعيبي،١٩٩٩م، "سبل تحقيق الموازنة المثلي للخدمات البلدية والاجتماعية في المدن"، بحث مقدم إلى المعهد العربي لإنماء المدن، المملكة العربية السعودية.
٢٣- كمال حمدي أبو الخير،٢٠٠٢م، "مبادئ الإدارة"، جامعةعين شمس، مصر.
٢٤- عبد الفضيل إسماعيل،١٩٩٩م، "مناهج وآليات إدارة التنمية العمرانية، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر.

Internet webs

1-http://www.unhabitat.org
2- http://www.fukuoka.unhabitat.org/programmes/detail04_09_en.html
3- www.devinfo.info/urbaninfo
4- http://www.gdrc.org/uem/observatory/
5- http://www.araburban.com/index.php?page_id=184&site_id=3
6- https://www.jeddah.gov.sa/Amanah/Departments/StrategicPlanning/StrategyAndStudies/UrbanObservatory/index.php
7- http://www.urbanobservatory.org/
8- http://www.rvu.ca/
9- http://www.vancouverfoundationvitalsigns.ca/economy/housing
10- https://www.kkr.mlit.go.jp/kensei/kansai-map.html
11- http://nuo.gopp.gov.eg/
12- http://www.urbanobservatory.org
13- www.cmag-india.org/programs_urban_indi-prog.htm

CAIRO UNIVERSITY

URBAN OBSERVATORIES AS A MECHANISM FOR THE MANAGEMENT OF URBAN DEVELOPMENT FOR CITIES

BY

Eng. MEDHAT FATHY SROR

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
in Partial Fulfillment of the
Requirements for Degree of
MASTER OF SCIENCE
In
Architectural Engineering

FACULTY OF ENGINEERING – CAIRO UNIVERSITY
GIZA – EGYPT
2016

URBAN OBSERVATORIES AS A MECHANISM FOR THE MANAGEMENT OF URBAN DEVELOPMENT FOR CITIES

BY

Eng. MEDHAT FATHY SROR

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
in Partial Fulfillment of the
Requirements for Degree of
MASTER OF SCIENCE
In
Architectural Engineering

Under the Supervision of

Prof. Dr. Tarek Abdel Latif Aboul-Atta
Professor of Urban & Regional Planning
Faculty of Engineering at Cairo University

FACULTY OF ENGINEERING – CAIRO UNIVERSITY
GIZA – EGYPT
2016

URBAN OBSERVATORIES AS A MECHANISM FOR THE MANAGEMENT OF URBAN DEVELOPMENT FOR CITIES

BY

Eng. MEDHAT FATHY SROR

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
in Partial Fulfillment of the
Requirements for Degree of
MASTER OF SCIENCE
In
Architectural Engineering

Approved by the

Examining committee

Prof. Dr. Tarek Abdel Latif Aboul-Atta (Thesis Main Advisor)

Prof. Dr. Sawsan Said Yaakoub Bakr (Internal Examiner)

Prof. Dr. Mohanad Mohamed M. Elagami (External Examiner)
Faculty of Engineering – Elmina University

FACULTY OF ENGINEERING – CAIRO UNIVERSITY
GIZA – EGYPT
2016

Engineer: Medhat Fathey Sror

Date of Birth : 28/ 11 / 1967

Nationality : Egyptian

E-mail : medhat_sror@hotmail.com

Phone. :00201000229349

Address :Ahmed Oraby St. – El Mohndsen

Registration Date : 2010

Awarding Date : 2016

Degree : Master of Science

Department : Architectural Enginnering

Supervisors : Prof. Dr. Tarek Abdel Latif Aboul-Atta

Examiners :Prof. Dr. Mohanad Mohamed M. Elagami (External Examiner)

Faculty of Engineering – Elmina University

Prof. Dr. Sawsan Said Yaakoub Bakr (Internal Examiner)

Prof. Dr. Tarek Abdel Latif Aboul-Atta (Thesis Main Advisor)

Title of Thesis :URBAN OBSERVATORIES AS A MECHANISM FOR THE MANAGEMENT OF URBAN DEVELOPMENT FOR CITIES.

Key Words: URBAN, OBSERVATORIES , MANAGEMENT, CITIES

Summary :

Urban Observatories became a tool that allows the monitoring of cities through the use of indicators, by assessing their progress during a certain defined period; it also facilitates comparing cities on the national or regional levels. This research aims at reviewing the Urban Observatories practices and evaluates the Strengths and Weaknesses. It also tries to identify the use of these experiences as a mechanism for the urban development management and to support decision and civil society in the decisions making process.

Abstract

The world is heading to urbanization in light of the growing population. The researchers are expected in the urban matter that by 2030 70% of the population will live in urban areas. As a result of urbanization, work opportunities and utilities focused in cities, leading to irregular migration from the rural areas to the cities, causing the emergence of slums and social problems represented in poverty, gender inequality, child labor and early marriage for females. On the other hand, urban traffic problems exacerbated, and as a result of the vertical extension and the scarcity of land and high prices of cities, problems of infrastructure and household waste emerged

Previous circumstances brought to the attention of the international community to face these problems before exacerbating. So, there is a request of the United Nations Human Settlements Committee 1991 (Habitat I) to prepare a set of indicators to monitor progress in implementing the Global Strategy for Shelter. These indicators have evolved to a group of urban indicators by 1996 (Habitat II), and then evolved to include a human development manual and effectiveness of civil society. So, urban observatories emerged to monitor the process of urbanization. This is done through the Global Urban Observatory, using urban indicators and comparing them to the level of countries of the world.

This research aims at reviewing the Urban Observatories practices and evaluates the Strengths and Weaknesses. It also tries to identify the use of these experiences as a mechanism for the urban development management and to support decision and civil society in the decisions making process.

The study contains as follows:

Section I: The Conceptual Framework Of The Study
Chapter I: Urban Observatories
Chapter II: Urban Indicators
Chapter III: Global Practies In Urban Observatories
Chapter IV: Arab Practies In Urban Observatories
Chapter V: Evaluation The Global & Arab Practies Of Urban Observatories
Chapter VI: Management Of Urban Development
Section II: The General Conclusion And Recommendations
Chapter VII: The General Conclusion
Chapter VIII: Recommendations